ماريا هولت

النساء في فلسطين

صراعات قديمة وحقائق جديدة

PASSIA

الجمعية الفلسطينية الأكاديمية للشؤون الدولية

الجمعية الفلسطينية الأكاديمية للشؤون الدولية PASSIA، مؤسسة أهلية مستقلة، لا تسعى للربح أو التجارة أو المنفعة المالية، وغير مرتبطة بأية جهة حكومية أو حزبية أو تنظيمية أو طائفية، وتهدف الى إعداد وتشجيع بحوث ودراسات تبرز التعددية الفكرية والمنهجية الفلسطينية في إطار من الحرية الأكاديمية.

إن ما ورد في هذه الدراسة من آراء وأفكار، يعبر عن وجهة نظر الباحث الشخصية، ولا يعكس أو يمثل بالضرورة موقف أو رأي الجمعية الفلسطينية الأكاديمية للشؤون الدولية، أو العاملين فيها. وقد قدمت الباحثة ماريا هولت، من المجلس العربي-البريطاني في لندن، هذه الدراسة في الجمعية للعام ١٩٩٦، والذي تدعمه مشكورة مؤسسة فريدريخ ايبرت الألمانية في القدس.

جميع الحقوق محفوظة للجمعية

الطبعة الأولى - أيار (مايو) ١٩٩٦

مطبوعات مؤسسة باسيا

فاكس: ٢٨٢٨١٩-٢-٩٧٢ هاتف: ٦٢٦٤٤٢٦-٢-٩٧٢

ص.ب. ١٩٥٤٥ - القدس

المحتويات

مقدمة ٦

الفصل الأول – النساء والثورة الفلسطينية : مراجعة تاريخية ١٥

أولا – فترة الانتداب البريطاني ١٩١٨ – ١٩٤٨ ١٥

I. دور النساء ١٦

II. الشرف والعار ١٨

III. التنظيمات النسائية في فترة الانتداب ١٩

IV. النشاط النسائي ٢٣

ثانيا – الشتات ١٩٤٨ - ١٩٦٧ ٢٧

I. منظمات رسمية والمجازات غير رسمية ٢٧

ثالثا – النكسة وتراجع الثورة

حزيران ١٩٦٧ – كانون الأول ١٩٨٧ ٣٢

رابعا – الانتفاضة ٣٧

I. مشاركة النساء في الانتفاضة ٣٩

II. مراحل الانتفاضة ٤٣

III. التحرر من الوهم والأمل المتجدد ٤٤

الفصل الثاني – اتفاقية اوسلو وما حملته للنساء ٤٩

أولا – الحركة النسوية وأشكال التحرر النسائي :

علاقاتها بالنساء الفلسطينيات ٥١

ثانيا – النساء والنضال : نموذجان ٥٤

الفصل الثالث – النساء والواقع الجديد ٦١

أولا – مفارقات وتناقضات ٦١

ثانيا – الحركة النسائية : مؤشرات مستقبلية ٦٦

ثالثا – حقائق اقتصادية : النساء والعمل ٧١

رابعا – حقوق النساء القانونية في دولة فلسطينية مستقبلية ٧٥

خامسا – وضع النساء الصحي ٧٩

سادسا – فرص النساء التعليمية ٨٣

الفصل الرابع – الفلسطينيات والاسلام ٨٩

أولا – " التقليد " مقابل " الحداثة " ٨٩

ثانيا – تأثير الحركة الاسلامية ٩٢

الفصل الخامس – الثقافة والاصرار ٩٩

أولا – المعتقلات الفلسطينيات ٩٩

ثانيا – النساء : الثقافة والهوية ١٠٢

ملاحظات ختامية – صراع أم انسجام ١٠٧

الملاحق ١١٣

(١) الجندر (Gender) : يشير الجندر الى العلاقات والأدوار الاجتماعية التي يحددها المجتمع لكل من الرجل والمرأة - وهذه العلاقات ، والأدوار قابلة للتغير، وتختلف من زمان الى زمان ، ومن مكان الى مكان ، وتتقاطع مع عدة عوامل مثل : العرق والدين والطبقة الاجتماعية . . . . الخ . هذا المصطلح انجليزي الأصل ، لم يتم حتى الأن اتفاق على ترجمته في مصطلح عربي مكافىء ، وبالتالي آثرنا استخدامه كما هو ، كما فعل الكثيرون .

(٢) ترجمت كلمة " Feminism " الى "حركة نسوية" أما Womens Movement ترجمت الى "حركة نسائية"

مقدمة

حين قام رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات، ورئيس الوزراء الاسرائيلي اسحق رابين بمصافحة بعضهما في حديقة البيت الابيض في واشنطن، في ١٣ ايلول ١٩٩٣، لم يكن هذا "الحدث" غير المتوقع، بداية النهاية، لعداوات قديمة وحسب، بل ايذانا بفتح فصل جديد يحمل امكانيات مثيرة لبناء دولة فلسطينية. وهكذا فقد بدا أخيرا، أن سنوات النضال والآلام في سبيل اقامة كيان وطني فلسطيني اخذت تؤتي ثمارها. لقد راقبت النساء الفلسطينيات ذلك بدهشة، الا أن سرورهن كان مشوبا بمسحة من عدم الاطمئنان، وكن يتساءلن كيف يمكن أن تحقق الدولة المستقلة حاجاتهن المتراكمة المتنوعة.

إن حق تقرير المصير بالنسبة للفلسطينيين هو موضوع رئيس في حياتهم منذ اوائل القرن، وقد حان الوقت الآن ليقوموا سويا بتجميع ونسج الخيوط المتنوعة، والخطط والتشوفات، واقامة المؤسسات الجنينية، وذلك بفضل التضحيات الكثيرة التي قدمها اناس عاديون طوال سنوات. ولكن، كيف يمكن لتلك "المصافحة" وهي اجراء رمزي منفرد تم في دولة أجنبية بعيدة، أن يحقق احلام الشعب الفلسطيني؟ وكيف لهذا العمل ان يستوعب طموحات العلمانيين والاسلاميين، وآمال النشيطات الفلسطينيات والتقليديات ايضا؟

هناك سؤال اكثر عمقا ، يتعلق بطبيعة الدولة، فالخبرة التاريخية الخاصة بالشعب الفلسطيني قد تبلور المرحلة الحالية من نضالهم، وعلينا أن نتذكر أنه رغم وجود تصور فلسطيني ، الا أن هذه التصور غير محدد، ولا يتمتع باجماع فلسطيني . لقد كانت هناك التزامات مبهمة بالديموقراطية، وحقوق الانسان ، الا انه لم يتم تحديد معان لهذه المصطلحات تماما ، كما ان شكل دولة المستقبل لايزال عرضة للتساؤل، ولعل الكثير من تلك الأمور يعتمد على سعة افق القيادة السياسية الجديدة ورغبتها في تطبيق افكار جديدة .

الامر الثاني : هو أن الفلسطينيين اخذوا بعد توقيع اتفاقية اوسلو، بالانتقال من حالة الثورة التي كانوا ينظرون الى أنفسهم فيها على أنهم شعب منهمك في عملية النضال، الى مرحلة انتقالية على طريق اقامة الدولة . ومع أن شريحة اجتماعية من الشعب تبدي استعدادا للالتزام بتطبيق ما هو غير كامل، وتطوير آليات اقامة الدولة، فان فئات اخرى ترفض هذا الحل، وتفضل القول بأن المرحلة الثورية لم تنته بعد .

الامر الثالث : هو تساؤل يفرض نفسه ، اذ نجد أن الميل السائد هو رسم صورة الشعب والدولة ، على اساس ذكوري ، فكيف يمكن اذن استيعاب النساء ضمن اطار ايديولوجية مسبقة ومحددة لدى من هم في سدة الحكم . لقد قيل بأن "مواضيع الجندرة ، كانت مركزية في تشكيل الاستجابات الوطنية "[1] في الايام الاولى للنضال ، وان هذا الأمر ما زال صحيحا . وفي مجرى النضال من أجل اقامة

كيان وطني ، كان الرجال والنساء منفصلين عن بعضهم ، سواء في المواقع او المهمات، وكانت استجاباتهم مشروطة كذلك ايضا .

" الاسلام باعتباره دينا وثقافة مقررة في المجتمع الفلسطيني ، كان هو الاطار الذي جرت فيه النشاطات الرجالية والنسائية المناسبة . ومع ذلك ، فاننا نجد أن حدود الاسلام وحدود حركة الشعب غير معينة ، وان موقع كل منهما بالنسبة للآخر متقلب ، وان الدور المركزي الذي تلعبه النساء لضمان سلامة كل منهما ليست كذلك . ان الارتباط الذي يفرض نفسه ما بين مكان المرأة المناسب ، وسلوكها على أي نمط يتم تحديده ، من جهة ، وبين افكار الاصالة الحضارية من جهة اخرى ، انما هو فكرة مستمرة "[٢] . اما الصعوبة الان بعد مضي حوالي القرن على نشوء القضية الفلسطينية فتتمثل في التعبير العملي عن وجود الشعب بشكل يكون منصفا بالنسبة للتطور الذي طرأ على تصور الدولة الفلسطينية ، وتلبية التنوع النسبي في هذا الشعب .

لم تكن اتفاقية اعلان المبادىء التي وقعت في ١٣ ايلول ١٩٩٣ مقبولة بشكل شامل ، وقد رفضها الكثيرون فورا ، واعتبروها "خيانة" للطموحات الوطنية الفلسطينية ، ومع ذلك فقد كانت علامة وخطوة مرئية ، لتقدم شعب ظل حتى ذلك اليوم في حالة حرب ، ويكاد يفقد الامل بشكل متزايد ، لقد اشارت الاتفاقية الى تغيير في الاهتمام ، وكانت استجابة جمهرة النساء العاديات لهذا الخيط المفاجيء من النور هي اطلاق توقعات وآمال متجددة ، اما النساء المنظمات فقد اخذن يبحثن عن استراتيجيات للمستقبل .

لتقدير زخم ذلك اليوم "المشرق" في واشنطن، فان على المرء أن يدرس جهود النساء في فترة ما قبل الانتفاضة، ومشاركتهن القوية في الانتفاضة الشعبية، وافكارهن المختلفة فيما يتعلق ببناء الدولة، حتى يتوصل الى أن النتيجة كانت خيبة الامل في صفوف الحركة النسائية الفلسطينية، في اعقاب اتفاقية اوسلو، فرغم أن النساء شاركن بشكل كبير في نشاطات الانتفاضة واقامة المؤسسات، الا أن نشيطات كثيرات يعتقدن الان بأنهن مهمشات في الوقت الذي يتنافس فيه القادة السياسيون الرجال على السلطة. كما خاب ايضا أمل النساء المسلمات النشيطات سياسيا، بسبب النتائج التي آلت اليها مفاوضات السلام. انهن يشعرن بأن الاتفاقية تقصر عن تلبية حتى المطالب الفلسطينية الدنيا، كما يشعرن بأن الدولة المستقبلية المتصورة ستبتعد جذريا عن المبادىء الاسلامية، ولذلك فانهن يترددن في التعاون من أجل انجاح تطبيق الاتفاقية المذكورة.

من الواضح أن هناك اختلاطا في برامج عمل أطراف الحركة الوطنية، اذ يدرك الجميع أهمية وجود برنامج عمل وطني. وبينما تصر الناشطات النسائيات على أن هذا البرنامج يجب أن يشمل جانبا اجتماعيا، فان الناشطات الاسلاميات يضغطن من أجل ادخال مضمون اسلامي. ومع أن اغلبية النساء هن في موقع ما بين هذين الاتجاهين، الا أن السؤال الذي يثار هنا هو حول امكانية الجمع بين البرامج التي تبدو متضاربة، فبدون اجماع حول أفضل الطرق للاهتمام بمصالح النساء جميعهن، فانه من الصعب تصور كيف يمكن تحقيق تقدم مثمر.

تعكس الفوضى في الحركة النسائية حاجة أوسع للتماسك في السياسة الوطنية . انها تمثل في جزء منها عدم اتفاق حول استجابات ممكنة لمفاوضات السلام الجارية مع اسرائيل . كما تمثل في جزء منها أيضا صراعا على السلطة . فحين كانت الانتفاضة جارية ، كانت هناك حاجة الى مشاركة نشطة قوية من كل افراد المجتمع بما في ذلك النساء كبيرات السن ، والفتيات الصغيرات ، ولكن ما أن انتهت الانتفاضة ، واصبح من الممكن اقامة كيان دولة بشكل رسمي ، حتى اخذت الاولويات تتغير بسرعة ، وجرى تبني السلوك التقليدي للطبقة السياسية . ويتساءل المرء فيما اذا كان هذا امرا لامفر منه ، ام أنه نتج عن ضعف في الارادة السياسية ؟ .

لاتحاول هذه الدراسة معالجة أعمال النساء الملموسة وانجازاتهن فرادى أو مجموعات فقط . بل أن تستكشف ايضا القوى الاساسية المحركة في "العلاقات الجندرية" ، وذلك لتأكيد كيفية تغيرها ، اذا كان قد حدث ذلك ، واستجلاء امكانية التعايش مستقبلا .

قبل أن نشرع في تقييم وضع المرأة الفلسطينية في اواسط التسعينات ، فانه من الضروري أن نعرفها ، وأن نحدد ما أنجزته ، وما هي حاجاتها ، وكيف تنظر الى المستقبل . عندما تطرح قضايا النساء الفلسطينيات ، يكون هناك ميل في الدوائر الغربية عادة لاستعمال سلسلة محددة من الانماط . نحن على معرفة بالصور المختلفة للنساء الفلسطينيات ، متمثلة في المرأة المسلمة الصامتة المضطهدة المحتجبة خلف حجابها ، والانثى المنظمة ، خاطفة الطائرات ، المسلحة بالبلاغات الثورية ،

والكلاشينكوف، والام في ثوبها التقليدي الطويل التي تواجه بشجاعة ظلم القوة العسكرية الاسرائيلية لحماية اولادها الصغار الكثيرين، والمنفية في العالم، متنقلة بين العواصم الاوروبية، عارضة بشكل مؤثر الظلم الذي تتعرض له القضية الفلسطينية، والمرأة الاسلامية الفصيحة التي تصر على تطبيق الشريعة بشكل أشد بكل ما يحمله ذلك من مضمون بالنسبة لحقوق المرأة، وطالبة المدرسة التي لاتخاف، وهي تشارك في قذف الحجارة مع اخوتها، مطالبة بالحرية والعدالة.

هذه التشكيلة الغنية من الاساطير النسائية، على الرغم من صحتها الجزئية، تقصر عن أن تكون منصفة لطموحات النساء واسعة التعقيد، وبدل أن تكشف لنا الصورة بكاملها فانها تنحو الى تهميش المشاكل التي تعاني منها النساء خلال الجدال المعقد الشديد الجاري في الدوائر الفلسطينية. يمكن تعريف النساء على اساس الاصل والطبقة والموقع الجغرافي، والتعليم والايديولوجية. واذ ينتقلن الى مرحلة جديدة من تاريخهن، اي من الاحتلال العسكري الى الحكم الذاتي المحدود، فانهن يواجهن قيودا كبيرة تفرض على سلوكهن، وعلى قدرتهن على التحكم في وضعهن، او اختيار المنحنى الافضل للعمل. ويمكن تقسيم العقبات التي تعترض نشاطاتهن الى عدة فئات:

أولا: خلف الاحتلال الاسرائيلي الذي استمر طوال ٢٨ عاما تركة مخيفة. اذ تم تشويه نمو المجتمع وتطوره الطبيعي، ولقد تعرض الفلسطينيون لثقافة المستعمرين، والتي أدت في أحد جوانبها الى ازدهار بشكل سري جدا للمقاومة، حيث لعبت فيها النساء دورا ما، ومن جهة اخرى، ادت الى نتائج محبطة من غياب الحرية في كل

منحى من مناحي الحياة، وكان من أبرزها، حرمان الطفل الفلسطيني من حقوقه وحتى من حقه في اللعب، وحرمان الكبار أيضا من حقهم في أن يقضوا أواخر أعمارهم بكرامة.

ثانيا: عقبة اخرى اعترضت طريق التطور، هي انتشار القيم الاجتماعية المحافظة. ومع أن هذه ساعدت في تثبيت غريزة الفلسطينيين في الحفاظ على الذات، وحماية الهوية الوطنية الهشة، الا أنه كان لها ايضا في حالات كثيرة، اثر في تقزيم طموحات النساء في التعلم، وفرص العمل، وتغير الاطر الاجتماعية الأبوية، والأسوء من ذلك انها سمحت بأن تستمر بعض النواحي الاكثر سلبية في المجتمع، مثل ممارسة العنف ضد النساء.

ثالثا: فرضت مضاعفات الاحتلال اشكالا مقيدة من التعبير السياسي. فقد اضطرت النساء اللواتي افتقدن الحرية الشخصية الى اللجوء الى طرق محددة للتعبير عن حاجاتهن ورؤاهن الخاصة بالدولة المستقبلية. وقد ادى هذا الى تيارين متميزين، احدهما علماني، وهو في الغالب نسوي، مدافع عن قضايا المرأة، اما الاخر فهو اسلامي، ويجد هذان التياران نفسيهما في صراع، دون أن يكون هناك حل واضح في المدى المنظور، ومع ذلك، ورغم هذين النقيضين المتعارضين تماما، فانه من المحتمل أن يكون للأغلبية الساحقة من النساء اللواتي هن في موقع ما بين التيارين، دور في فرض الاجماع.

العقبة الكأداء التي تواجه الفلسطينيين وهم يخرجون من سجن الاحتلال الى مرحلة من حكم ذاتي اكثر اشراقا، هي خيبة الامل؛ التي تشمل فئات عديدة. ان

نسبة مهمة من الشعب الفلسطيني تشعر بالفزع ليس فقط لان اتفاقية السلام مع اسرائيل التي جرى التهليل لها طويلا لايمكن ان توصف بالاتفاقية السخية ، بل لانها تحتوي ايضا على عيوب واضحة قد تكون مدمرة . كما يأسف الفلسطينيون لعدم توفر المساعدة الاقتصادية من المجتمع الدولي ، مما يؤدي الى انتشار الكساد بدل أن تنتشر التنمية بعد التحرير كما كان يجري تصوير الامور بشغف . لقد خاب ظن النساء خاصة نتيجة التوجه الذي يتخذه التطور المؤسساتي بتركيزه على القيادة الذكورية التقليدية ، وعدم الرغبة الواضحة لدى اولئك الذين في السلطة ، في البحث في اسس التميز القائم في المجتمع . انهم يتساءلون عن طبيعة الكيان الذي سيكون بعد الاستقلال . لقد اعتز الشعب الفلسطيني طويلا بتعلمه ، وموقفه التقدمي من التصور السياسي في مواجهة الميول الاوتوقراطية للدول العربية المجاورة . كثيرون اصيبوا بالذهول بسبب الوضع الذي يسود مناطق الحكم الذاتي . فلقد بذلت محاولات اولية لايجاد نظام سياسي مستقبل ، الا أنها لم تبشر بالنجاح ، وتدرك النساء بخيبة امل كبيرة ، ان الحقوق لن تعطى لهن بشكل فوري ، ولا بد أن يستمر النضال ، ولكنه معقد بفعل الانقسامات ، والخلافات الفئوية الداخلية ، وعدم وجود برنامج عمل مشترك .

مع ذلك لم تغب كليا بعض المؤشرات التي تحمل الامل ، فرغم القيود التي ذكرناها اعلاه ، فانه ما من شك بأن الفلسطينيات يحققن تقدما جذريا . انهن على وجه العموم اكثر تعلما ، واكثر وضوحا وحزما ، وهن واعيات لحاجاتهن ، ويقمن بخطوات لتحقيقها . فهن يرين ضخامة المهمة امامهن ، وقوة المعارضة ، ويفهمن أن

عليهن أن يناضلن للحصول على ما يردن . لم تتحقق للنساء الفوائد المتوقعة من عملية السلام بعد . ولكنهن غير مستعدات ان يصبحن في جزائر اخرى ، وسيناضلن بلا شك من أجل ادراج اهتماماتهن في برنامج العمل الوطني .

سأحاول هنا أن أطرح دور النساء الفلسطينيات من زاوية تاريخية ، وكذلك من زاوية تجاربهن المعاصرة . وسأتتبع مجرى التنظيم الرسمي ، والمشاركة التلقائية والتأثيرات الخارجية ، ومن خلال مقارنة الحركة النسائية الفلسطينية ، بالحركات المماثلة في نضالات العالم الثالث ، يمكن أن نرى كيف أنها حركة متميزة ، وتمثل في الوقت نفسه حركات تحرر اخرى . لايقتصر الصراع ما بين الأهداف الوطنية وحقوق النساء على فلسطين، كما لايستطيع المرء أن يتجاهل تأثير الاسلام، والدور المركزي الذي لعبه في عملية التحديث . هذه الدراسة تسعى من خلال تحليل الاتجاهات والتيارات المختلفة في المجتمع الفلسطيني ، الى استكشاف واستجلاء الطريق امام نساء فلسطين في السنوات الاخيرة من القرن العشرين .

الفصل الأول

النساء والثورة الفلسطينية – مراجعة تاريخية –

أولا – فترة الانتداب البريطاني ١٩١٨–١٩٤٨

انطلق النضال الوطني الفلسطيني في أوائل هذا القرن، اذ غالبا ما تقتفى اصوله الى سنة ١٩١٧، عندما صدر وعد بلفور [١] سيء الصيت. لم يكن الفلسطينيون في ذلك الوقت على استعداد لاقامة دولة لهم. فحتى الحرب العالمية الأولى كانت فلسطين إقليميا جزءا من الامبراطورية العثمانية الواسعة، تدار من اسطنبول. وكانت هويتها الدينية والاجتماعية والسياسية مرتبطة بشكل وثيق بهوية العالم العربي الأوسع. ولم يكن سكانها على علم بالحماسة القومية التي كانت تكتسح اوروبا في ذلك الحين، وكان المجتمع الفلسطيني بثقافته الاسلامية العربية التقليدية مجتمعا محافظا، يمارس فيه الرجال والنساء عموما نشاطاتهم في أجواء منفصلة، ولكل طرف نماذجه السلوكية المختلفة عن الطرف الاخر، رغم تكامل هذه النماذج مع بعضها. هذه الاطر الاجتماعية الصارمة، اعتبرها البعض سبب عدم انخراط النساء النسبي، فيما اصبح يعرف بالنضال الوطني من أجل فلسطين.

في نهاية الحرب العالمية الاولى تقاسم المنتصران : بريطانيا وفرنسا ، بقايا الامبراطورية العثمانية الممزقة ، فيما بينهما ، وبعد أن ضللا العرب بوعود كاذبة عن الاستقلال ، [٢] استولت القوتان الامبرياليتان على زمام الامور في الشرق الادنى من خلال انتداب عصبة الامم لهما [٣] . وقد أخذ جرس الانذار يدق في الحياة السياسية الفلسطينية ، بعد أن أعلنت الحكومة البريطانية التزامها للحركة الصهيونية من خلال وعد بلفور ، في الوقت الذي كانت تدخل فيه أعداد متزايدة من المهاجرين اليهود الى فلسطين . وكان مقدرا للخطر أن يصبح أكثر دراماتيكية في مجرى أحداث العقدين التاليين .

I . دور النساء

هناك بعض الامور التي يجب أن تؤخذ بالحسبان عند الشروع بدراسة النساء الفلسطينيات . كما يجب التمييز بين المجتمع التقليدي المسلم، وطبيعة التاريخ الفلسطيني، التي تتزايد خصوصيتها . ان الحضارة العربية الاسلامية مبنية على القرآن الكريم، وعلى اعمال وأقوال النبي محمد (صلعم) والانتشار المذهل للاسلام باعتباره دينا وحضارة منذ القرن السادس الميلادي، وكذلك على القوانين التي تم سنها رسميا في القرون اللاحقة . الا أن التركيز على الامة الاسلامية يميل الى تجاهل خصوصية مكوناتها . ولقد أصبح لفلسطين نتيجة تجاربها القاسية طابع يميزها في كثير من النواحي عن جيرانها . أصبح هذا اكثر وضوحا في أوائل

القرن العشرين، عندما سيطر البريطانيون على البلاد، وابتدأ العدوان الصهيوني بشكل خطير.

حدث تميز آخر عبر الخطوط الطبقية، فرغم أن فلسطين ذات اقتصاد يستند الى الزراعة، الا أنه كانت هناك عدة مراكز مدنية أيضا، كما كانت هناك اختلافات كبيرة بين حياة النساء من الطبقات العليا والطبقات الوسطى في المناطق الريفية. في بداية النضال الوطني، كانت استجاباتهن ايضا مختلفة بشكل ملحوظ، لقد بدأ الوعي السياسي، والنشاط السياسي الجنيني في مدن مثل: القدس وحيفا، حيث جاءت ردود فعل القرويات الاميات على الاحتلال بطرق يمكن وصفها بأنها عفوية ومناسبة ثقافيا.

لتسليط الضوء على شرخ آخر في المرحلة المبكرة نقول أن التعليم، وخاصة بالنسبة للبنات كان متوفرا لشريحة صغيرة مختارة من السكان. ورغم أن النساء الفلسطينيات كن "متأثرات بانتشار التعليم في العالم العربي في أواخر القرن التاسع عشر، مما أدى الى انتشار المدارس، وخاصة مدارس المؤسسات التبشرية"[٤]، فان الاغلبية الواسعة من الفتيات لم تتلق أي تعليم يذكر، وخلال فترة الانتداب كلها انشأت حكومة الانتداب مدرستين ثانويتين فقط للبنات، وبالتالي فان التعليم العام للبنات تدهور فعليا. وبما أن معظم الفلسطينيين في الريف كانوا يفضلون ألا يرسلوا بناتهم الى مدارس مختلطة، فقد أدى ذلك الى تعزيز عدم المساواة بين قطاعي الرجال والنساء[٥].

II . الشرف والعار

المجتمع الفلسطيني مثله في ذلك مثل بقية العالم الاسلامي، هو مجتمع أبوي بشكل شديد، يعتبر شرف الانثى فيه أمر أساس. ومع أن النساء مسؤولات عن شرف العائلة من خلال المحافظة على سمعتهن، والبقاء طاهرات جنسيا، الا أن الرجال تقليديا " هم الذين يضمنون عفة النساء بابقائهن محجبات وبعيدات عن الانظار قدر الامكان "[٦]. لقد كان من أول نتائج ايديولوجية الشرف هذه " دعم الهيكلية الداخلية للعائلة، وتحديدا جعل سيطرة الرجال على النساء نموذجية "[٧].

مسألة السيطرة مسألة حيوية ادت الى تناقض لوحظ كثيرا في النضال الوطني الفلسطيني، وبينما منعت هيكلية المجتمع الرسمية نساءها من لعب دور أكثر انفتاحا ونشاطا، فقد قال بعض الدارسين أن ذلك أدى الى هروب الفلسطينيين الجماعي من وطنهم سنة ١٩٤٨. بالنسبة للكثيرين كانت " حماية النساء من الاغتصاب اكثر أهمية من الدفاع عن البيوت، أو اظهار الشجاعة والتحدي "[٨].

لم يطور المجتمع الفلسطيني في الايام المبكرة من النضال ما يحتاجه من ضراوة وتفرد ذهني للتغلب على الصهاينة والبريطانيين. فقد كان الرجال مترددين في اقحام كل شيء، بما في ذلك شرف العائلة في المعركة، وهم يواجهون التناقض الصارخ بين السلوك التقليدي والضرورات المستجدة الملحة، اذ أن هذا كان يعني فقدان الكرامة. من هذه الزاوية فان نكبة ١٩٤٨ تشمل تفسيرين رمزين متناقضين، اذ

أنها تعني فقدان الشرف "لأن المجتمع لم يتمكن من الدفاع عن نفسه "[٩] ضد الغزو الصهيوني، وفي الوقت نفسه فضل الفلسطينيون الهرب "لصيانة عرض نسائهم من الانتهاكات المحتملة "[١٠].

لقد اضطر المجتمع الفلسطيني على الرغم من عدم رغبته اساسا ، الى التطور بسرعة لمعالجة جدية الموقف ، الا أنه ما زال حتى الآن يعرف نفسه وفق مفهوم الشرف ، وما زالت النساء يتحملن مسؤولية غير متكافئة . الى جانب ذلك ومع اقتراب القرن العشرين من نهايته ، يجد الفلسطينيون أنفسهم يواجهون حركة اسلامية قوية تميل الى العودة الى الافكار المركزية التي تعتبر العرض أمرا رئيسا مقررا .

III . التنظيمات النسائية في فترة الانتداب

بدأت سلسلة من التحولات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، بعد الاحتلال العسكري البريطاني لفلسطين اذ ارتفعت الهجرة اليهودية من (٥٦٠٠) شخص عام ١٩١٨ ، الى (٨٣٧٩٤) عام ١٩٢٢ ، والى (١٧٤٦١٠) عام ١٩٣١ ، والى (٦٠٨٢٣٠) عام ١٩٤٦ . ورغم أن هذه الأعداد شكلت أقلية سكانية صغيرة في فلسطين ، الا أن هؤلاء القادمين الجدد كانوا على مستوى عال من التنظيم ، حتى أنهم أنشأوا ميليشيا مدربة ومسلحة جيدا . ولمجابهة ذلك كان الفلسطينيون نساء ورجالا مصممين على القتال ضد هذا التغيير الذي يستهدف وطن أجدادهم، والذي يتم ضد ارادتهم ، ودون مشاركتهم . كان القرار الاول يتعلق

بأفضل الطرق في مواجهة الغزو ، وقد تم التفكير بأفضل الطرق للتعبير عن احتجاج الفلسطينيين ، ومعارضتهم . الا أن مشكلة محيرة نشأت في الايام الاولى من التعبير الوطني ، اذ كان على الرجال أن يقرروا فيما يتعلق بالسماح لنسائهم أن يصبحن أكثر نشاطا ، وأن يظهرن بالتالي امام الناس اكثر من ذي قبل ، حتى ولو ادى مثل هذا الاطلاق للسلوك الشخصي ، الى المطالبة بحرية أكبر ، وبالتالي الى انهيار المجتمع الذي يسيطر عليه الرجال تقليديا ، الا أنه لم تتوفر الفرصة للرجال لاتخاذ هذا القرار ، فقد عصفت بهم الاحداث والتطورات .

ربما لم يكن واقعيا أن ننتظر من النساء البقاء متواريات وسلبيات ، اذ أنهن ايضا تحركن نتيجة لليأس المتنامي بسرعة من الوضع ، وقد تصرفن بطرق يمكن أن توصف بأنها تنظيم رسمي وعمل غير رسمي ، اذ دفعتهن الضرورة الى استكشاف ما كان يعتبر مجهولا ، الا وهو الحياة العامة . ان قرونا من التقييدات الثقافية ، والمحرمات ، والافتراضات المنطوقة جعلت كلها من هذه التجربة تجربة قاسية على الرجال ، كما هي بالنسبة للنساء . ومع ذلك شاركت النساء في المظاهرات الوطنية ، وشكلن منظمات ، وشرعن في ممارسة نشاط سياسي جنيني . وحتى عندما كانت حياتهن تتعرض لتغييرات جوهرية ، فان اسس المجتمع بمقاييسها ومحاذيرها ظلت ثابتة كما هي .

دعونا نمعن النظر بدقة اكبر في الفروق بين نماذج المشاركة النسائية الرسمية وغير الرسمية ، لنرى كيف تغيرت وتفاعلت مع الزمن . ففي السنوات الاولى من القرن العشرين تمت مختلف (الاعمال الجيدة) على ايدي النخبة من النساء من

أساسا نساء المدن اللواتي اسسن الجمعيات الخيرية، وقد كانت هؤلاء النسوة مهتمات بمواضيع الشؤون الاجتماعية، حيث أن الامور السياسية في تلك الايام كانت مقتصرة على الرجال.

أخذ الخط الفاصل بين قضايا الشؤون الاجتماعية، والسياسية يتضح مع الزمن. ففي عام ١٩٢٠ "أخذ يظهر الاستياء المتزايد من السياسة والممارسات الصهيونية والبريطانية، وذلك من خلال تأسيس منظمات نسائية ونشاطات هذه المنظمات"[١١]. ففي ذلك العام جرت مظاهرة جماهيرية في القدس، ضمت حوالي اربعين الف شخص من بينهم نساء، وذلك للاحتجاج على النشاطات البريطانية والصهيونية. اضافة الى ذلك جمعت نخبة من نساء القدس أموالا لتمويل رحلة تقوم بها وفود وطنية الى دول اخرى، للتوعية بالقضية الفلسطينية[١٢]. وفي العام التالي ١٩٢١، جرى تشكيل اول منظمة نسائية ذات أهداف سياسية معلنة، الا وهي الاتحاد النسائي الفلسطيني.

لعله من المفيد هنا أن نتفحص أبعاد الوضع الذي اضطر النساء في مجتمع محافظ، أن يتصرفن بطرق لم تكن مألوفة، بل وبطرق تحريضية.

أولا: أخذت خصوصية القضية الفلسطينية بالتبلور منذ عام ١٩٢١، حيث اتصفت بصفات ذات تطرف غير عادي. وأحس كل مواطن سواء أكان رجلا أم امرأة بضرورة أن يقوم بعمل ما، لا دفاعا عن الشرف وحسب، بل ودفاعا عن البقاء أيضا.

ثانيا : كانت أمام نساء فلسطين أمثلة استلهمن منها النشاط النسائي في اماكن اخرى من العالم العربي وخاصة في مصر . وقد قامت بعض النساء المنظمات في القدس باجراء اتصالات مع النشيطات السياسيات في القاهرة ، مثل السيدة هدى شعراوي ، ومندوبات المنظمات النسائية في لبنان وسوريا والعراق[١٣] . على المرء أن يتذكر على كل حال أنه في هذه المرحلة من النضال ، ورغم أن الوعي السياسي أخذ يتجذر في عقول النساء الفلسطينيات ، فانه كان لايزال مقتصرا على نخبة صغيرة من الشعب .

تركز نشاط الاتحاد النسائي في المراحل الاولى على الخدمات الاجتماعية ، واغاثة الفقراء بدل التركيز علنا على النشاطات السياسية . وبعد أحداث واضطرابات عام ١٩٢٩ أخذت اولويات الاتحاد النسائي تتغير ، وفي تلك السنة ، انعقد مؤتمر النساء الفلسطينيات العربيات في القدس ، وشاركت فيه مئتا مندوبة من المدن الفلسطينية جميعها ، وقدمن البيان التالي الى المندوب السامي :

" نحن نساء فلسطين العربيات ، اذ تواجهنا صعوبات سياسية واقتصادية هائلة ، واذ نرى أن قضيتنا لم تلق حتى الان التعاطف والمساعدة اللذين تستحقهما ، قررنا اخيرا أن ندعم رجالنا لتحقيق هذا الهدف تاركين جانبا كل المهمات والواجبات الاخرى التي تقوم بها " [١٤] .

في رأي أحد المعلقين ان اللواتي نظمن مؤتمر عام ١٩٢٩ " أظهرن حنكة ووعيا ذاتيا فيما يتعلق بدورهن المحدد باعتبارهن نساء ايتصرفن بشكل سياسي " [١٥] . تشرح السيدة ماتيل مغنم التي كانت من أبرز النشيطات في المؤتمر المذكور ، دوافع النساء بشكل مختلف نوعا ما ، ففي ذلك الوقت ، تقول السيدة مغنم : " لم

ترد المسلمات القيام بأي شيء ، لقد كن محجبات . الا أن هناك اوقاتا لايمكن الا الخروج فيها للقيام بشيء ما ، وقد كان علينا أن نقوم بشيء ما لمساعدة الرجال "[١٦].

من المثير أن نلاحظ لغة ذلك الزمان ، فرغم احتمال حلول الكارثة التي تواجه الشعب الفلسطيني ، ظل هناك افتراض بامكانية أن يتم تفاعل النساء مع الأحداث السياسية بلطف ، فقد كانت السيدات اللواتي قدمن البيان الى المندوب السامي قبل كل شيء قريبات لرجال معروفين ، ولقد اعتقدت هذه الطبقة ، بأنها اذا ما صاغت مطالبها بشكل صحيح فان البريطانيين لابد أن يميزوا المنطق ويستجيبوا له بالتالي . انهن لم يدركن طبيعة الصراع وهي - اما كل شيء او لاشيء .

IV . النشاط النسائي

تصاعد الغضب الفلسطيني بلاحدود مع تسارع عمليات تسرب الاراضي للصهاينة ، وخاصة الاراضي الزراعية . اما مصدر الألم الاشد فقد كان في " فقدان الارض أو التهديد بذلك ، والاستبعاد من العمل لدى منظمات العمل اليهودية "[١٧] . في عام ١٩٣٦ ، وفي مواجهة الطبيعة الاستبدادية المتزايدة للاحتلال البريطاني ، وارساء اطر القوة الصهيونية والهجرة المتفاقمة ، انفجرت ثورة على نطاق شامل في فلسطين ، وكانت احدى النتائج الجانبية لهذه الفترة تصاعد مشاركة الحركة النسائية في النشاط الجماهيري . كما جرى التعبير عن رأي يقول بأنه كان

بمقدور النساء من كل الطبقات والقطاعات في المجتمع المشاركة في الثورة المسلحة ، لأن الأسلام اقرها وحث عليها " وبفعل اليأس والاحباط السياسي ، والوعي المتزايد فيما يختص بالهوية الوطنية والتوتر الطبقي " دخل الاسلام الصورة في هذه المرحلة من النضال ، باعتباره " مصطلحا شعبيا "[١٨] . كما رأى البعض ايضا أن النخبة من نساء القدس اللواتي شكلن منظمات نسائية في العشرينات كن مسيسات الى درجة عالية ، وانه في اواخر الثلاثينات " تمت تعبئة الكثير من المنظمات النسائية في مدن وبلدات فلسطين الاخرى ، حتى اصبحت مسيسة الى درجة عالية مثل جمعيات القدس "[١٩] . هذا المزج بين المنظمات الرسمية ، والمشاركة المشروعة غير الرسمية ، وكذلك وجود برنامج عمل مشترك ، وفرت كلها باختصار مركزا للنشاط الوطني .

لقد فشلت في نهاية المطاف الانتفاضة التي يشار اليها احيانا (بالانتفاضة الاولى) ، وقد ارجع ذلك الى عدم وجود تماسك بين عناصرها المكونة ، وايضا الى القوى الهائلة بالطبع ، التي انتظمت ضد الفلسطينيين ، وعلى كل حال فان البريطانيين تمكنوا في نهاية العام ١٩٣٩ من القضاء على ثورة ١٩٣٦ ، التي أدت الى استشهاد الآف من الفلسطينيين . ومع أنه سمح للنساء بالمشاركة فترة قصيرة ، الا أنه لم يتم قبول هذه المشاركة بشكل عام . ورغم أنه كانت هناك حاجة كبيرة لجهودهن سنة ١٩٣٩ ، الا أن هذه الجهود احبطت عندما اصبح واضحا بأنها قد تقود الى سلوك يتنافى مع المعايير التقليدية ، وبدت وكأنها تشكل خطرا على سلطة الرجال ، وبالتالي اجبرت النساء على اختصار نشاطاتهن للحفاظ على مقولة مهمة هي :

تضامن المجموعة ، ولذلك فرغم انه لم يكن للثورة سوى " تأثير مرئي ظاهري قليل على حقوق النساء ، الا انه تمت زراعة بذور المنظمات المستقبلية وارساء نماذج للادوار ، كما انه تم باسم الوطنية تسجيل تحديات عامة ضد نظام العزل الجنسي ، ومعايير السلوك النسائي العام " [٢٠] . وبالتالي فان مجتمع الرجال حين قمع النشاط النسوي ، انما ساهم في انهياره هو نفسه .

يمكن القول أن هذه المعضلة لم تحل ابدا بشكل مرض . فبعد تجاربهن الاولى في النضال المسلح انضمت بعض النساء القليلات الى المجموعات العسكرية ، واصبحن نشيطات في السياسة الوطنية . ومع ذلك احتد الجدال حول مركزهن المناسب في المجتمع ، فقد اثار دور النساء حتى الانتفاضة الأولى والى ما بعدها رد فعل غاضب ، وقد طالب التقليديون بتماثل اقوى مع الاسلام ، بينما اصرت الناشطات النسويات على مركزية حقوق الانسان بالنسبة للنساء .

يثير هذا موضوع العلاقة ما بين السياسة والحياة المنزلية ، فضمن اطار الثقافة الاسلامية التقليدية ، نجد ان مهمة المرأة الاولى هي تجاه عائلتها بالطبع ، بما في ذلك حمل وتنشئة الاطفال ومساعدة زوجها ، ويمكن ان يمتد مثل هذا الواجب في ظل الاوضاع الخطيرة ليشمل المجتمع الاوسع بل والامة خاصة اذا ما كان وجودها نفسه معرضا للخطر .

اما السؤال المناسب الاخر فيتعلق بالمجال العام والخاص ، فطالما ظلت النساء مقيدات في الاطار البيتي ، فان المشاركة العامة ، وخاصة المشاركة التي تحمل طابع المغامرة ، تكون في حد ذاتها مشكلة . فبينما يجد الرجال أنه قد يكون من المفيد

احيانا ان يحصلوا على دعم عملي من النساء في ساحة المعركة، فان مثل هذه الاعتبارات قد تسقط امام الرغبة في الحفاظ على الاطر التقليدية، وابقاء النساء على وضعهن. ومع انه من المعترف به الان عموما، بأن الارض ينبغي أن تكون أغلى من العرض، الا انه من الأكثر صعوبة ان يجري تطبيق ذلك على العلاقات البيتية.

مع نهاية الثلاثينات، كانت التطورات تسير على نحو معاكس لمصالح الشعب الفلسطيني، فقد ترسخت القوة الصهيونية مسنودة ببنية تحتية معقدة، واخذ الصهاينة يمهدون لاقامة دولة. وفي سنة ١٩٤٧ انسحب البريطانيون من فلسطين، بعد أن فشلوا في حل المشكلة، وسلموا المسؤوليات كلها الى الامم المتحدة حديثة الانشاء انئذ. وطرحت خطة لتقسيم البلاد بين اليهود والفلسطينيين، رفضها العرب، وقاومها الفلسطينيون. وفي ايار ١٩٤٨ عندما اعلنت دولة اسرائيل رسميا، دخلت جيوش الدول العربية المجاورة لحماية الفلسطينيين ومحاربة مشروع الكيان الصهيوني، وأدت هزيمة حرب عام ١٩٤٨ الى مقتل وطرد مئات الالاف من الفلسطينيين. هذه التجربة المؤلمة ما زالت تلعب دورا في مسيرة النضال الفلسطيني وذاكرة الشعب. فقد قرر هذا الشعب المشرد والمهجر والمهمش، والمتعرض للاذلال أن يواصل ثورته الوطنية بوسائل اخرى.

ثانيا – الشتات ١٩٤٨–١٩٦٧

"كنت في الثانية عشرة من عمري عام ١٩٤٥ عندما شردنا اليهود . هربنا من قريتنا عندما دخل الجنود ، وأخذوا يطلقون النار على الناس . لم يشأ جداي أن يتركا بيتنا ، فاختبيا في كهف قرب القرية ، ثم اكتشفهما الجنود وأطلقوا النار عليهما . اخذني والدي مع امي واخواتي السبع عبر التلال ، واختبأنا مدة شهر او ما يقارب ذلك ، ثم تجمعنا مع اناس من قرى اخرى في مخيم اقامته وكالة الغوث الدولية قرب المكان الذي نقف فيه الان ، وكان المخيم مكونا من خيام مكتظة "[٢١] .

بعد نكبة ١٩٤٨ تشتت الشعب الفلسطيني في كل مكان ، اذ تم ابعاد ما بين (٧٧٠،٠٠٠ – ٧٨٠،٠٠٠) نسمة عن ديارهم خلال هذه الفترة[٢٢] . هربوا الى ما تبقى من فلسطين . اي الضفة الغربية وقطاع غزة – والى الاردن ولبنان وسوريا ، وخلال هذه الاضطرابات المؤلمة وبعدها وجدت النساء انفسهن يقمن بعدد من الادوار الحيوية ، لم تكن كلها مألوفة من قبل ، فقد بدأن "بالقيام بالدور الحساس الخاص بالتعويض عن خدمات الدولة غير المتوفرة "[٢٣] .

الا أنه سرعان ما تبين أن الادوار التي القيت على عاتق النساء كانت متضاربة . فقد واصلن اولا القيام بدورهن الاساس في رعاية العائلة ، انسجاما مع الممارسات الاسلامية التقليدية . الا ان ذلك اتسع ليشمل المهمات الاجتماعية والحيوية والضرورية للحفاظ على الهوية . بكلمات اخرى تعهدن بالرعاية والتطوير الواعي "للانتماء الفلسطيني" ، وهو دور كانت له بلا ريب انعكاسات سياسية . وفي الوقت نفسه ، فانهن قمن بأدوار اخرى غير تقليدية . وفي أنحاء فلسطين ، التي لم

تسقط تحت السيطرة الاسرائيلية سنة ١٩٤٨ ، فان " المنظمات النسائية وسعت نشاطاتها متجاوزة اهتماماتها التقليدية بالفقراء في المجتمع "[٢٤] . ان الزخم الجديد للقضية الفلسطينية " وفر الدافع والبرنامج لرفع النساء الى ساحة جديدة يكون وجودهن فيها واضحا "[٢٥] . كانت تلك بداية عملية تسييس تتمتع باصالة أكبر .

منظمات رسمية وانجازات غير رسمية :

هناك اراء عديدة حول تطور الحركة النسائية الفلسطينية في الفترة ما قبل عام ١٩٦٧ . اذ تعتقد الباحثة جولي بيتيت (Julie Peteet) أنه تم ارساء اسس الحركة في العشرينات والثلاثينات ، وانها " شهدت القليل نسبيا من التغيير في الهيكلية والفكر ، الى ان ظهرت المقاومة في اواسط الستينات "[٢٦] . اما الباحثة روز ماري صايغ ، ومن منطلق اثبات رأيها القائل بأن " الانطباع الذي تقدمه المعلومات الرسمية عن فجوة ما بين ١٩٤٣ وبين تشكيل الاتحاد العام للنساء الفلسطينيات ما بين ١٩٦٤ ـ ١٩٦٥ ليس صحيحا "[٢٧] ، فانها تحدد اربعة اشكال جديدة من النشاط خلال هذه الفترة . أولا استمرت عدة فروع لاتحاد النساء العربيات الفلسطينيات بعد التشرد والهجرة عام ١٩٤٨ ، وكانت هذه الفروع اساسا في الضفة الغربية ، وقطاع غزة ، بل وفي سوريا ولبنان ومصر ايضا .

ثانيا : انه في ظل غياب خدمات اغاثة اجتماعية مناسبة ، تم تشكيل جمعيات خيرية نسائية لجسر الهوة بين النشاطات التي كانت تقوم بها وكالة غوث

اللاجئين (الاونروا) التي كانت قد تشكلت حديثا ، والحاجات الماسة للاجئين . حتى عام ١٩٥٤ كانت نسبة البطالة بين هؤلاء اكثر من ٥٠٪[٢٨] .

كان هناك رد فعل ثالث ، ومختلف كثيرا من جانب اقلية صغيرة من الشابات المتعلمات ، اللواتي اخترن ان يلتحقن بأحزاب المعارضة المختلفة ، مثل حزب البعث ، والحزب الشيوعي الاردني ، وحركة القوميين العرب . ان تنظيم هؤلاء النساء " دفعت اليه نكبة ١٩٤٨ ، مما ساعد في ذلك ايضا ، ضعف سيطرة العائلة على الفتيات ، اذ التحقن بالجامعات ، وعملن خارج البيوت وسافرن "[٢٩] . وهناك شكل صغير اخر من النشاط النسائي تمثل في تقديم الدعم لمنظمات المقاومة الفلسطينية المختلفة ، التي اخذت تمارس العمليات الفدائية في اوائل الستينات [٣٠] .

ينبغي التأكيد بالطبع على أن عدد النساء اللواتي شاركن بنشاط في المنظمات الرسمية ، يشكل نسبة ضئيلة من مجموع السكان ، فقد ناضلت الاغلبية الساحقة من اجل المحافظة على البقاء يوما بعد يوم ، وكافحن بكل طاقاتهن ، ونجحن نوعا ما في ابقاء فكرة فلسطين حية . هناك قصص كثيرة عن المحاولات البطولية والمشاريع المذهلة التي قامت بها النساء بمفردهن ، احدى هذه النساء هي سميحة سلامة خليل ، التي بدأت نشاطها اثناء فترة الانتداب البريطاني ، وما زالت تواصل حتى يومنا هذا المشاركة في النضال الوطني . ففي الخمسينات ، خطر لها ان تفعل شيئا لمساعدة الآلاف المؤلفة من اللاجئين ، " اجتمعت مجموعة من النساء اللواتي اتفقن مع افكاري الخاصة بأن نساعد أنفسنا بأنفسنا في الاول من

تشرين الاول ١٩٥٦ ، وقمنا بتشكيل جمعية اصبحت تعرف باتحاد المرأة العربية في مدينة البيرة . كانت البطالة مرتفعة ، وكان علينا أن نساعد النساء كي يكسبن قوتهن بطريقة شريفة بدل التسول ، اعطينا النساء القماش والخيطان للتطريز في البيت ، ثم كنا نشتري انتاجهن وبيعه "[٣١] .

في عام ١٩٦٥ اسست السيدة سميحة خليل مع نساء اخريات جمعية انعاش الاسرة ، وتقول "أنه منذ البداية رفضنا فكرة كل شيء او لاشيء . بدأنا على مستوى متواضع ، وتوسعنا كلما سمحت لنا مواردنا بذلك "[٣٢] . ومنذ تلك الايام المبكرة المشؤومة "نمت جمعية انعاش الاسرة لتصبح احدى أكبر المؤسسات التعليمية والثقافية في الضفة الغربية ، اذ تضم دارا للايتام ، وكلية تدريب مهني للنساء ، وروضة اطفال تقدم تدريبا للمعلمات ، كما تشمل قسما لانتاج مواد غذائية ، وتقديم وجبات غذائية ، ومركزا يوفر اعمال النسيج والخياطة المنزلية لمئات من النساء ، وكذلك متحفا ومعهدا للفنون الشعبية "[٣٣] .

كانت اواسط الستينات وحتى اواخرها "نقطة تحول بالنسبة للنساء وحركتهن "[٣٤] . فقد وفر قيام منظمة التحرير الفلسطينية عام ١٩٦٤ وجناحها النسائي على وجه الخصوص ، الا وهو الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية "صيغة موحدة للنساء يستطعن من خلالها أن ينتظمن ويدفعن تطور النساء الى الامام ، ويدعمن القضية الفلسطينية "[٣٥] وقد لعب الاتحاد العام للنساء الفلسطينيات على وجه الخصوص ، دورا هاما في تعبئة النساء في مخيمات اللاجئين خارج فلسطين[٣٦] . وقال البعض بأن "معظم نشاطاته كانت تقليدية شجعت على

مشاركة النساء في الحياة السياسية، باعتبارهن زوجات، أكثر من أن يكون ذلك على اسس تكافئية مع الرجال "[٣٧] .

قد لايكون في ذلك كله ما يثير الغرابة، اذا ما أخذنا بالاعتبار المناخ العام المحافظ بين الفلسطينيين في ذلك الوقت، كما في اماكن اخرى ايضا . ولكن يمكن القول ايضا ان الاستخدام المركزي للجانب التقليدي، كان له مفعول اضفاء الشرعية على شكل معين من النشاط على حساب اشكال اخرى، كما وضع ذلك الاهتمامات الوطنية قبل اية افكار تتعلق بحقوق النساء وتطورهن . اما التركيز على النضال الوطني بدل التركيز على النضال النسائي، فقد استمر الى درجة انه ما زال على النساء الفلسطينيات في التسعينات، ان يناضلن من اجل أن تؤخذ الاهتمامات النسوية بالحسبان . أما الان فانهن مضطرات الى التراجع عن مواضيع تتعلق بحقوق النساء، بسبب الخوف من رد فعل اسلامي بعد أن كان سبب تحولهن عن التركيز على برامجهن، ووضعهن القضية الوطنية في موقع متقدم على الحركة النسوية، يعود الى أن الامر الاساس والاكثر أهمية هو البقاء الفلسطيني .

اذا كنا نعتبر النساء قطاعا مضطهدا بشكل خاص في المجتمع، فان التطورات التنظيمية ما بين ١٩٤٨-١٩٦٧، ومع انها تشير الى نشاط ما للنساء في مجالات غير تقليدية، الا انها تظل بالضرورة تطورات تنظيمية جزئية . ورغم انه ما من شك بأن انجازات النساء في تلك المرحلة كانت مثيرة، وانها "وضعت اساسا لمشاركة النساء المشروعة في الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، الا انها كانت

مقيدة بالمفهوم الذي ساوى بين الاستعمار و/أو الاحتلال، وبين انحطاط وضع النساء "[٣٨].

انخرطت النساء اساسا في الاعمال الخيرية او الخدمة الاجتماعية، لانهن كن على صلة بها، وكن مهيئات جيدا للقيام بها، وشعرن بالاطمئنان لان هذه الاعمال لا تشكل تحديا للتحاملات الراسخة ضدهن في المجتمع. كان هناك عنصر طبقي واضح، يتمثل في قيام نساء الطبقة الوسطى بتحديد احتياجات نساء القرى والمخيمات والمعوزات وتقديم الخدمات والمساعدات الخيرية لهن "[٣٩]. الا ان مثل هذه النشاطات لم تكن قادرة بشكل عام، على مواجهة حقيقة الاضطهاد المشترك، بمعنى ان النساء من اية خلفية كن، فانهن جميعا ضحايا نظام استعماري قاس، الا أن هذا اخذ يتغير ببطء كما سيتبين لنا فيما بعد .....

ثالثا – النكسة وتراجع الثورة
حزيران ١٩٦٧ – كانون ١٩٨٧

> "تعرضت الارض العربية للاذلال .. لقد هزمنا .. خسرنا الحرب .. لاحد لحزننا .. والريح تعبث بالرايات البيضاء على اسطح منازلنا، لقد وقعنا تحت احتلال الجيش الاسرائيلي .. اخرجتنا الصدمة من عالم الواقع ... اني حزينة حتى الموت "[٤٠].

أدت حرب حزيران عام ١٩٦٧ الى اضطرابات اضافية في حياة الفلسطينيين ... فقد دخل الصورة الان بعد جديد، الا وهو الاحتلال العسكري الاسرائيلي،

الذي ابتلع ما كان قد تبقى من فلسطين التاريخية . هرب الالاف من بيوتهم وأراضهم ، والذين بقوا سواء في المخيمات او المدن والقرى ، فقد تذكروا مرة اخرى الخطر المحدق لضياع الهوية الوطنية الفلسطينية . اعلنت السلطات الاسرائيلية المحتلة أن اية اشارة الى فلسطين تعتبر غير قانونية ، وكان النظام العسكري الحاكم الجديد قاسيا ، كما لو ان الاسرائيليين كانوا يأملون بأن يختفي الفلسطينيون وصراخهم من أجل حق تقرير المصير .

لايمكن لهذا الواقع الجديد الا ان يؤثر على كل فرد في المجتمع ، فالنساء ايضا رغم الاحباط بسبب الهزيمة ، ضاعفن جهودهن للتمسك "بفلسطينيتهن" وأدى اليأس الى بحث النساء عن مجالات لتوسيع نشاطاتهن "فقد تبع الاحتلال الاسرائيلي صعود ملحوظ في مشاركة النساء في كل اشكال المقاومة ، من التظاهر والاعتصام وحتى القتال المسلح "[٤١] ، الا ان الرد الاسرائيلي كان قمعيا بشكل قاس ، وتم سحق كل محاولات المقاومة والنشاط السياسي الوليد بسرعة .

اخذ الفلسطينيون يعرضون قضيتهم على انها "ثورة" . وفي اعقاب حرب ١٩٦٧ اخذت فصائل سياسية معينة تنخرط في نشاطات مثيرة ، مثل اختطاف طائرات ، مما ادى الى ربط صورة الثورة الفلسطينية "بالارهاب" في اذهان الكثيرين في العالم . ولعل من اكثر الاسماء المعروفة في تلك الفترة ليلى خالد "حققت ليلى خالد خلال بضع ساعات مالم يستطع مئات من المقاتلين الفلسطينيين الاخرين تحقيقه في حياتهم وموتهم قبل ذلك وبعده ، اذ لفتت انتباه الاعلام العالمي واسرته . أما الطريقة التي فعلت بها ذلك ، فكان بخطف طائرة ، واخلائها من ركابها ، ثم

نسفها . وقد جعلت منها تلك الحادثة امرأة خطرة جدا ، وفي الوقت نفسه اظهرتها ايضا على النقيض من ذلك شخصية رومانسية وشجاعة "[٤٢] .

لابد من الاشارة الى أن دور ليلى خالد كان دورا غير عادي الى اقصى حد . ومع ذلك فانه اوحى الى النساء بأن ينتبهن الى امور اخرى غير اهتماماتهن الاساسية في مواجهة حدة الموقف . ففي الضفة الغربية ، وقطاع غزة المحتلين ، جرى التركيز على تشكيل اطر تنظيمية ضمن الحدود الضيقة جدا التي كانت السلطات العسكرية على استعداد للسماح بها . اما النشاطات العسكرية العلنية ، سواء مارسها الرجال ام النساء ، فقد كان عليها ان تنتقل الى الاردن (حتى سنة ١٩٧٠) ثم الى لبنان . ومع ذلك ، فان الغزو الاسرائيلي لبيروت عام ١٩٨٢ "ادى في النهاية الى اعادة تركيز المقاومة الفلسطينية بعيدا عن فلسطينيي الشتات ، وارجاعها الى المناطق المحتلة "[٤٣] ، وصولا الى انتفاضة ١٩٨٧ .

تجدر الاشارة هنا الى انه رغم تطور وعي النساء السياسي بسرعة ، الا ان ذلك كان يجري في ظروف مكبلة غير عادية . فمن جهة كان ذلك يتشكل ضمن اطار من الاستعمار ، وقمع المشاعر الوطنية ، ومن جهة اخرى كان ينظر اليه على انه مناقض لمركز المرأة التقليدي . لقد اصيبت الكثيرات بالاحباط ، بسبب ما اعتبرنه عدم تأييد من جانب المنظمات الشعبية الفلسطينية ، التي كان يسيطر عليها الرجال تماما ، الى جانب مقاومة المجتمع الفلسطيني المحافظ .

على صعيد ايديولوجي فان "المقاومة لم تتبن ابدا موقفا حاسما تجاه مسألة المساواة بين الجنسين "[٤٤] . وكان لابد أن يكون لذلك تأثير سلبي على اعلان برنامج خاص لعمل نسائي .

سعت النساء على وجه العموم "الى المشاركة في النضال الوطني ، الا أن التركيز في ذلك النضال كان على مواجهة اشكال من الاضطهاد والسيطرة مفروضة من الخارج ، وليس على التحول الاجتماعي واشكال السيطرة الداخلية "[٤٥] . هذا الطرح الفضفاض كان موقف حركة فتح وهي اكبر التنظيمات الفلسطينية في منظمة التحرير الفلسطينية ، اما الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ، والجبهة الديموقراطية ، فقد مالتا الى نهج يعتمد هامشيا على توجه طبقي اكبر .

أدركت النساء في أواخر السبعينات الحاجة الى اشكال تنظيم سياسي اكثر علانية . "جيل جديد من النساء كثيرات منهن مارسن السياسة في الحركات الطلابية في الجامعات الفلسطينية ، أسسن لجانا نسائية جماهيرية سعت ، على عكس شبكة الجمعيات النسائية الخيرية ، الى اشراك غالبية النساء في الضفة الغربية ، من القرى والمخيمات وفقيرات المدن والعاملات ، وكذلك المثقفات ونساء الطبقة الوسطى في المدن ، في حركة نسائية موحدة "[٤٦] .

لقد عبرت هذه الحركة عن نفسها في مراحلها المبكرة ، وكأنها ملحقة بالفصائل السياسية التي تقع تحت سيطرة الرجال . ومع ان الاتحاد الفلسطيني للجان العمل النسائي كان او لجنة نسائية جماهيرية تقام تحت الحكم الاسرائيلي [٤٧] ، تحت شعار ("نحو حركة نسائية شعبية موحدة" ، الا ان التوجه الموحد نحو الحركة النسائية تعثر

بسرعة في اذار ١٩٧٨ ، اذ انقسمت المنظمة الى اربع مجموعات ، مثلت التقسيم الايديولوجي ضمن المؤسسة السياسية الفلسطينية .

اما المنظمات التي خلفت لجنة العمل النسائي ، فكانت اتحاد لجان العمل النسائي الفلسطيني ، الذي يتماثل مع الجبهة الديموقراطية لتحرير فلسطين ، واتحاد لجان المرأة العاملة الذي يؤيد الحزب الشيوعي الفلسطيني الذي يعرف الان باسم حزب الشعب ، واتحاد لجان المرأة الفلسطينية القريب من الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ، ولجنة المرأة للعمل الاجتماعي المؤيدة لحركة فتح كبرى الفصائل . وهذه اللجنة الاخيرة هي الاقرب فكريا الى الجمعيات الخيرية التي سبقتها ، حيث انها تقدم الخدمات للنساء بدل تنظيمهن "[٤٨] .

في الفترة التي قادت الى الانتفاضة ، كان هناك قبول عام بين النساء النشيطات على أن اي اعتراف واضح "بحركة نسائية" متميزة ، سيؤدي الى صرف النظر عن الموضوع المركزي للتحرر الوطني ، وبالتالي فانه يضعفه . بالامكان القول ايضا ان واقع الحال هو على عكس ذلك . كان يمكن لمثل هذا التبرير ان يسهم في خلق فوضى ، وعدم رضا وانشقاق ، " ومع انه لايمكن المغالاة في تأكيد اهمية التعبئة الجماهيرية المستندة الى الخطوط السياسية الوطنية . . . الا ان المشكلة هي مشكلة توفير التوازن بين المعايير والطموحات الوطنية من جهة ، وخلق نظام اجتماعي اكثر عدالة من جهة اخرى "[٤٩] . وقبيل عشية الانتفاضة "كانت اللجان النسائية قد تطورت لتضم في صفوفها قادة نسائيات ناضجات ، وقاعدة لها جذور قوية في البلدات والقرى والمخيمات ، ومع ان هذه اللجان لم تكن هي التي

دفعت الى المشاركة النسائية الجماهيرية في الانتفاضة، الا انها لعبت دورا كبيرا في تشكيل تلك المشاركة"[٥٠] .

قد يتساءل البعض لماذا ؟ ! وهل كان من الضروري وجود أربعة تنظيمات منفصلة، نفترض أنها مثلت مصالح (كل) النساء في المناطق المحتلة ؟؟ ان ذلك يشير الى استمرار الاختلاف حول البرامج . ان الخلافات على وجه العموم، بين المجموعات الاربع، انما تعود الى المواقف التي اتخذتها تجاه المسألة الوطنية، بانسجام مع منظماتها الام - اكثر من ان تكون خلافات مبنية على توجهها تجاه القضايا النسائية . في الجدال المستمر حول الاولويات، والذي لم يكن قد حل بنجاح حتى اواخر السبعينات، كان من الواضح ان على النضال الوطني ان يقوم بالمبادرة، الا انه مع انشاء المنظمات النسائية السياسية مهما كان صغرها، اخذ يدور جدال سياسي، ولو على مستوى بسيط، واخذت تتبلور فكرة تقول بأنه يجب الاهتمام بمصالح النساء .

رابعا - الانتفاضة

انطلقت الانتفاضة الفلسطينية في التاسع من كانون الاول عام ١٩٨٧، نتيجة لظروف الحياة تحت الاحتلال العسكري الاسرائيلي التي اصبحت لاتطاق، وخاصة في مجالين هما : ذلك الجو من الخوف الذي غزا كل نواحي الحياة في الضفة الغربية وقطاع غزة . اذ احس الفلسطينيون بأنهم يتعرضون للرعب في المجال العام،

حيث ينتهك الجنود الاسرائيليون حقوقهم الانسانية باستمرار وبعشوائية ، وأيضا في المجال الخاص ، حيث يمكن أن يتعرضوا للاعتداء في أي ساعة من ساعات النهار أو الليل ، لاي اشتباه كاذب بهم . لقد احس الفلسطينيون بغض النظر عن وضعهم الاجتماعي ، بأنهم بلاحول ولا قوة ، وانهم يتعرضون للاذى بشكل متزايد . ومن جهة اخرى ، فان الحصار المستمر للارض الفلسطينية في المناطق المحتلة ، الذي تفرضه الحكومة الاسرائيلية ومجموعات المستوطنين ، قاد الى امكانية تنذر بأنه حتى لو أمكن التوصل في يوم من الايام الى "صفقة سلام" ، فانه لن يكون قد تبقى ارض للتفاوض عليها .

مع نهاية عام ١٩٨٧ كان المزاج الفلسطيني جاهزا للانفجار ، فاشتعل عندما قتل فلسطينيان في حادث في مخيم جباليا للاجئين في قطاع غزة ، حيث صدمتهما مركبة يقودها اسرائيلي ، وانتشر العنف العفوي بسرعة عبر المناطق المحتلة كلها . كان هذا الحادث هو الاشارة التي انتظرها الجميع ، وقد قدم بعض المحللين لدى قراءتهم الاحداث فيما بعد ، تفسيرا يقول بأن الجيل الاكبر سنا ، وهم الذين طردوا من ارضهم قد استسلموا لمصيرهم ، اما ابناؤهم فقد تحولوا الى النضال المسلح لاستعادة ارضهم ، الا أن هذا فشل ، ولقد تلاشى الامل تدريجيا حتى في ايجاد حل عادل . كان هناك شعور عام بأن الارض الفلسطينية قد ضاعت بلا رجعة ، فنهض الجيل التالي ، وهم الاحفاد ، فكان غضبهم هو الذي انتفض في كانون الاول ١٩٧٨ . وفي مدى من الزمن قصير نسبيا ، أصبحت الانتفاضة

حقيقة واقعة شاركت جميع الشرائح الاجتماعية في تغذية غضبها بعد عشرين عاما من الاحتلال.

I. مشاركة النساء في الانتفاضة

أصبحت الانتفاضة شعبية جماهيرية حقيقية، لعب فيها جميع افراد المجتمع، من الطفل حتى الشيخ دورا نشطا، واستجابت النساء بسرعة الى حاجات مجتمعهن. كانت ردود فعلهن ارتجالية، واصبحت اكثر تنظيما مع الوقت. شاركن في نشاطات تنسجم مع الممارسات النسائية التي يقرها المجتمع تقليديا، كالعناية بالصغار، والمرضى، وتقديم الغذاء والتعليم، ورعاية عائلاتهن، ولكنهن اكتشفن مجالا لم يكن مألوفا من قبل، الا وهو التنظيم السياسي، في لجان نسائية، اذ ازداد هذا التنظيم مع تطور الوعي السياسي النسائي تحديدا، ولقد رافق كل ذلك سلوك غير تقليدي الى حد كبير، بما في ذلك المشاركة في مظاهرات في الشوارع، ومواجهات مع الجنود الاسرائيليين، وحتى ممارسة العنف. ونتيجة لذلك تعرضت النساء للقتل، والاصابة، والسجن، ولقد قاد هذا المجتمع الى النظر الى ذاته، والى مراجعة جزئية للقناعات، وفوق كل شيء، فان الايام الاولى للانتفاضة كانت فترة من الحرية النسبية بالنسبة للنساء، كان من المرغوب فيه، بل والممكن القيام فيها باجراء تحولات حقيقية على الادوار التقليدية.

وصفت ام تقيم مع ابنتها في مخيم البريج في قطاع غزة، بعض الطرق التي شاركنا فيها في الانتفاضة، فتحدثت الام عن غارات عادية قام بها الجنود الاسرائيليون . قالت أن الجنود كانوا يأتون "فيدخلون البيوت بدون أن يطرقوا الابواب، ويأخذون الرجال والاولاد . كنا نحاول أن نكون اسرع من الجيش، فحالما نسمع صفارات التحذير من الشباب الذين يقومون بالحراسة عند اطراف المخيم، كنا نحن النساء نخرج الى اسطح المنازل، ونعطي اشارة للشباب في منطقتنا بأن عليهم أن يهربوا، ونشير اليهم الى الجهة التي يأتي الجنود منها، كان هذا من الادوار الجديدة التي قامت بها النساء اثناء الانتفاضة"[٥١] .

دعونا نجري تقييما لانجازات الانتفاضة من زاوية المشاركة النسائية[٥٢]، وذلك من خلال ما تقوله اكاديميات فلسطينيات، فقد حددت الباحثة ايلين كتاب مرحلتين واضحتين، اتسمت المرحلة الاولى بأنها "انتفاضة جماهيرية عفوية واسعة، ونهضة وطنية عامة رافقتها تعبئة واسعة للنساء الفلسطينيات للنضال بكافة أشكاله[٥٣] . اما المرحلة الثانية فشملت تراجعا عن نشاط المواجهة "لم يعن الانخفاض في مشاركة النساء في السياسة والنضال على كل حال، انخفاضا في حركتهن الاجتماعية، بل ان قاعدة نضالهن في هذه الفترة كانت مختلفة تماما، وعكست الخصائص العامة للمرحلة"[٥٤] .

قدمت السيدة ايلين كتاب عددا من الاسباب التي دعت للتغير في اشكال المشاركة النسائية . كانت الانتفاضة اولا بحاجة الى برنامج اجتماعي يساعد في مأسسة دور المرأة في النضال . كما اثبتت العلاقة ما بين الحركة النسائية والحركة

الوطنية ثانيا ، بأنها قادرة على ترجمة العلاقة الديالكتية بين المواضيع الوطنية والاجتماعية الى لغة عملية " [٥٥] . وثالثا ان التنظيم الديموقراطي كالذي وفرته اللجان المحلية ووجه القاعدة التنظيمية للانتفاضة ، انها رتاركا النساء بدون دور محدد وواضح . واخيرا كان للزيادة في المجموعات التي اخذت تطالب بالعودة الى القيم الدينية والتقليدية تأثير عكسي على النساء .

تميز الباحثة اصلاح جاد ايضا بين المرحلتين من الانتفاضة فيما يتعلق بالعائلة . ففي البداية " قادت الانتفاضة الى انخفاض في سلطة الاب ، حيث لم يعد هو الشخص الوحيد المسؤول عن السيطرة على ابنائه وبناته " [٥٦] . ومع انخفاض مشاركة النساء في المرحلة الثانية ، الغيت بعض المكاسب التي كانت النساء قد حققنها . الا ان اصلاح جاد لاحظت تناقضا هنا . فمع ان المرحلة الايجابية الاساسية فتحت الباب أمام امكانية ادخال الليبرالية الى العائلة لصالح الشباب ، الا أن الحركات السياسية الاصولية احبطت مثل هذه الحربات . وهي تجاهد للعودة الى ممارسات عائلية تقليدية . في رأي الباحثة ربما حمامة ان مشاركة النساء في الانتفاضة مرت بثلاث مراحل شملت المرحلة الاولى التنظيم الجماهيري ، حيث نزل المواطنون جميعهم خلالها بغض النظر عن جنسهم واعمارهم الى الشارع للاحتجاج ضد الاحتلال ، واستمرت هذه المرحلة حتى نيسان ١٩٨٨ . وفي المرحلة الثانية من نيسان وحتى اواخر ١٩٨٨ ، تم انشاء اللجان الشعبية ، وبهذا تم وضع هيكلية الانتفاضة ، وقد شهدت هذه الفترة تراجع جماهير النساء الى ادوار اكثر تقليدية ، وبدأت المرحلة الثالثة عندما قامت السلطات الاسرائيلية باعلانها عن اللجان

الشعبية لجانا غير قانونية . في نهاية عام ١٩٨٨ ، وأجبرت بالتالي أن تعيد بناء نفسها في حركات سرية . وقد ادى القمع الاسرائيلي المستمر " الى صراعات ايديولوجية داخلية بين الفصائل الفلسطينية والى انخفاض نشاط النساء " [٥٧] .

رأت هؤلاء الاكاديميات ان مركز النساء في الانتفاضة قد تراجع باستمرار ، كما أن الغضب والاحتجاج التلقائيين اللذين قام بهما الشعب عموما ، تم استبدالهما بصرامة أكثر تنظيما وايديولوجية . مع ميل لاستثناء النساء منها . وتراجعت النساء نتيجة ذلك الى اشكالهن التنظيمية الخاصة بهن ، الا وهي اللجان النسائية والشعبية ، وكرسن جزءا مهما من طاقتهن واعمالهن لبناء اطر بديلة للتعليم والصحة والانتاج الغذائي .

ادى هذا الى تطورين متناقضين فيما يتعلق بنشاط النساء في الانتفاضة ، اشتمل الاول على الثبات ، حيث تشجعت النساء على التنظيم والتعبير عن انفسهن ، وفي موازاة ذلك كان هناك نقيض ذلك ، الا وهو الخوف والتردد المتناقضين ، من الخروج على المعتاد . لم يشجع تنامي ممارسات الاسلاميين السياسية ، جماهير النساء على الخوض في اشكال غير معتادة من التعبير . على العكس من ذلك فقد احست الكثيرات بالفزع وهن يرين تقلص فرص الاختيار امامهن ، في الوقت الذي كانت تتزايد فيه اقلية راضية عن استئناف اللجوء الى التقليد ، واعتباره سلاحا تكتيكيا في النضال .

II . مراحل الانتفاضة

تم تحديد عدة مراحل للعمل السياسي الذي قامت به النساء اثناء الانتفاضة . فعندما بدأت الانتفاضة " بدأت اللجان النسائية فورا بالمشاركة النشطة في مظاهرات الشوارع "[٥٨] . وقد اشتبكت النساء والطالبات في مواجهات تلقائية مع الجيش الاسرائيلي ، وظهرت من خلال هذه الاشتباكات روح من الثقة .

شهدت المرحلة الثانية انشاء شبكة من لجان الاحياء ، واللجان الشعبية . ورغم أن النساء كن نشيطات فيها " فانه من غير الواضح ما اذا استطعن تحقيق اية مكاسب تتعلق بحقوقهن ، من خلال مثل هذه المشاركة "[٥٩] . حقيقة ان دورهن في هذه اللجان " اصبح امتدادا لدورهن التقليدي في المجتمع ، اي التعليم وتقديم الخدمات "[٦٠] . وبالمقابل فانه من الواضح انه يمكن وصف تجارب النساء مع لجان الانتفاضة ، بانها (بلا مخرج) بمعنى انها ادت الى عزلهن وعززت وضعهن التقليدي الذي لاحول له ولا قوة .

في ايلول عام ١٩٨٨ اعلنت السلطات العسكرية الاسرائيلية أن لجان الاحياء ، واللجان الشعبية ، هي تنظيمات غير قانونية ، مما ادى في تشرين الثاني من تلك السنة الى مرحلة ثالثة من الانتفاضة . حيث بدأت لجان النساء بالتفكير والتخطيط في اطر الدولة المستقبلية ، وقد شجع ذلك على ايجاد تعاون اقوى فيما بينها ، وفي كانون الاول تم انشاء اللجنة النسائية العليا ؛ التي جمعت اللجان الاربع تحت مظلة

واحدة . كانت تلك خطوة ايجابية ، واحست كثيرات من القائدات النسائيات " أنه من خلال العمل المشترك فقط ، والذي اصبح ممكنا من خلال مثل هذا الجسم ، يمكن توفير معالجة فعالة للموضوعين الحاسمين ، وهما التعليم والوضع القانوني ، اللذين اوجدهما قانون العائلة المستند الى الدين "[٦١] . ومن منطلق أكثر تفاؤلا ، يمكن القول بأن تشكيل اللجنة النسائية العليا " باعتباره جزءا من برنامج الانتفاضة لبناء الامة ، آذن بظهور قيادة نوعية في تاريخ الحركة النسائية ، خاصة فيما يتعلق بمحاولات هذه اللجنة وضع برنامج عمل نسائي ، واطار نظري لمشاريع النساء التنظيمية والتنموية ، ضمن الهيكلية الوطنية المتنامية "[٦٢] .

III . التحرر من الوهم والأمل المتجدد

شاركت النساء كما رأينا في الانتفاضة بطريقة "جندرية" محددة ، دون أن يكون لهن في الوقت نفسه منبر يعبرن فيه عن اهتماماتهن ، باعتبار ذلك مسألة لها الاولوية . فقد ارجعتهن الفئوية الى الخلف ، وتركت اثارا مدمرة على الحركة النسائية الجنينية . انها باصرارها على وجود التقسيمات بموجب ما هو قائم في الحركة الوطنية ، أثرت في منع صياغة برنامج عمل نسائي للدولة الفلسطينية المستقبلية . ومع تقدم الانتفاضة على كل حال جرى عدد من التغيرات الايجابية .

اولا : وضع تشكيل مظلة اللجنة النسائية العليا سنة ١٩٨٨ ، الاولويات الوطنية فوق الاولويات الفئوية ، وثانيا تم انشاء منظمات نسائية غير فئوية اخرى ،

تركز على تدريب النساء ، وتشجيعهن على التعبير عن اهتمامهن، باعتبارهن نساء ، وكما قالت مديرة احدى هذه المنظمات وهي مركز المصادر النسائية Women Resource Center "علينا ان نبدأ بالتفكير في ارساء قواعد حركة نسائية قوية . وهذا هو سبب تخطيطنا . . . في محاولة لتقديم تشريع نسائي في كل الميادين ، مثل قانون العائلة ، وقانون العاملات ، ومواضيع اخرى كثيرة تتعلق بالنساء ، وكذلك صياغة هذه التشريعات ومناقشتها مع اللجان النسائية الاخرى، ومع الحركة النسائية الفلسطينية بمجملها ، لكي تقدمها الى حكومتنا عندما تأتي "[٦٣] .

دعونا نتفحص النشاطات النسائية باختصار خلال الانتفاضة كي نرى الطرق التي نشطت فيها ، واسباب عدم الحفاظ عليها .

رغم تولي اللجان النسائية مهمات واسعة ، الا أنها استبقت لنفسها عادة موطىء قدم في الأدوار النسائية التقليدية . لقد تقوت الادوار التي عرفت تقليديا بأنها خاصة بالمرأة مثل تقديم دروس في الخياطة ، ومحو الامية ، منذ أن اصبحت الانتفاضة حقيقة من حقائق الحياة ، وشملت النشاطات الاضافية اقامة مرافق للعناية بالاطفال ، وتنظيم خدمات اغاثة وطوارىء بعد قيام الجيش الاسرائيلي باقتحام البيوت ، والمناطق ، ودعم السجناء وعائلاتهم ، وتطوير "الاقتصاد المنزلي، بما في ذلك الاطعمة والملابس المصنوعة محليا"[٦٤] . وفي الوقت نفسه كانت هناك محاولات للابتعاد عن النشاطات النسائية الخالصة .

حددت الأكاديمية الفلسطينية ريتا جقمان، عدة مجالات حققت فيها اللجان النسائية نجاحا نسبيا خلال سنوات الانتفاضة. وقد ركزت على أن اللجان "كانت حاسمة في تطوير دور النساء خارج مجال البيت"[٦٥]. ونتيجة للنقاشات التي تركزت حول "فكرة افضل الطرق لدمج النساء في الاقتصاد"[٦٦]. دخلت اللجان "مجال الانتاج الغذائي مثل المخللات والبسكويت، وعصير البرتقال"[٦٧]. وشملت الانجازات الاخرى انشاء وادارة مدارس حضانة، وروضات اطفال في مخيمات اللاجئين، وفي القرى والاحياء الفقيرة في المدن" وتوفير محو الامية لمئات من النساء[٦٨]. لسوء الحظ فان تحليل جقمان يشير الى أنه "بينما نجحت حركة اللجان النسائية في وضع المواضيع ذات الاهتمام بالنسبة للنساء، وكذلك وضع النساء في المجتمع على الاجندة الوطنية، فانها لم تشكل تحديا جوهريا لتقسيم العمل على اساس الجنس، الذي يشكل لب اضطهاد النساء في المجتمع الفلسطيني اليوم"[٦٩].

مع تقدم الانتفاضة طرأ تغير على الاهتمام في اللجان النسائية، فبعد أن تم اعداد نخبة من القائدات المتمرسات، ومجموعة دعم واسعة في المجتمع اصبحن في مركز يمكنهن من الاطلاع بدور اكثر نضالية في الايام الاولى، كانت النساء نشيطات بشكل مرموق في الشوارع، "في مسيرات تظاهرية واقامة الحواجز لمنع الجيش من دخول المخيمات والقرى، وتهريب الطعام ومواد اخرى الى المناطق الخاضعة لمنع التجول، وكذلك منع اعتقال الشباب، وتوفير الحجارة لهم، أثناء الاشتباكات مع الجيش"[٧٠]. كانت هذه اعمال معروفة وخطيرة جدا، وقد استشهدت

نتيجة لها عشرات من النساء على ايدي الاسرائيليين خلال السنوات القليلة الاولى من الانتفاضة .

اتضحت الاولويات تدريجيا ، سواء فيما يتعلق بما ارادت النساء القيام به ، أوما كان يعتبر مناسبا وضروريا . "وظفت النساء النشيطات الخبرة والشرعية اللتين اكتسبنهما باعتبارهن قائدات في المجتمع ، لتنسيق لجان الاحياء الجديدة ، التي حملت الانتفاضة من عفويتها الاولى لتصبح ثورة جماهيرية منضبطة "[٧١] . اسهم ذلك دون شك في تقوية ثقة النساء ، كما سمح لهن ايضا بمساحة اكبر للمناورة . الا انه لم يسهم كثيرا في اعدادهن لاطر الدولة المعقدة ، ولم يجهزهن للتنافس مع الرجال ، وقد يقال بأن نشاطات النساء أثناء الانتفاضة ، فشلت في تغيير وضعهن بشكل جوهري ، على العكس من ذلك فان الظهور التدريجي لاتجاه رجعي في المجتمع الفلسطيني ، انما يضع متانة المكاسب التي حققتها النساء موضع التساؤل .

في فترات النضال من اجل التحرر الوطني كما تستنتج الأكاديمية ريتا جقمان " فان مشاركة النساء في الحياة العامة ، سواء أكانت في القيادة السياسية او في الحياة الاقتصادية او الاجتماعية لاتضمن بالضرورة التحول الجذري المستمر ، في ظروف النساء ووضعهن في المجتمع ، في المرحلة التي تلي التحرر . علينا أن نستنتج ونتعلم من تجربة اخواتنا الجزائريات اللواتي وللسخرية ، سمحن بأن يبدأ سقوطهن بعد التحرير ، بدعوتهن الى الامتثال للثقافة العربية الاسلامية في مجرى عملية حماية الاسرة "[٧٢] .

على المستوى العالمي تمتعت الانتفاضة على الاقل في مراحلها الاولى ، بدعم وتعاطف واسعين ، فقد حفلت التغطية التلفزيونية في انحاء العالم بصورة الاطفال ، الذين يواجهون دون وجل قوة الالة العسكرية الاسرائيلية ، وهم مسلحين بالحجارة فقط ، وبصور النساء اللواتي يطلق عليهن الغاز المسيل للدموع ، وصور الجنود وهم يكسرون ايدي وارجل الفتيان غير المسلحين ، مما ادى الى التذكير بشكل صارخ بالظلم الواقع على الفلسطينين . واخذ الرأي الغربي يتحول ببطء ، وفي اعقاب حرب الخليج ١٩٩٠ ـ ١٩٩١ وظهور ما كان يدعى تفاؤلا " بنظام عالمي جديد ، بدأت محادثات السلام بين اسرائيل واعدائها العرب ، ابتدأت هذه المحادثات في مدريد في تشرين الاول ١٩٩١ ، ومع أن المفاوضات بين الاطراف المختلفة جرت على فترة طويلة ، الا أنها لم تكن حاسمة ، وتراجعت الانتفاضة نتيجة للارهاق العام ، وخيبة امل الناس . فرغم تضحياتهم . ظل الاحتلال قائما ، وانتقل الفلسطينيون ليبحثوا عن الامل في " العملية السلمية " التي بدأت في مدريد ، ولم تعط ثمارا الا في اوسلو سنة ١٩٩٣ . أما بالنسبة للفلسطينيات ، فان الانتفاضة بدأت بتوقعات عالية ، ومرت بمراحل انتعاش وحرية وتنظيم ، وبخيبة امل في النهاية ، حيث ظلت الاطر القديمة ثابتة في اماكنها . وحولت النساء انتباههن الان الى الواقع الجديد فيما بعد اتفاقيات اوسلو .

الفصل الثاني

اتفاقية اوسلو وما حملته للنساء

في يوم معتدل من ايام ايلول ١٩٩٣ شاهد العالم مشدوها مصافحة تاريخية في واشنطن بين عدوي الامس، ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية، ورئيس فلسطين، واسحق رابين رئيس وزراء اسرائيل، والقائد العسكري السابق لقوات الاحتلال. لقد جاءا الى البيت الابيض الامريكي للتوقيع رسميا على ما اعتبر اتفاقية تاريخية، تم التوصل اليها سرا في العاصمة النرويجية اوسلو، وكان "اعلان المبادىء" الذي وقعته حكومة اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية احد ابرز مظاهر السلام الجديد أوالنظام العالمي الجديد.

شاهد الشعب الفلسطيني في المناطق المحتلة وهو يكاد لايصدق، أن الاحتلال قد يصل الى نهايته اخيرا، فبموجب نصوص "اتفاقية اوسلو" كما اصبح معروفا، وافق الاسرائيليون على الانسحاب فورا من قطاع غزة، ومن مدينة أريحا، والجلاء فيما بعد عن بلدات اخرى في الضفة الغربية، اما المواضيع "الصعبة" مثل قضايا اللاجئين الفلسطينين، والمستوطنات الاسرائيلية في المناطق المحتلة، والوضع النهائي للقدس، فستنتظر الحل حتى "محادثات الوضع النهائي" التي ستبدأ في أيار (مايو) ١٩٩٦.

تبع توقيع اعلان المبادىء في ايلول ١٩٩٣ ، توقيع اتفاقية القاهرة ، في ايار ١٩٩٤ التي وضعت نصوص الاتفاقية المعقدة موضع التنفيذ . وصاحب الانسحاب العسكري الاسرائيلي من مدينة اريحا واجزاء من غزة ، تسليم هذه المناطق الى سلطة وطنية فلسطينية ، الا أنه مع انقضاء تلك الفترة اصبحت الصورة اقل اشراقا . ويعود جزء من ذلك الى الصياغة غير الدقيقة للاتفاقية ، والاهم من ذلك أنه جرى النظر اليها على أنها وثيقة استسلام ، فرضت على شعب مهزوم من جانب منتصر قوي ، واخذت خيبة الامل تنتشر بسرعة .

بعد سنتين وبتأخير كبير عن الجدول الزمني الذي اقر في اوسلو ، وفي أعقاب محادثات مضنية في منتجع طابا المصري ، تم التوصل الى اتفاقية ثانية بين اسحق رابين وياسر عرفات ، تتعلق بانسحاب اسرائيل من المراكز السكانية في الضفة الغربية . لقد كان لعملية اوسلو وما حدث في الفترة التي تبعتها تأثيرات على النساء الفلسطينيات ، وقد يتصور المرء أنه آن لهن أن يتمتعن بثمار النجاح اخيرا ، بعد سنوات من التنظيم والوعي السياسي .

مع ذلك ، فان اسبابا اخرى تدعونا للحذر ، اولها انه رغم تغير شكل الاحتلال ، الا أنه لم ينته ، وما زالت اثاره ظاهرة للعيان . ورغم أن الفلسطينيين حققوا مقدارا من التحرر ـ بمعنى حكم ذاتي محدود ـ وبمجال أكبر للمناورة ، الا أن عليهم أن يعالجوا وضعا يخلف فترة طويلة من الكساد والتبعية وبقايا الحكم الاسرائيلي .

أما العامل الثاني الذي يجعل الامر معقدا ، فهو الخلاف في صفوف الفلسطينيين انفسهم . اذ تنعكس الانقسامات في المجتمع على الحركة النسائية ، ومن الصعب تصور الوصول الى تسوية مرضية . واخيرا فان نشيطات كثيرات تقلقهن الطبيعة الرجعية المحتملة لقيادتهن ، التي ما زالت ذكورية بالكامل ، انهن يخشين العودة الى النماذج القديمة المعهودة ، بدل تبني توجه جريء ومبدع نحو واقع جديد .

لفهم بعض تأثيرات اتفاقية اوسلو على النساء الفلسطينيات ، فانه من المفيد النظر اولا الى الصراع بين المناداة بالمساواة بين الجنسين من جهة ، والتحرر الوطني في السياق الفلسطيني من جهة اخرى ، والنظر ثانيا الى النموذجين الرئيسيين للنضال اللذين لهما تأثير عميق على النساء .

أولا – الحركة النسائية وأشكال التحرر النسائي: علاقاتها بالنساء الفلسطينيات

تجذر تأثير الحركة النسوية Feminism بشكل حقيقي في اوساط جزء من الحركة النسائية الفلسطينية . رغم أن مثل هذا التأثير تعرض للرفض من جانب الكثير من الدول غير الغربية التي وصفتها بأنها "بدعة غربية" ، نتيجة لذلك ، ظهر تعبير نسائي حقيقي غذاه الحصول على البعثات ، والوضع البائس ، والاهتمام بالدور المحتمل للنساء فيما ينتظر أن يكون تجربة فريدة في تشكيل الدولة . قد لاتفهم النساء الغربيات هذا الشكل المحدد من الحركة النسوية ، الا أنه لايوجد شك بأن

هذه الحركة تظل استجابة فعالة للظروف التي نشأت فيها . انها ترسي ايضا تأكيدا اوسع لحقوق النساء في الدولة الفلسطينية المستقبلية . النساء يطالبن بادخالهن في عملية صنع القرار ،كما تطالب النشيطات ايضا بتضمين النظام الدستوري التزاما بمواثيق حقوق الانسان العالمية ، الخاصة بالنساء باعتبار ذلك خطوة اولى اساسية .

تقول دنيس كانديوتي Denis Kandiyoti في دراسة حديثة حول البعثات النسوية المعاصرة ، ودراسات شرق اوسطية ، بأن الدراسات النسوية في الغرب ، والدراسات الخاصة بالنساء في الشرق الاوسط ، اتبعت مسارات متوازية ومتداخلة جزئيا ، وأن دراسات الشرق الاوسط تميزت بدمج اختياري لبرامج العمل الاوسع ، التي افرزتها النقاشات والانتقادات النسوية المحلية "[1] . كما تشير الى أنه في أوائل الثمانينات شرع الدارسون في العالم الثالث بالبحث في مسألة الادعاءات العالمية الخاصة بالنظريات النسوية القائمة ، وذلك بتسليط الضوء على خصوصية تجارب النساء في "العالم الثالث"[2] ورغم أنه كانت في اواسط الثمانينات " حركة تهدف الى تحويل الاهتمام عن الدراسات النسائية الى دراسة " الجندر " ، وبالتحديد تحليل الطرق التي تتأثر فيها كل مناحي المجتمع الانساني ، والثقافة والعلاقات بالجندر . . . الا أن هذا التحول لم يشق طريقه الى دراسات الشرق الاوسط "[3] .

ابتدأت البعثات النسوية في الشرق الاوسط " مع حركات الاصلاح الاجتماعي والعصرنة خلال فترة تشكل الدول ما بعد الاستعمار ، الممتدة ما بين

القرن التاسع عشر والعقود الاولى من القرن العشرين "[٤] . رأت كانديوتي أن الوطنية "كانت المصطلح الاساس الذي تم تفصيل المواضيع الخاصة بموقع المرأة في المجتمع من خلاله "[٥] . لم يكن ذلك بالتأكيد اقل صدقا في الحالة الفلسطينية . وكما هو الحال في دول اخرى من العالم الثالث ، "اصبحت حركة التحرير الفلسطيني منبرا لمشاركة النساء الفلسطينيات في الحياة الاجتماعية والسياسية "[٦] . ومع ذلك ، ورغم أن "الحركات الوطنية تدعو النساء الى المشاركة بشكل أوسع في الحياة الجماعية ، وتعتبرهن من الفعاليات الوطنية باعتبارهن امهات ومربيات وعاملات ، بل ومقاتلات ايضا ، الا أنها تعيد التأكيد على حدود التصرف النسائي المقبول حضاريا ، وتمارس الضغط على النساء لصياغة اهتماماتهن الجندرية ضمن الشروط التي يحددها الخطاب الوطني "[٧] .

تقوم محللات نسويات اخريات ، بالتحقيق في نتائج التطورات النسائية التاريخية ، التي يقف الرجل في مركزها [٨] . ان هذا البحث بتركيزه على السياسات الجنسية للحركات الوطنية ، فانه يتناول العنف الذي يمارسه الرجال ضد النساء باعتبارهن طبقة . ويطرح البعض ان الحركات الوطنية "تشجع النساء على التماثل مع الرجال والايديولوجية والسياسة المستندة الى الذكورة ، باعتبار ذلك طريقا يفصلن أنفسهن بها ، عن النضالات والحط من القدر ، وعن العنف اليومي الذي يقترف ضد النساء "[٩] . وبدل اضطهاد "الامم" و "الشعوب" بالمفهوم السياسي والوطني ، فان هؤلاء الباحثات النسائيات ، يشرن الى الاضطهاد الاجتماعي المشترك الذي تتعرض له النساء الفلسطينيات والاسرائيليات ، اللواتي هن جميعا

ضحايا سيطرة وعنف مجتمع الرجل"[١٠]. يثير هذا سؤالا مهما حول السلطة، اذ أن "ممارسة التصرفات الذاتية ذات الصفة "الجندرية"، واجازتها واعادة ممارستها، انما تجري في اطار علاقات قوة محددة"[١١] كما قالت احدى المحللات.

ان التحدي أمام النشيطات الفلسطينيات اليوم، هو "تجاوز مفاهيم الوضع الاستعماري باعتبارها حقيقة متكاملة ثابتة وجامدة تفرز نتائج ذات بعد واحد، ثابتة يمكن التنبؤ بها، وكذلك تحديد الطرق الكثيرة التي يتفاعل فيها الاحتلال الاسرائيلي والعمليات الاجتماعية الداخلية لتوليد عمليات وقوى محركة غير متوقعة"[١٢]. على ضوء الواقع المتغير، فان هناك حاجة الى مزيد من الدراسات المستندة الى المحيط[١٣]. ومن المحتمل ان يوفر مثل هذا التوجه مخرجا من الجدالات المتكررة التي لانهاية لها، والتي تدور حول التضاربات ما بين التوجهات الوطنية والنسوية وبين الاحتلال والقهر الاجتماعي.

ثانيا – النساء والنضال: نموذجان

رأت النساء الفلسطينيات أن لاتفاقية اوسلو اثرا في تقسيم الحركة النسائية، ما بين اولئك اللواتي رحبن بها باعتبارها انجازا هاما، وبين اللواتي أدنها على اعتبار انها "بيع للقضية وخيانة وطنية"[١٤]. كما علقت احداهن قائلة ان اعلان المبادىء قسم الحركة النسائية الى ثلاثة توجهات واضحة، وهي التوجه

البرجوازي، والتوجه الديموقراطي التقدمي والتوجه الديني . ان للتوجهين البرجوازي والديموقراطي التقدمي بنى جيدة التأسيس ، بينما لايوجد للتوجه الاسلامي مثل هذه البنى ، ومع ذلك " فمع تسارع انتشار الاصولية الاسلامية ، يخشى أن ينمو التوجه الديني بثبات داخل الحركة النسائية الفلسطينية " [١٥] .

قد يكون من المفيد على ضوء الاتجاهات المتباعدة في المجتمع الفلسطيني المعاصر ، أن يجري فحص النشاط والاستجابة النسائيين ، وفق نموذجين مختلفين تماما ، وهما : الخبرات النسائية في نضالات التحرر العالمي من جهة ، ومن جهة اخرى النشاط النسائي في الحركات الاسلامية الحديثة . ورغم أن ذلك سيقود الى نتائج متعارضة نوعا ما ، الا أنهما يشملان عددا من النتائج المتماثلة . ولموقع النساء الفلسطينيات وضع مميز ، يمكنهن من تحقيق التمازج ما بين نموذجين مهمين لتحرر النساء في العالم النامي .

ارتبط تحرر النساء تقليديا بحركات تحرر وطني . الا أن ذلك جرى على الاغلب بطرق مربكة ، بل وأدى الى نتائج عكسية بالنسبة للنساء . ينشأ الارتباك جزئيا بسبب التماثل الدقيق ما بين الحركة النسوية ، وقيم غربية غير ملائمة ، قال بعض معلقي العالم الثالث أن الحركة النسوية Feminsm " تستند الى ثقافة أجنبية لاتمت بصلة الى النساء في العالم الثالث ، وبأنها تبعد النساء او تحرفهن عن ثقافتهن ومسؤولياتهن الدينية والعائلية من جهة ، وعن النضالات الثورية من اجل التحرير الوطني والاشتراكية من جهة ثانية " [١٦] .

الى جانب ذلك فان " مشاركة النساء النشطة في حركات التحرر سواء الحركات الاشتراكية و/أو الوطنية اتسمت بالانفصام في طبيعتها "[١٧] . يمكن تقسيم هذا الانفصام ايضا الى اجزاء ادنى ، وذلك اولا انه يجري النظر الى رغبة النساء الغريزية في لعب دور نشط في النضال الثوري ، على أنها تتعارض مع دورها التقليدي ، باعتبارها زوجة وأما ، والذي يدفع نحو تقييدها في نطاق بيتها . وينشأ التعارض الثاني ما بين هوية المرأة بوصفها وطنية ، وبين هويتها بوصفها نشيطة نسوية . هذان التعارضان اللذان كما رأينا ليسا وحيدين ، من الممكن أن يسببا ازمة هوية للمرأة فيما يتعلق بالاداء العملي والتنظيم .

اذا ما نظرنا الى تجارب النساء في نضالات التحرر في انحاء العالم ، فاننا نجد عددا من الحالات التي يمكن أن تكون مدعاة للقلق بالنسبة للنساء الفلسطينيات . من الامثلة على ذلك حرب الاستقلال الجزائرية ، والثورة الايرانية ، حيث تم استخدام صورة المرأة الضحية ، والمرأة المقاتلة ، لاحداث تأثير رمزي كبير . ففي سنوات الخمسينات والستينات في الجزائر ، حاربت النساء من كل الطبقات الاجتماعية ، ببطولة يشار اليها بالبنان الى جانب الرجل ، في النضال للتحرر من الاستعمار الفرنسي . اما الدرس الذي ينبغي تعلمه في هذه الحالة ، فهو نابع من الاحداث التي تلت الاستقلال . عندما وجدت النساء الجزائريات انفسهن معرضات لشكل رجعي من الاصالة الثقافية .

في ايران ايضا ، في اعقاب الانتفاضة ضد الشاه سنة ١٩٧٨ - ١٩٧٩ ، ورغم ظهور النساء بمظهر قوي ، وقيامهن بدور نشط في النضال ، الا أنه ما أن تم احراز

النصر حتى جرى انزالهن الى مرتبة القيام بالادوار التقليدية جدا . ويتساءل المرء كيف ستتعامل النساء مع وضع كهذا ، رغم أن هناك شواهد تشير الى أنهن على وعي بالمآزق المحتملة ، ويناضلن بنشاط لتجنبها . ففي الجزائر على كل حال لم تكن هناك حركة نسائية قوية اثناء الثورة [١٨] بينما توجد مثل هذه الحركة في فلسطين .

في العالم الثالث ، حيث تجذرت حركات التجديد ، والاستقلال الوطني لم يكن بد من اثارة مسألة دور النساء في المجتمع ، كما لم يكن ذلك اقل صحة في فلسطين في اوائل القرن العشرين . حتى في ذلك الوقت ، لم تكن النساء الفلسطينيات غير متأثرات بالنشاطات " النسوية " في اجزاء اخرى من العالم العربي ، خاصة في مصر المجاورة ، حيث شاركت النساء في التحريض الوطني ضد الاحتلال الاستعماري البريطاني ، في اعقاب الحرب العالمية الاولى . الاختلاط هنا واضح جدا ، فمن جهة يتوقع من النساء أن يضفن جهودهن الى القضية الوطنية ، ومن أجل ذلك فان تحرر المرأة يكون على الاغلب مشمولا باعتباره مرحلة ضرورية في العملية الثورية . ومع ذلك فعندما يتم انجاز الاستقلال ، تقع المرأة ضمن التوقعات المتضاربة الدائرة حول الادوار التقليدية ، والقيم " الاصيلة " للدولة الجديدة .

النشاط النسائي في اطار الاسلام السياسي في المناطق المحتلة ، كما في أي مكان اخر ، انما هو ظاهرة جديدة نسبيا . هناك عدد من الاسباب في حالة فلسطين ، تقف وراء شعبية المجموعات التي تستوحي الاسلام . ويمكن أن تعزا هذه الاسباب من جهة الى تأثير الحركات الاسلامية في أجزاء اخرى من العالم العربي ، ومن جهة ثانية الى قساوة الاحتلال الاسرائيلي . وكان الاحتلال مع

استمراره، بما يرافقه من عجز، يزيل كل اثار السلطة من ايدي الفلسطينيين، مما ادى الى انهيار جدي في الاطر الاجتماعية التقليدية. ولقد انخفضت قدرة اولياء الامور على التحكم بأطفالهم، الامر الذي ظهر جديا بشكل جماعي مع بناتهم، فلقد مال الشباب الى التأثر باسلوب الحداثة الغربية في المجتمع الاسرائيلي، وفي الوقت الذي كانوا يرفضون فيه تلك الحداثة وجدوا انفسهم في الوقت نفسه يتمنونها.

ان غياب سلطة مركزية، وخاصة سلطة الاب، الى جانب الامور غير المستقرة والشاذة، والتي فرضتها هذه الحالة على الشعب، ادت الى تمكين القوى المحافظة من تقوية مركزها، والابقاء على التقليد، وفي الوقت نفسه، وعلى النقيض من ذلك، تجذر الاسلام السياسي في المناطق المحتلة، وخاصة في قطاع غزة، باعتباره حركة احتجاج راديكالية. ولقد افادت صفاته المقوية الكاملة النساء والرجال على حد سواء.

عند البحث عن الميول "الاصولية" في المجتمع الفلسطيني لايمكن للمرء أن يتجاهل "الازمة" التي يواجهها العالم العربي عموما. ان لهذه الأزمة أبعادا تاريخية واجتماعية وسياسية، واقتصادية، الى جانب احساس بالفشل او العجز ازاء الغرب، الذي يفترض بأنه اكثر قوة. وقد ادى هذا الى تصميم النخب الحاكمة في بعض الدول العربية او مجموعات في هذه الدول، على العودة الى ما يصرون على أنه نهج اكثر "اصالة" نحو المشاكل النظامية التي تواجهها مجتمعاتهم.

بلغة الخطاب الغربي، فان الجدال حول حركة النهضة الاسلامية الحالية يتمحور حول ما اذا كانت الحركة الاسلامية قوة تقدمية اومسافة رجعية. الا أن

ذلك أمر مضلل ، يتجاهل الواقع الفلسطيني . اذ يوجد هنا شعب يواجه مشكلة ، وبالتالي فانه يتطلع الى اطره المألوفة والمريحة ، التي تشمل الممارسات الاسلامية واستمرارية التقاليد ، فيجد فيها اجابة شافية . والاسلام باعتباره اداة في النضال ضد القوة الاسرائيلية الطاغية ، وضد الفوضى التي تهدد المجتمع الفلسطيني في اعقاب اتفاقية اوسلو ، يوفر اسلوبا لاستعادة الكرامة الفردية والمجتمعية ، وسلاحا قويا في المعركة ضد الاحتلال .

ومع أنه ينبغي تجنب الافتراضات المبسطة من خلال مساواة الحركة النسوية الغربية بالحداثة ، أو اعتبار الثقافة العربية الاسلامية رجعية ، فان من العدل ايضا ان نشير الى اصرار المجموعات ذات التوجه الاسلامي على التركيز غير المتكافىء على زي النساء وسلوكهن ، واعتبار ذلك مقياسا لنجاحهن . فاذا كانت معظم النساء والفتيات يظهرن امام الناس بثياب متواضعة تغطي اجسامهن ، او نادرا ما يظهرن امام الناس اصلا ، فان مجموعات معينة تعتبر ذلك دلالة على أن سياساتها ناجعة .

هذا "المثال" النسوي في الحالة الفلسطينية ، كما في اي مكان اخر ، هو أحد الخيارات العديدة . انه جزء من الجدل الواسع في المؤسسة الدينية الاسلامية ، حول مكان المرأة الصحيح . ان بعض المجموعات "الاصولية" كما تلاحظ الباحثة الاجتماعية ليزا تاراكي "تحاول أن تفرض ارادتها على المجتمعات الفلسطينية والعربية والاسلامية ، مثل جعل النساء يرتدين رداء اطويلا يغطي اجسامهن كلها ، وكذلك غطاءا للرأس ، الا أن ذلك لايعني بالضرورة قتل مهارات النساء . ان بعض

النساء يرتدين هذا الزي ليسهل عليهن الاختلاط بالمجتمع الذي يسيطر عليه الرجل وان يخترقنه "[١٩] . وبينما يصر الاسلام بالتأكيد على فصل الادوار ، فانه لاينظر الى النساء على أنهن اقل شأنا من الرجال ، بل على العكس من ذلك ، فان حقوق النساء في القرآن تتعلق بالزواج وتربية الاطفال والطلاق والميراث والتعليم والتنقل في المجال العام ، والاهم من ذلك التمتع بحياة ذات قيمة وكرامة . ويجادل الكثيرون قائلين بأن الموقف الحالي الذي تعرضه بعض العناصر داخل الحركة الاسلامية ، هو ببساطة موقف غير صحيح ، وان هذا الموقف يسعى الى السلطة أكثر من سعيه الى فرض الطاعة الدينية .

الفصل الثالث
النساء والواقع الجديد

أولا - مفارقات وتناقضات

ان انعدام التوازن في علاقات القوة (السلطة) بين الرجال والنساء في المجتمع الفلسطيني، كما شاهدنا، كان يعني تاريخيا اخضاع مشاركة النساء في الحركة الوطنية لنماذج محددة سلفا.

واجهت النساء صعوبة في المشاركة بفعالية، "كما يطرح النظام الاجتماعي نفسه عقبات اضافية ايضا، حيث أن مكان النساء منفصل عن مكان الرجال في الثقافة الاسلامية"[1]. وللمفارقة، فانه مع بزوغ الواقع الجديد ما بعد اتفاقيات اوسلو فان الفرص والفوائد بالنسبة للنساء تقلصت. بل انها تقصلت، بل وتنظر النساء الى الحقوق القليلة التي حصلن عليها على أنها معرضة للخطر.

أما بالنسبة للممارسات التقليدية فقد كيف الرجال نضال التحرر وفق خطوط أبوية، فمع انهم يوافقون "مبدئيا على انه ينبغي أن تكون النساء نشيطات، الا أنهم في وقت ما يشعرون بأن على النساء أن يتراجعن. انهم يعتقدون في قرارتهم

بأن الامر يعود اليهم في صنع الثورة ، وليس للنساء ، وان الامر بالتالي منوط بالرجل لتقرير مدى مشاركة النساء في ذلك "[٢] . ومساهمة النساء يجب أن تتماثل مع ما يتوقع منهن بدقة ، والا فانه يساء فهمها ، على انها تشكل تنافسا . بكلمات اخرى ، فانها يجب أن تكون مقبولة اجتماعيا . ان هذا التوجه الذكوري هو بالطبع مألوف جدا ، انه يخفي غريزة القوة تحت عباءة من الحماية والادوار المناسبة .

نتيجة لذلك " تجد النساء أنفسهن في مأزق ، حيث يتوجب عليهن أن يجدن توازنا بين تحدي مركزهن الثانوي ، والضرورات السياسية التي تتطلب التمسك بالقيم الثقافية نفسها ، لمصلحة الوحدة الوطنية التي تمنع النساء من المشاركة في الحركة "[٣] . ان معظم النساء " يجدن من الصعب مواصلة مشاركتهن السياسية ، او أنهن يكتفين بالادوار الثانوية المتوفرة لهن "[٤] .

هناك مفارقة اخرى . ففي الازمات " وخاصة تحت الاحتلال ، نجد أن المرأة هي التي تدفع الثمن ، انها هي التي عليها أن تهتم بالتنظيف وصحة الاطفال ، حين ينتقل الجميع للعيش في خيمة ، او في الشارع تقريبا ، انها هي التي تعاني حين يكون ابنها في السجن ، وهي التي تقف الى جانب زوجها ، وتساعده اذا كان معتقلا ، هي التي تتولى المسؤولية "[٥] . ان صورة التضحية بالذات هذه هي ذات بعد بطولي ايضا .

صورة شعبية اخرى للمرأة الفلسطينية تشمل ايضا مفارقة ثالثة ، ففي مواجهة كل العقبات ، عرف عن المرأة الفلسطينية بأنها صلبة . فخلال الانتفاضة نالت النساء العاديات في الضفة الغربية وقطاع غزة شهرة في الاعلام الدولي ،

بتحديهن ومواجهتهن السلطات الاسرائيلية وحمايتهن أطفالهن وبيوتهن وأنفسهن . هذه المفارقات والتناقضات من طبيعة المجتمع نفسه ، الذي يسمح بمثل هذه القدرة والمواجهة ضمن حدود تقليدية ، ووفرة من الافتراضات التي الصقت بسلوك النساء .

دعونا نبدأ بتصنيف هذه القيود ، . هناك من جهة قيود داخلة في نسيج الثقافة العربية الاسلامية ، يمكن ملاحظتها في الشرق الاوسط كله . ومن جهة اخرى ، فان هناك قيودا ناتجة عن الظروف الخاصة ، التي قادت اليها نكبة ١٩٤٨ ، والاحتلال سنة ١٩٦٧ ، والانتفاضة ، والنضال الحازم ، من اجل التحرر الوطني الذي ترافقه حاجة طاغية للحفاظ على الهوية الفلسطينية .

ضمن الفئة الاولى ، نجد الصورة الاسلامية المألوفة للنساء ، التي افرزتها نظرة مثالية ، متأثرة قليلا على ما يبدو بالتطورات التاريخية في العالم ، التي تدفع في اتجاه حقوق النساء . هذه النظرة تقدم اداء المرأة الانجابي والبيتي الذي يعززه شرف العائلة ، والطهارة والعزل ، على أي مهارات او مواهب اخرى ، قد تمتلكها . وتعكس هذه الايديولوجية اعتقادا يقول بأنه يجب توفير التعليم للنساء ، من اجل ان يتمكن من تربية اطفالهن بشكل افضل فقط . وان سعي المرأة الى ايجاد عمل خارج البيت ، انما يتم في حالة انسداد المنافذ كلها في مواجهة الفقر المدقع ، او غياب الرجل القادر على كسب لقمة العيش .

رغم تعرض هذه الاراء لهجوم القوى "التقدمية" العلمانية في غالبيتها في المجتمع الفلسطيني ، فان هناك اراءا قوية ما زالت تقول بأن باستطاعة المرأة ان تعبر

عن شخصيتها على النحو الافضل ، من خلال الاسلام " لو أنه سمح للاسلام ان يؤدي دوره كما ينبغي " .

لاشك بأن كثيرا من النساء الفلسطينيات قد تمردن عبر السنوات على ما اعتبرنه حياة مقيدة الى حد كبير . الا أنهن قمن بذلك عموما بطرق محسوبة ، تعرضهن الى اقل ما يمكن من الهجوم . ان المحرمات والممنوعات المتداخلة في نسيج الحياة الفلسطينية ، قوية الى درجة تشعر معها النساء بأنهن مجبرات على مداراة مقاصدهن ، خلف واجهة من السلوك المقبول اجتماعيا . فرغم ان بعض المنظمات النسائية الاولى مثلا كانت تمارس في الظاهر نشاطا اجتماعيا ، الا انها اخذت سرا تضع لها أجندة سياسية .

أخذ وعي النساء بوضعهن الوطني والنسائي يتطور . والى جانب ذلك، كان هناك ادراك بأنه يجب الا يسمح لأي شيء بأن يعرقل سيطرة الرجل . اذ ان النساء مثلهن في ذلك مثل الرجال ، يدركن بأن تحدي الاسس الابوية للمجتمع ، يؤدي الى التفسخ ، ويلحق الضرر بالروح الوطنية ، مما يؤثر بدوره على نضال الفلسطينيين من اجل حقوقهم وحرياتهم بشكل سلبي تام . وبالتالي فانه يجب الحفاظ على شكل من اشكال الاستمرار على الاقل بالنسبة للسلطة " الجندرية " .

أصبحت مثل هذه المسلمات موضع تساؤل مع الخروج الاول (الهجرة الأولى) من فلسطين عام ١٩٤٨ ، ولكنها تعززت ايضا . لقد حول اضطراب تلك المرحلة المجال المقدس المحيط بالنساء الى مسؤولية راديكالية واعية ، مهمتها الحفاظ على الهوية الوطنية الفلسطينية الهشة جدا ، وتعهدها وكأنها طفل صغير .

وقد مثل ذلك في الوقت نفسه ، دورا نسائيا محافظا والتزاما ثوريا لصياغة مستقبل اخر . وفي سنوات الستينات عندما ادرك الفلسطينيون بأن عليهم ان يتحملوا مسؤولية مصيرهم هم ، وان يقاتلوا ، فانه سمح للنساء ايضا أن يصبحن مقاتلات . الا أن عددهن كان صغيرا ، وكان ينظر اليهن بشكل عام على أنه لاينطبق عليهن تعريف المجتمع للمرأة ، وبالتالي تقلصت فرص هؤلاء في أن يمارسن حياة عادية .

اقيمت انواع اخرى من التنظيمات النسائية في السبعينات ، واخذ يظهر الى الوجود طراز جديد من المرأة الفلسطينية ، التي تتميز بأنها مثقفة ونشيطة ، وبأنها تتحدى بوجودها نفسه القواعد الاجتماعية . انها تمثل تناقضا بطريقة ما ، الا أن من ينظر الى التاريخ الفلسطيني ، ينبغي الا يفاجأ بظهور المرأة الفلسطينية المتعلمة والنشيطة المتفانية .

حين تفجرت الانتفاضة اصبح هذا النموذج النسائي اكثر ثباتا في المجتمع الفلسطيني . ورغم ان التقليديين قاوموا اتساع دوره ، الا انهم ايضا كانوا فخورين ببنت جلدتهم النشيطة وطنيا . الا ان النساء اضطررن مع انطلاق الانتفاضة الى اعادة تقييم دورهن ، وكان من الواضح أنه من المهم جدا بالنسبة للفلسطينيين ، بغض النظر عن السن والجنس والمركز الاجتماعي ، ان يمارسوا الثورة بطرق واضحة وفعالة ضد الاحتلال ، الا أن ذلك لم يكن لينجح ، اذا ما ظلت النساء والاطفال مشدودين الى الوراء . أظهرت النساء في البداية أنهن لم يكن مستعدات للتراجع وترك الساحة للرجال . وقد حاولن اساسا كعهدهن دائما

العمل ضمن الحدود المقبولة اجتماعيا ، وهي الحدود المرسومة بدقة ، رغم انها قد تكون مصطنعة .

نجح ذلك بشكل جيد الى حد كبير في الايام الاولى العفوية من الانتفاضة ، الا ان تشابك الادوار التي قامت بها النساء ، خلق تدريجيا تناقضا اخر في المجتمع الفلسطيني . الانطباع الاول الذي يكونه الذين لم يقابلوا نساءا فلسطينيات من قبل ، هو انهن متعلمات الى حد كبير ، وعلى معرفة ، كما أنهن منظمات ، ولديهن حوافز عالية" [٦] . ومع ذلك نجد أن قدرهن منتقص ، لكونهن ضحايا اضطهاد اسرائيلي ، ونضال طويل ، ولكونهن ضحايا مجتمع يسيطر عليه الرجال . وبالتالي فان هويتهن الحقيقية تتعرض لخطر التشويه والانكار .

ثانيا – الحركة النسائية : مؤشرات مستقبلية

رغم أن الانتفاضة غيرت جذريا طبيعة المشاركة النسائية غير الرسمية في النضال الوطني ، الا أن جذور التنظيم الرسمي عميقة . لقد تم تأسيس اول منظمة نسائية في فلسطين عام ١٩٢١ كما سبق وأشرت ، ورغم انها كانت عبارة عن تجمع نخبوي ، وكانت منظمة من القمة الى القاعدة ، وركزت على العمل الاجتماعي ، الا أن وعيها السياسي الجنيني أرسى قواعد النشاط النسائي اللاحق .

في اعقاب الاقتلاع الجماعي سنة ١٩٤٨ انتقلت المنظمات النسائية الفلسطينية الى المنفى، في مخيمات لبنان، والاردن، وتعهدت النساء الفلسطينيات حلم العودة ليظل حيا. كما شهدت سنوات السبعينات ابتعادا عن المنظمات ذات التوجه الخيري التقليدي في الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين، واقترابا من المنظمات ذات البعد السياسي الواضح. منذ البداية على كل حال، كان هناك صراع بين الاهتمامات الوطنية، والقضايا النسائية. حقيقة أنه "ظل الحال على ما هو عليه الى حين اقامة عدد من المراكز النسائية المستقلة، ولجان الدراسات النسائية عام ١٩٩٠ التي وفرت للنساء مكانا لدراسة مواضيع اجتماعية حساسة، بما في ذلك تعرض الزوجات للضرب"[٧].

في الفترة التي تلت ايلول ١٩٩٣، حولت النساء مركز نشاطهن. وترى الأكاديمية الفلسطينية ريتا جقمان ظهور نوع جديد من التحليل لدى النشيطات الفلسطينيات. فمن جهة يدركن ان المكان الأكثر تأثيرا للنشاط النسائي هو في قطاع المنظمات غير الحكومية ذي الاهمية الحاسمة. ثم حدث تسرب من عضوية الحركة النسائية، وجرى توجه نحو الانضمام الى منظمات أصغر، وأكثر مرونة، تلبي حاجاتهن التي تتنوع باستمرار. من جهة اخرى فان هناك الآن "اجندة جندرية" واضحة جدا. قد حل موضوع الديموقراطية محل الاهتمامات الفئوية. وعلى النساء في مؤسساتهن، وفي اطار حركة المنظمات غير الحكومية أن يفرضن حاجاتهن، واهتماماتهن، على صانعي السياسة من الرجال[٨]. من اللافت للنظر هنا، ذلك الاعتقاد السائد بين النشيطات النسائيات بأنهن تعرضن لخيانة الرجال،

وانه تم استبدال اي شعور بتعاون رفاقي يمثل استراتيجية ضد الاضطهاد ، بسعى غير لائق نحو السلطة .

خلال ندوة حوار ونقاش جرت في آذار ١٩٩٥ ، ونظمه مركز الدراسات النسوية في جامعة بيرزيت ، التقت مجموعة من النشيطات لبحث مستقبل الحركة النسائية ، وخاصة " تقييم التغيرات الطارئة على المفاهيم والاطر التي حدثت في السنوات القليلة الماضية "[٩] . بدأ النقاش بتحديد الاولويات . وكان هناك اتفاق بأن على النساء أن " يعملن سويا لتطوير مجتمع فلسطيني ديموقراطي "[١٠] وقد أحسسن من اجل ذلك أنه من المهم بالنسبة للنساء أن يكن ممثلات في السلطة الوطنية الفلسطينية ، كما انه على النساء ايضا ان يتدربن " لتسهيل اندماجهن في المجتمع "[١١] " وليساعدهن ذلك على المشاركة في الانتخابات "[١٢] . ينبغي وضع قوانين تسهم في خلق " دولة فلسطينية تراعي القانون الانساني "[١٣] ومع ذلك ، ورغم أن صياغة التشريع استنادا الى المساواة في كل مجالات الحياة كان ضروريا ، فان المساواة السياسية " تظل بلا معنى طالما ظل الاطار الاجتماعي مفتقرا الى المساواة "[١٤] .

تحدثت بعض المشاركات عن الحاجة الى تقوية الهوية النسائية الفلسطينية . ان التحدي كما قالت احداهن "هو في ايجاد حركة نسائية تمارس الضغط على السلطة ، او على اي حركة تعارض الحقوق النسائية"[١٥] . وقد فضلت اخريات ابقاء التركيز على التحرر الوطني قبل أية اجندة نسائية خالصة ، الى حين أن يتحرر المجتمع الفلسطيني من الاحتلال"[١٦] .

من بين الاقتراحات ايضا ، اقامة تحالفات مع حركات منظمة اخرى مثل الشباب ، ومجموعات حقوق الانسان ، بل وأحزاب دينية "[١٧] . كان هناك ادراك لأهمية "الدمج بين المأسسة والحركة الشعبية "[١٨] .

مع الاعتراف بالحاجة الى بعض التنظيمات النسائية الخالصة ، فقد اضافت احدى المشاركات بأنه "يجب أن تكون النشاطات النسائية حاضرة على كل مستويات المجتمع "[١٩] . لقد عبرت النساء عن بعض الهواجس فيما يتعلق بتأثير السلطة الوطنية الفلسطينية على الحركة النسائية . قالت احداهن ان وجود "النساء في السلطة ضعيف ، اذ ان فيها وزيرة واحدة فقط (تشكل ٦ ٪) ولا يوجد اكثر من (١٥ ٪) من التمثيل النسائي في الوزارات ، وفي بعض الوزارات لاتوجد نساء في مراكز عليا ، وخاصة في الوزارات الاكثر اهمية مثل: وزارة المالية والاقتصاد "[٢٠] .

وصفت احداهن نظرة منظمة التحرير الفلسطينية الى دور الاتحاد العام للنساء على أنها "متلاعبة ومهينة "[٢١] . كما جرى التعبير عن قلق عام حول تردد السلطة الوطنية الفلسطينية الواضح في مواجهة العناصر الرجعية في المجتمع الفلسطيني . وقد اتفقت الاغلبية على أن "السلطة الرجالية في اطر منظمة التحرير ، والتي تعززها الثقافة السياسية السائدة ، تبقى النساء خارج القيادة "[٢٢] . يبدو أن كثيرا من الفلسطينيات الذين ظلوا في الضفة الغربية ، وقطاع غزة طوال سنوات الاحتلال ، غير راضيات عن سلوك قيادة منظمة التحرير الفلسطينية ، التي كانت بعيدة عن فلسطين ، وعادت لتتولى السلطة .

ينبغي أن نشير الى أن جميع المتحدثات في ندوة جامعة بيرزيت المشار اليها ، تصورن اقامة دولة فلسطينية مستقبلية وفق اسس علمانية . الا أن هناك وجهة نظر اسلامية واضحة ومفصلة ايضا ، كما اشارت احدى المتحدثات ، معلقة بأن " هناك حركة نسائية اسلامية يجب أن تستوعبها الحركة النسائية الوطنية ليكون هناك مجال للتعاون "[٢٣] .

مع تطبيق اعلان المبادىء ، واقامة السلطة الوطنية الفلسطينية ، انقسمت الحركة النسائية الى معسكرين واضحين : " فئة موالية " تدعم عملية السلام ، شكلت لجنة فنية لشؤون المرأة للمطالبة بادخال نساء اكثر في أجهزة ومؤسسات السلطة ، وادخال تشريع يحقق المساواة ، كما هدد الامم المتحدة لانهاء التمييز ضد النساء ، في النظام الدستوري . من جهة اخرى فان هناك جناح المعارضة العلمانية في الحركة النسائية ، الذي له موقف انتقادي من اتفاقية اعلان المبادىء والسلطة الوطنية . ورغم أن الفئتين قد ضمنا جهودهما لصياغة مقترحات لقانون الاحوال الشخصية ، الا انهما ظلتا منقسمتين فيما يتعلق بالتكتيك ، فبينما ترفض المعارضات الاعتراف بشرعية السلطة الوطنية الفلسطينية ، فان الموالیات يعتقدن بأن عليهن أن يقتنصن ما اعتقدن بأنها فرصة نادرة ، " وانه يجب وضع الاليات في مكانها الان ، من اجل دفع اجندة المرأة الى الامام "[٢٤] .

في رأي احدى المعلقات " ان الظروف الاقتصادية المتردية قلصت الى حد كبير الفرص المتوفرة امام النساء كما ادى الى ذلك ايضا الانتقال من التنظيم الشعبي الى تشكيل دولة "[٢٥] . وتقترح في النهاية قائلة " ان مصير النساء الفلسطينيات

مرتبط بوجهة كل من النضال الخارجي ضد الاسرائيليين ، والنضال الداخلي لبناء مجتمع ديموقراطي تعددي ، بما في ذلك تطور اقتصادي لايؤدي الى مجرد انتاج سلبيات طبقية وجندرية . ان على الحركة النسائية أن تكون ايضا أكثر انتباها وقدرة على الرد تجاه الخطاب الاسلامي المنافس ، اذا ما ارادت النساء توسيع قاعدتهن في مجرى صياغة طموحاتهن وتطوير الاليات القانونية لدولة المستقبل "[٢٦].

ثالثا – حقائق اقتصادية : النساء والعمل

يدور نقاش كثير حول طبيعة المشاركة النسائية في الانتفاضة ، ومقدار التغيير الذي حدث على وضع النساء في المجتمع الفلسطيني نتيجة النشاطات ذات العلاقة بالانتفاضة . كانت هناك بشكل عام وجهتا نظر ، الاولى : تؤكد أن موقف النساء قد تحسن نتيجة المشاركة في الانتفاضة ، بمعنى أن دخولهن الحياة العامة اصبح الان امرا مقبولا ، او محتملا على الاقل ، وان بامكانهن الثقة الان بأنه سيجري اخذ حقوق أساسية معينة بالاعتبار في مجرى التشريع الفلسطيني المستقبلي . اما وجهة النظر الاخرى : فعلى النقيض من ذلك ، اذ تشير الى انه رغم ان مجال الخيارات امام النساء بما في ذلك الدخول الى الحياة العامة بدا متسعا في الايام الاولى من الانتفاضة ، الا أن المكاسب لم تتثبت . وبالفعل فان عددا من العناصر التراجعية

قد اخذ يترك تأثيره الضار على وضع النساء ولابد للمرء أن ينظر الى مشاركة النساء ، ووضعهن على اسس اقتصادية ايضا .

فمن أجل تقييم التقدم الذي حققته النساء الفلسطينيات خلال السنوات القليلة الماضية ، فان علينا أن نعرف اولا ما هو المقصود " بالتقدم " . اذ يمكن قياسه بشيء من الدقة ، من خلال فحص التغيرات في الفرص التعليمية والتوظيفية ، وعدد النساء في مراكز قيادية في المجتمع . هناك مؤشر اخر ، رغم أنه اقل سهولة في التعريف ، يشير الى مكاسب اجتماعية ، مثل التغير في سن زواج الفتيات ، وحقوق الطلاق والميراث ، بل وبشكل اقل تبلورا ، زيادة في الحريات الاجتماعية . من المستحيل مناقشة مثل هذه التغيرات دون ذكر عابر على الاقل ، للنظام المستند اليه قانون الشريعة الاسلامية المطبق في الضفة الغربية وقطاع غزة ، والنقاش الحاد ايضا ، بين المدافعين عن هذا النظام ، واولئك الذين يطالبون بتطبيق حقوق الانسان الخاصة بالمرأة ، وفق المعاهدات الدولية .

تعمل أعداد متزايدة من النساء اليوم بأجر خارج البيوت ، ان (٥٠٪) تقريبا من العمال الزراعيين في الضفة الغربية من النساء ، (١٣٪) في قطاع غزة هم من النساء ، كما تشكل النساء (١٥٪) من العاملين في مجال الخدمات في الضفة الغربية و (٦٥٪) في غزة . اما بالنسبة للمهن ، فان النساء يشكلن حوالي (١٣٪) من اعضاء نقابة اطباء الاسنان ، و(٣٠٪) في نقابة الصيادلة ، و(٨٪) في نقابة الاطباء ، و(٧٪) في نقابة الصحفيين ، و(٤٪) في نقابة المهندسين ، و(٦٪) في نقابة المحامين[٢٧] . يقول احد المعلقين " ان الثورة الاجتماعية الحاصلة بين الفلسطينيين في

الانتفاضة انما تمر فوق رؤوس النساء " وهذا صحيح ، اذ أن مساهمتهن في " اقتصاد المناطق ناتج عن الازمة الاقتصادية ، لاعن التطور الاقتصادي "[٢٨] .

المشاكل التي تواجهها النساء العاملات في قطاع غزة هي مشاكل هائلة، وعلى وجه الخصوص بسبب "الرأي السلبي الذي يتبناه المجتمع العربي تجاه عمل النساء "[٢٩] . هناك صراع مستمر بين الاخلاقية التقليدية والحاجة الاقتصادية في غزة . ومع ذلك فان العدد الكبير من اللاجئات العاملات باجر ، يبين كيف " خلق الصراع الاسرائيلي . الفلسطيني) عوامل معينة محفزة على العمل "[٣٠] . الا ان هذا التحليل يحمل في طياته تبسيطا زائدا ، ولعله من غير الصائب أن تتصور مجتمعا انثويا مستسلما في غزة يقبع خلف الابواب المغلقة ، على العكس من ذلك ، فان نساء غزة هن في الغالب واثقات ومقدامات ، وهناك امثلة عديدة على رغبتهن في المساهمة في الانتاج الاقتصادي ، من خلال المشاركة في برامج تدريبية مثلا ، تديرها وكالة الغوث الدولية (الاونروا) ومنظمات اخرى ، بل واقامة مشاريعهن الصغيرة الخاصة بهن ايضا .

ادى الانخفاض في المساعدة الاجنبية منذ أزمة الخليج ١٩٩٠ - ١٩٩٢ الى تحميل العائلات الغزية عبئا هائلا . "أخذت مؤسسات الاقراض تعنى بمساعدة النساء على مواجهة هذه التحديات المالية ، ولكن ، وعلى المستوى نفسه من الاهمية ، تحسين وضعهن الاجتماعي بدل تقييدهن بأدوار بيتية تقليدية "[٣١] . نتيجة لذلك " فقد شهدت المشاريع المدرة للدخل الخاصة بالنساء ، نموا مثيرا في السنوات العشرة الماضية "[٣٢] ومع ذلك فانه عند تقييم هذه المشاريع جرى اعتبار

معظمها فاشلا . ومن بين اسباب فشلها اختلاط فيما يتعلق بالاهداف ، " اذ يسعى المتبرعون الى تحسين وضع النساء ، بينما تهتم النساء العاملات انفسهن بشكل اكبر بزيادة دخلهن " . ومن بين هذه الاسباب ، حقيقة اعطاء التنافس الفئوي الافضلية على الفهم الاقتصادي السليم [٣٣] .

من جهة اخرى تتحدث دراسة اجريت على النساء والعمل في مخيم للاجئين في قطاع غزة ، عن عملية تكريس دور النساء باعتبارهن ربات بيوت ، حيث يتم بموجبها " اخفاء دور المرأة في الاقتصاد ليناسب التصور المحلي لدور النساء باعتبارهن زوجات ، وامهات خارج المجالات الانتاجية . لقد مكن عمل النساء في البيوت الاقتصاد الاسرائيلي من الاستفادة من استغلال العمل الفلسطيني الرخيص "[٣٤] وبالتالي فان القمع الاقتصادي العام لايزيد بالضرورة حاجة النساء الى العمل ، والخروج عن المجال " الخاص " . بل ان ذلك يزيد فقط الحاجة الى زوجات لدعم عائلاتهن . وفي الحالة الفلسطينية ، فان المسألة الوطنية ساعدت فقط في تقوية عدم رؤية عمل النساء في البيوت ، ونتيجة للاحتلال تزداد "حماية النساء باعتبارهن رمزا للعائلة والنسيج الاجتماعي "[٣٥] .

رغم ان النشاط الاقتصادي ازداد مع الانتفاضة ، " الا ان الادوار التقليدية تعززت بدل أن تنبذ " [٣٦] . ومع ذلك فان حقيقة ازدياد وعي النساء " رغم الاقتصاد واعتماده على ادوار العمل المقسمة وفق الجنس ، هي حقيقة مهمة وشرط للتعبئة والتغيير " [٣٧] . قد يكون الواقع في غزة ما بعد اتفاقية اوسلو اكثر تعقيدا ، اذ ان مستويات البطالة بالنسبة للجميع عالية جدا . وفي الوقت الذي

تواصل فيه اسرائيل تقليص اعتمادها على العمالة الفلسطينية، فانه لايتم توفير الدعم واللاستثمار الخارجيين. كما يتنامى النفور من عملية السلام، بشكل أكثر صراحة. ليست القوى التقليدية باعتبارها قوى اقتصادية، هي التي لها القول الفصل في املاء حدود عمل النساء الفلسطينيات.

رابعا – حقوق النساء القانونية في دولة فلسطينية مستقبلية

الواقع الجديد في الضفة الغربية وقطاع غزة، يدل على ان هناك حاجة الى قوانين جديدة، والفلسطينيات مهتمات بالمساهمة في العملية التشريعية، الا أن هناك صراعا ما بين اجندة الحركة النسائية واجندة الاسلاميات وقد يحدد هذا الصراع شكل الدولة الفلسطينية المستقبلية، ودرجة احترام حقوق الانسان فيها.

في مؤتمر عقد في مدينة رام الله ما بين ٢٥-٢٨ تموز ١٩٩٤ تحت عنوان (تصورات قائدات فلسطينيات واستراتيجياتهن المستقبلية) رسمت المتحدثات من دول متعددة مقارنات ما بين تجارب بلادهن وتجارب فلسطين. فقد تحدثت سلمى اكونر Salma Acuner مديرة المعهد الحكومي للشؤون النسائية في تركيا عن نهوض الاصولية والوطنية، وقالت ان الاصولية "تعرف هوية المرأة بناء اعلى القيم التي يفترض أن تكون جزءا من الوصية الالهية، بينما تعرف الحركة الوطنية هوية النساء بناء اعلى المصلحة الوطنية، وبهذه الطريقة تمنع كلتاهما النساء من تطوير هوية خارج اطار الحدود المقررة سلفا"[٣٨]. وقالت بان هناك حاجة الى تطوير

الية وطنية" تؤكد على هوية المرأة باعتبارها فردا ، وحقوق النساء باعتبارها جزءا من حقوق الانسان "[٣٩] . وقد أجابت مقررة المؤتمر زهيرة كمال ، التي تعمل مع اللجنة النسائية الفنية قائلة " نحن ندرك ضرورة انشاء وزارة نسائية في السلطة الوطنية الفلسطينية ، يناط بها الاهتمام بالتخطيط الاستراتيجي ، وباهتمامات وحاجات وقضايا النساء في السياسات جميعها "[٤٠] وأضافت قائلة " ان هناك حاجة لوضع (ميثاق نسوي) يحمي النساء الفلسطينيات جميعهن ، ويكون مستندا الى الرسالة العالمية لحقوق الانسان "[٤١] .

عززت حركة " حماس " خلال سنوات الانتفاضة من قوتها ، ونمت شعبيتها نتيجة برنامجها الاجتماعي الشامل الذي اتسع ليقدم المساعدة للمحرومين والفقراء في المجتمع . ومن خلال هذه النشاطات " لم يؤسس هؤلاء سمعة جيدة فقط فيما يتعلق بالامانة المالية وخدمة المجتمع ، وهما امران غالبا ما يتناقضان تماما مع مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية ، بل انهم نجحوا ايضا في ايجاد تقليد اسلامي تجري ممارسته حاليا ، وخاصة من جانب الاجيال التي شكلتها الانتفاضة ، باعتباره جزءا من الهوية الوطنية الفلسطينية "[٤٢] . لايمكن أن يستند القانون في رأي الاسلاميين الى العلمانية والمواثيق الدولية لحقوق الانسان ، بل ينبغي ان يستند الى الشريعة الاسلامية وخاصة فيما يتعلق بالاحوال الشخصية ، وحقوق الانسان المسلم .

لقد قرع جرس الانذار وحددت خطوط الصراع ، ومع ذلك فان هناك قلقا حقيقيا حول مدى التزام السلطة الوطنية الفلسطينية بحقوق النساء . السلطة

ليست مؤسسة مكرسة بأية حال للمساواة والثورة الاجتماعية في المجتمع الفلسطيني، فقد تم مثلا تعيين امرأة واحدة فقط في السلطة، هي انتصار الوزير "ام جهاد" وزيرة الشؤون الاجتماعية. والاسوء كما تقول الباحثة اصلاح جاد "ان الخطر على حقوق النساء لا يكمن في طموح المطالب الاجتماعية لحركة حماس، بمقدار ما هو في اعتدالها المحسوب. ليس فقط أن الكثيرين من رجال التيار الوطني الرئيس لن يجدوا الا القليل مما يعترضون عليه في دعوات حركة حماس بأن تكون الشريعة هي اساس قانون الاحوال الشخصية كله، او في تفسيرها لدور المرأة الرئيس باعتبارها "اما ومنجبة للمسلمين، ولكن بين من هم اكثر محافظة، سيكون ذلك مدعاة لتأييد واسع لتلك الدعوات" [٤٣] خوف متصل لدى النساء النشيطات بأن "تتجاهل الشخصية الابوية للسلطة القادمة، اية مكاسب حققتها النساء عامة، او لكونهن قائدات سياسيات" [٤٤].

تدرك النساء، بأنهن لا يستطعن التراجع وانتظار الرجال، القادة السياسيين، كي يمنحوهن الحقوق والمساواة. على العكس من ذلك، اذ يجب عليهن ان يناضلن لاضد الرؤية الاسلامية لحركة حماس ببساطة، بل ايضا ضد الاجحاف الراسخ في قيادتهن الوطنية الذكورية. ولهذا شكلت اعضاء اللجان النسائية، والاتحاد العام للمرأة الفلسطينية ومجموعات حقوق الانسان في كانون الاول ١٩٩٤، مجموعة مستقلة "لميثاق النساء" لصياغة لائحة حقوق النساء، واحتوت الوثيقة على "عدد من المبادىء التي تركز على المساواة بين الرجال والنساء، وتلغي القوانين التي تميز ضد النساء. وتضمن حقوقهن في الميادين السياسية والاقتصادية،

والاجتماعية، والتعليمية، وكذلك مساواتهن امام القانون. وتطالب الوثيقة بتشريع قانون خاص بالاحوال الشخصية، كما تطالب ايضا بأن تحترم مؤسسات وأجهزة دولة فلسطين قوانين حقوق الانسان الدولية"[٤٥]. وقد قدمت الوثيقة التي تحمل عنوان (مبادىء وضع النساء القانوني) الى الجمهور في مؤتمر صحفي عقد في القدس الشرقية يوم الثالث من شهر آب عام ١٩٩٤. واستنادا الى وثيقة اعلان الاستقلال الفلسطيني الصادرة عام ١٩٨٨، فان اعلان حقوق النساء يدعو الى اقامة حكم يستند الى مبادىء العدالة الاجتماعية والمساواة، وبدون تمييز في الحقوق العامة ضد الرجال والنساء. كما يدعو الى مجتمع ديموقراطي "يضمن فرصا متكافئة للنساء في الحقوق والواجبات، بما في ذلك الحقوق السياسية والمدنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية"[٤٦].

توضح الباحثة ايلين كتاب، وهي عضو في لجنة وثيقة المرأة، أن الذين وضعوا الوثيقة اتفقوا على أنه ينبغي تقديم وثيقة مبادىء الى السلطة الوطنية الفلسطينية، ليجري ادراجها في الدستور الفلسطيني لحماية حقوق النساء الفلسطينيات، ولضمان قانون ديموقراطي يمكن به حماية حقوق الانسان بما في ذلك حقوق النساء[٤٧]. واعترفت بأن احد اكثر المواضيع اشكالية كان مسألة قانون العائلة. وتساءلت كتاب "هل سنبني قوانين مدنية ذات طبيعة علمانية، ام اننا سنستسلم للقوى الدينية والتقليدية لتتحكم في وضع النساء المستقبلي؟"[٤٨]. واشارت الى أن "وزيرة الشؤون الاجتماعية (ام جهاد)، والرئيس ياسر عرفات اعلنا بأنهما سيتبنيان المبادىء العامة في وثيقة النساء، طالما انها لا تتعارض مع القانون

الاسلامي، اما تاريخيا فقد حدثت تسويات سياسية على حساب حقوق النساء، ولن يختلف الامر هنا "[٤٩].

تقول المحامية الفلسطينية حنان بكري بأنه ينبغي الا يكون الخلاف حول رفض او قبول القانون الشرعي، ولكن "على النساء ان يناضلن من اجل تفسير تقدمي للقانون الاسلامي "[٥٠]. كما تشير امال خريشة رئيسة لجنة المرأة العاملة، الى اهمية تشكيل تحالفات مع مجموعات اخرى، رغم ان المجموعات الاصعب في تشكيل تحالفات معها هي "الاحزاب الاصولية التي تستخدم الدين واجهة للحصول على مكاسب سياسية . . . يجب علينا أن نقيم تحالفات مع الاحزاب الدينية المتنورة، التي تؤمن بالانفتاح واقامة مجتمع تقدمي "[٥١]. ومع ذلك فكما تحذر اصلاح جاد "انه اذا لم تستخدم النساء المساحة الثقافية التي يتحملها الحكم الذاتي لمواصلة برنامجهن، واذا ما ركزنا بشكل تام على المسألة السياسية الضيقة المتعلقة بما اذا كنا مع السلطة الوطنية او ضدها، اذن فاننا نكون قد تخلينا عن المساحة الاجتماعية والقانونية لحركة حماس، واذا فعلنا ذلك فاننا نكون قد انتهينا "[٥٢].

خامسا – وضع النساء الصحي

ينبغي ان يشمل اي نقاش حول "صحة النساء "مساحة واسعة من قضايا المرض والاعاقة، والصحة التناسلية، والاضرار النفسية، والعنف ضد النساء .

ففي تشرين الثاني ١٩٩٢ عقد مؤتمر في القدس تحت عنوان (الصحة في مجرى النضال الوطني الديموقراطي) ، ضم مشاركين من حوالي ٣٥ دولة ، وكان احد المواضيع التي نوقشت يتعلق بصحة النساء . وقد نوقشت في هذا الموضوع سلسلة واسعة من جوانب حياة النساء ، بما في ذلك العدالة والتفضيل "الجندري" ، وحقوق الزواج والانجاب ، وفرض وسائل منع الحمل ، وكذلك المواقف الموهنة للذين يقدمون الرعاية الصحية) . نوقشت هذه من منطلقات ثقافية ودينية مختلفة ، تمثل البلاد التي جاء منها المشاركون . لقد اعتبرت مشاركة النساء في الحياة الاقتصادية، وكذلك سيطرتهن على مواردهن ، امران مهمان من اجل الاعتماد على الذات ، الى جانب الوصول الى المعلومات الصحيحة حول الرعاية الطبية . كما اعتبر التثقيف الصحي ، والرعاية الصحية المستندة الى حاجة النساء ضمن البيئة الثقافية ، على انهما توجهان اساسيان ، يعتبران أفضل من التوجه من القمة الى القاعدة"[٥٣] .

من التوصيات التي خرجت بها مناقشات مؤتمر القدس المشار اليه ، ان صحة النساء ليست مجرد مسألة جسدية ، ولكنها تتعلق ايضا بالحاجات القانونية والنفسية . ان النضال من اجل حقوق النساء وتقويتهن ، وتغيير الادوار الاجتماعية، انما يشكلان جزءا لايتجزأ من الوضع الصحي العام للنساء ، ويجب معالجة موضوع صحة النساء برمته بحساسية ، اذ لايمكن التغاضي عن اطرهن المساندة ، ومهاراتهن التقليدية ، والاحساس بالكرامة الشخصية"[٥٤] .

كما في اي مكان اخر ، فان هناك اتجاها لتجاهل العوامل الاساسية ، والخلفية غير المرئية لصحة النساء . كما ان معظم خدمات الرعاية الصحية في الضفة الغربية وقطاع غزة ، تعرف صحة النساء على انها الصحة الانجابية ، التي تركز بشكل وحيد تقريبا على النساء باعتبارهن حاملات اطفال . هذه النظرة الوظيفية لدور ، بل ووجود النساء ، كما تقول ريتا جقمان ، "ادت الى حذف سلسلة واسعة من الخدمات الصحية ، ماعدا صحة الامومة والطفولة التي تحتاجها النساء "[٥٥] . وعليه فقد اجريت دراسة على صحة النساء في البلدة القديمة من نابلس في اوائل ١٩٩٠ ، وذلك لتأكيد "الطرق التي تقوم بها النساء انفسهن ، وهن اللواتي يتجاهلهن صناع ومخططو السياسة ، بتعريف مشاكلهن الصحية وحاجاتهن وتوقعاتهن من الخدمات الصحية "[٥٦] . وقد كشف المشروع بأن "النساء يقعن تحت تأثير عوامل تؤثر على صحة المجتمع بمجمله ، مثل العنف العسكري الواسع ، وظروف صحية ، وبيئية غير مناسبة ، كما انهن يقعن ايضا تحت تأثير عوامل بيولوجية (انجابية) ، واجتماعية خاصة بصحة النساء على وجه الخصوص "[٥٧] . كما يشار ايضا الى ان حاجات الصحة النسائية ، تختلف وفق فئتها ، وهناك حاجة ملحة الى توسيع مجال الرعاية الصحية للنساء مع الاخذ بالاعتبار "التأثيرات الجسمية والبيئية والاجتماعية والنفسية والسياسية على حياتهن "[٥٨] .

تعرضت النساء الفلسطينيات اثناء الاحتلال الاسرائيلي الى عنف عشوائي متواصل ، على ايدي السلطات المحتلة . كما وجدن أنفسهن في كثير من الاحيان

ضحايا الاساءة البيتية ، التي تنبع في جزء منها من الطبيعة الابوية للمجتمع ، بافتراضاته كلها الخاصة بعجز النساء . كما تعود في جزء منها ايضا الى الاحتلال نفسه الذي حاول تحجيم سلطة الرجال من خلال الاعتداء على اعضاء المجتمع جميعهم دون تمييز . نتيجة لذلك ، سعى الرجال من الفلسطينيين الى تأكيد سلطتهم بقوة اكبر على النساء والاطفال . اما النساء من جهة اخرى، فقد كن يلقين التشجيع ليكن قويات في مواجهة الاحتلال ، وضعيفات امام الاطر التقليدية . لايمكن لدور متناقض كهذا الا ان يكون له تأثير موهن على الصحة النفسية للنساء .

لمواجهة العنف البيتي ضد النساء ، بكل افتراضاته الملازمة من سلبية وسيطرة ، فان هناك ضرورة لان يتوفر وعي عام اكبر على اخطار مثل هذا الاعتداء ،وان تتوفر جهود ايضا لتثقيف الشعب عامة بالاخطار التي يحملها ذلك بالنسبة للمجتمع ، والاساليب البديلة لحل الخلافات ، والطرق اللازمة لاقتلاع فكرة العنف ضد النساء ، لكونها مقبولة اجتماعيا [٥٩] . كما ينصح ايضا بادخال شكل من اشكال النقد ضد الاعتداء الذكوري الروتيني الموجه ضد النساء في قوانين الكيان الفلسطيني الجديد . قال أحد النقاد : " لم تصل النساء الفلسطينيات الى اجماع حول الحاجة الملحة الى ادراج موضوع العنف البيتي على جدول اعمالهن . . . فباستثناء تقديم برامج ارشادية قليلة غير كافية ، والقيام باحتجاجات متفرقة ضد العنف البيتي ، فانه لم يتم تطوير اية مساعدة ملموسة كتوفير ملاجئ للنساء . ويجري هذا في وقت يتزايد فيه التوجه نحو عسكرة المجتمع ، والتأثير الناتج عن ذلك على زيادة العنف " [٦٠] .

حان الوقت في نظر معظم النساء الفلسطينيات، لتحطيم النماذج التي يتواطأ بموجبها الرجال والنساء للابقاء على الانماط غير المناسبة. فعندما تبلغ الفتاة سن المراهقة مثلا، تشتد عليها الموانع الاجتماعية، لتشعر "بالخوف على سلامتها، والخوف من "الذكورة" و(كلام الناس). ويزيد الرجال في عائلتها، وخاصة والدها، واخوها الاكبر جهودهم ليجعلوها مطيعة. وتبدأ العائلة بمراقبتها عن كثب، والنظر الى اية حركة قد يعتبرونها غير عادية. قد يسبب ذلك الما كبيرا، حيث تبدأ الفتاة بالشعور بأن عائلتها لاتثق بها. وقد تبدأ بالاحساس عاطفيا بأنها مجرد جسم، يجب أن يكون تحت المراقبة المستمرة"[٦١].

تنتشر في المجتمع الفلسطيني بالنسبة للنساء "ثقافة صمت". وتعني هذه الثقافة بأن النساء لايبحثن عن العلاج الطبي الا عندما يصبحن مريضات، او حوامل، لديهن وعي قليل حول "ضرورة الرعاية الصحية الوقائية، او الفحص المستمر كفحص الثدي مثلا"[٦٢].

سادسا – فرص النساء التعليمية

التعليم في البنية الفلسطينية مشبع بمعان ثورية. فقد كان الفلسطينيون منذ ان طردوا من ارضهم، واستعمرتها اسرائيل، مصممين بقوة على استخدام التعليم سلاحا في نضالهم من اجل التحرر. وينطبق هذا على النساء وعلى الرجال. الا اننا نجد هنا مقدارا معينا من التضارب. ففي عام ١٩٥٠ عندما شرعت وكالة

الغوث الدولية (الاونروا) بتنفيذ برامجها التعليمية، التحق بالمدارس حوالي ثلث الاطفال اللاجئين، كانت نسبة (٧٤٪) منهم من الذكور . وفي التسعينات، على العكس من ذلك، يذهب كل الاطفال تقريبا الى المدارس، وتبلغ نسبة الذكور الى الاناث (٥١ـ٤٩٪) (٦٣) . ان حوالي نصف عدد المعلمين في مدارس الوكالة البالغ عددهم عشرة الاف معلم تقريبا هم من النساء، كما أن من بين حوالي ٩٠٠ طالب ملتحق بدورة تدريب المعلمين، (٦٠٪) من الاناث) (٦٤) . هذه ارقام مشجعة . ومع انه لايوجد شك بأن معظم الوالدين الفلسطينيين يتوقون أن تستفيد بناتهم من التعليم الاساس على الاقل، الا انهم ليسوا على استعداد دائما للتأثيرات الجانبية الممكنة، كالرغبة في مهنة، او الضغوط لتعديل الاطر الاجتماعية التقليدية . ان حصول النساء على التعليم " هو مؤشر اساس لوضعهن في المجتمع، ولكن رغم تزايد التعليم المهني، والاكاديمي في معظم قطاعات المجتمع الفلسطيني، فقد اصبح هذا المؤشر غير كاف لتقرير وضع النساء الفلسطينيات " (٦٥) .

عقدت مدارس الفرندز للبنات في الضفة الغربية ورشة عمل في كانون الاول من سنة ١٩٩٤ تحت عنوان (تعليم الفتيات: حقائق اليوم وتحديات الغد)، حضرها الى جانب المهنيين المحليين، اكاديميون من عدد من الدول الاجنبية . وقد عالج المتحدثون في الورشة المشاكل الخاصة بالفتيات في المجتمع الفلسطيني . وتم التأكيد على أن التعليم " هو مطلب ضروري لانبعاث المرأة، ويجب استخدامه اداة لتحرير النساء ليتمكن من مواجهة تحديات المجتمع " (٦٦) .

ان قيم وتقاليد المجتمع الفلسطيني كما قالت احدى المتحدثات، "تميل الى تعزيز عدم المساواة، مؤدية الى تمييز في صالح الرجال" [٦٧]. علق الخبراء على تأثيرات التنميط في الكتب المدرسية والروايات العربية. على العموم "يجري تصوير الذكر على أنه رأس العائلة، وهو الذي يوفر الاشياء والذي يقوم بالافعال، اما النساء فينظر اليهن على انهن عاطفيات، ويسمح لهن بالبكاء، بينما لايسمح للرجال بذلك" [٦٨].

لمواجهة مثل هذا التنميط الذي يؤدي الى تهميش دور النساء وتعزيز الممارسات التمييزية، فان هناك حاجة الى "محو منظم للانماط في المجتمع والاعلام والادب والمناهج الى جانب اجراء تطويرات قانونية، مثل تطبيق اعلان المبادىء الخاص بالنساء Womens Declaration of Principles وتوقيع السلطة الفلسطينية على معاهدة الامم المتحدة الخاصة بازالة التمييز ضد النساء Elimination Of Discrimination Aganist Women، ووضع ضمانات دستورية لحقوق النساء السياسية والمدنية والاجتماعية ـ الاقتصادية" [٦٩]. اختتمت ورشة العمل بسلسلة من التوصيات، تتراوح ما بين "الحاجة الملحة لمواجهة نسبة التسرب من المدارس بين الفتيات في المناطق الريفية، والحاجة الى درجة اعلى من المهنية في تثقيف النقابات، ليكون لها دور اكثر نشاطا في لجان اولياء الامور والمعلمين" [٧٠].

مدرسة الفرندز للبنات في رام الله التي انشئت سنة ١٨٦٩، كانت احدى المدارس الاولى التي اقيمت في فلسطين للفتيات تحديدا، وفي ذلك الوقت "لم ينظر

المجتمع الفلسطيني الى التعليم على انه ضروري للبنات ، حيث أن دور المرأة باعتبارها زوجة واما لايتطلب القراءة والكتابة ، ولامعارف ومهارات تكتسب في المدرسة . لم يكن تعليم الفتيات محبذا بالنسبة لرجال العائلة المسيطرين، لانهم رأوا فيه تهديدا لاستقرار عائلاتهم وسلطتهم غير المتنازع عليها في العائلة وفي المجتمع "[٧١] . ومع نهاية القرن التاسع عشر كانت البعثات المسيحية التبشيرية قد افتتحت عددا قليلا من المدارس الخاصة بالفتيات ، وفي سنة ١٩١٤ كان من بين (٨٢٤٩) طالبا في المدارس الحكومية العثمانية في فلسطين (١٤٨٠) طالبة ، اي (١٩٪) من عدد الطلاب "[٧٢] .

خلال فترة الانتداب البريطاني ازداد عدد الفتيات الملتحقات بالمدارس ، وخاصة في المستوى الابتدائي . رغم ان هذا العدد لم يرتفع ابدا الى أكثر من (٢٣٪) من مجموع عدد طلاب المدارس . وفي سنة ١٩٤٦ كان (٦٠٪) من البنات في البلدات والمدن ، و(٧٥٪) فقط من بنات الريف في سن الدراسة ، ملتحقات بالمدارس الابتدائية [٧٣] . ويعتقد أن نسبة الامية العالية بين النساء الفلسطينيات كبيرات السن ، وخاصة في المناطق الريفية ، انما تعود " مباشرة الى مزيج من الممارسات الاجتماعية الفلسطينية المانعة ، والى عدم توفر فرص تعليمية كافية ، والى النوعية المتدنية من التعليم الذي كان يقدم للفتيات في المدارس الحكومية "[٧٤] .

بعد الاقتلاع الواسع ، والشتات سنة ١٩٤٨ ، ظل هدف تعليم الاناث هو اعدادهن لدورهن التقليدي، ليكن زوجات وأمهات . وقد ادى انشاء وكالة الغوث (الاونروا) سنة ١٩٤٩ الى ازدياد عدد الملتحقات بالمدارس . وفي سنة

١٩٦٧ كانت قد تمت معالجة التفاوت في عدد الطلاب من الجنسين بنجاح "[٧٥] . ومنذ أن سيطر الاسرائيليون على الضفة الغربية ،وقطاع غزة سنة ١٩٦٧ ، حدثت تغييرات مهمة في التعليم الفلسطيني اثرت على الفتيات بأشكال مختلفة . ارتفع عدد الاناث ما بين ١٩٦٧ – ١٩٨٠ في كل مستويات النظام التعليمي بنسبة (٩٥٪) . وفي سنة ١٩٩٠/١٩٩١ شكلت الفتيات نسبة (٢ ، ٤٧٪) من عدد الطلاب في المرحلة الابتدائية ، في مدارس الحكومة في الضفة الغربية ، و(٣، ٤٨٪) في مدارس وكالة الغوث في غزة . وفي المستوى الثانوي ، انخفض العدد قليلا الى (٤٥ ٪) و (٤٣ ٪) على التوالي [٧٦] . الا ان هذه النسب المتحسنة نفسها لاتعتبر كافية ، وما زال الكثير مما ينبغي انجازه فيما يتعلق بالمواقف الاجتماعية . نسبة تسرب الاناث من المدارس مثلا عالية نسبيا ، وذلك نتيجة مباشرة للقيم الاجتماعية التقليدية ، وعنف الاحتلال الاسرائيلي . وقد ادى ذلك في اغلب الاحيان الى زواج الفتيات في سن مبكرة[٧٧] . ان الاغلاقات المطولة للجامعات في المناطق المحتلة ، الى جانب الانقطاع المستمر في كل مستويات التعليم ، من روضات ما قبل المدرسة وحتى الكليات الجامعية ، اثناء الانتفاضة ، ادى الى انخفاض هائل في الفرص التعليمية، وخاصة بالنسبة للفتيات .

رغم نضالات النساء من أجل التعليم ، والخطوات الهائلة التي قطعنها خلال العشرين سنة الماضية ، او ما يقارب ذلك ، فانه ما تزال هناك عقبات . فمثلا " تتجه مرافق التدريب المهنية والفنية الى تعليم النساء مهارات تقليدية في المجالات النسوية ، كالخياطة ، والطباعة ، وقص الشعر "[٧٨] . ان التحدي ، كما قالت

احدى المربيات ، "الذي يواجه الهويات والمظالم "الجندرية" المؤسسة اجتماعيا ، في المدارس ، انما يرتبط بشكل لاينفصم ، بالنضالات الاوسع من اجل التحرر الوطني والعدالة الاجتماعية في المجتمع الفلسطيني"[٧٩] .

اننا نأمل ، مع اقامة السلطة الوطنية الفلسطينية ، ان تجد المظالم والمواقف التمييزية الحالية علاجا لها . فاذا اراد المجتمع الفلسطيني ان يحافظ على ما يعرف عنه من تقدميه فان عليه أن يتيح للنساء أن يتمتعن بثمار التحرير جميعها .

الفصل الرابع
الفلسطينيات والاسلام

أولا – "التقليد" مقابل "الحداثة"

كتب الكثير حول نصوص وتفاسير القرآن الكريم ، وفيما أورده في شؤون النساء ، ودورهن في المجتمع ، ومكانتهن بالنسبة للرجال ، وما زال النقاش الانفعالي حول ذلك يدور ساخنا حتى يومنا هذا . اما ما قد يكون أكثر أهمية ، فهو تأثير الرأي السائد حاليا على الافراد . دعونا نتفحص مواقف المدرستين الفكريتين الرئيستين المتناقضتين عند تطبيقهما على الوضع الفلسطيني .

تنظر المدرسة الاولى الى الاسلام على أنه سلاح في النضال ضد اسرائيل . والعمل الاسلامي كما ذكرنا له تاريخ طويل ، ونشط في فلسطين . "الاسلام" باعتباره دينا وثقافة ، لايوفر اطارا فقط للمجتمع الفلسطيني ، ولكنه كان ايضا أداة لمنح الشرعية في النضال الوطني ، ابتداءا بالثورة التي أطلقها الشيخ عز الدين القسام في الثلاثينات ، والعودة الى الظهور مجددا مع التوجه السياسي الاسلامي في السبعينات . الاصولية في الضفة الغربية وقطاع غزة "هي فرع من الاصولية السنية

في الشرق الاوسط ، وهي اساسا حزب سياسي ينمو من خلال الصعوبات التي تعانيها الجماهير ، اذ يعري عجز الاحزاب والمنظمات الاخرى عن الاستجابة لمعاناتها" [١] .

بكلمات اخرى ، فان الوطنية العلمانية اثبتت بأنها غير فعالة في مواجهة القوة الاسرائيلية . وبالتالي كانت هناك حاجة لسلاح جديد . الاسوأ من ذلك في نظر الاسلاميين الى جانب الفشل في انجاز سلام شامل واستقلال للفلسطينيين هو أن الحركة الوطنية العلمانية كما يعتقدون ساهمت في الانحطاط الاخلاقي في المجتمع ، اذ شجعت الفتيات مثلا على الاعتقاد بأن لهن حرية الاختيار في مسائل التعليم والمهنة والعائلة . ان مثل هذه الافكار كما تدعي الاحزاب الاسلامية ، لايمكن الا أن تؤدي الى التفسخ الاجتماعي . وينظر الى النساء النشيطات في الحركة النسائية على انهن " فاسدات ، وفاسقات ، ومرتدات ، وأن دمهن مهدور " [٢] . الوضع هو وضع يائس ، وفق هذا الخط من التفكير ، وبالتالي فان هناك حاجة لعلاجات متطرفة ، شملت في الفترة ما بعد ايلول ١٩٩٣ ، الاعمال التفجيرية الانتحارية ، اعتقادا بأن العنف وحده فقط يمكن أن يضغط على الاسرائيليين ويقنعهم بالتوصل الى سلام عادل .

ظاهرة اخرى للهيمنة الاسلامية على المجتمع الفلسطيني ، تتمثل في الفرض القسري على النساء ارتداء الجلباب وغطاء الرأس في غزة ، في اواخر الثمانينات . فقد بدا ذلك من جهة على أنه سلوك اسلامي تقليدي ،لمواجهة تدهور القيم الاخلاقية المتجسد في المرأة غير المحجبة ، وفي الوقت نفسه سعى الى احتلال المكانة

الوطنية، من خلال القول بأن "غطاء الرأس والجلباب كانا شكلا من اشكال النضال الحضاري، وتأكيدا للتراث الوطني" [٣]. نجد مثلا لذلك في الثورة الايرانية سنة ١٩٩٣، عندما نزلت النساء الى الشوارع مرتديات (الشادور) التقليدي بفخر، لاستعادة حضارتهن، ورفض التأثيرات الامبريالية الغربية.

مع تصاعد الحملة التي شملت رجم النساء غير المحجبات، وفرض جو من الرعب ضد النساء عموما، اصبح من الواضح انه ليس لحجاب الانتفاضة علاقة "بالتواضع والاحترام والوطنية، وضرورات النشاط السياسي، بل انه يتعلق بقوة الاحزاب الدينية في فرض نفسها من خلال مهاجمة العلمانية والوطنية في نقاطها الاكثر ضعفا، الا وهي مواضيع تحرر المرأة" [٤]. لقد كانت الحركة الوطنية بطيئة في الدفاع او حتى التحدث عن حقوق النساء في وجه هذه الهجمة من جانب المجموعات الاسلامية على النساء في غزة، ويبدو أن كوادر القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة. كانت تعتقد أن مواجهة مثل هذه المجموعات تعني الانقسام في النهاية، واعتقدت ان ترك المجموعات الدينية دون مواجهة، والابقاء على الاجماع الوطني مستمرا، هما أهم من مواجهة عناصر رجعية، تميز بين الجنسين" [٥]. وكان الوقت قد تأخر كثيرا عندما أصدرت القيادة الموحدة بيانا حول مسألة المرأة والحجاب، في اواخر سنة ١٩٨٩. وقد اضطرت نساء كثيرات الى أن يستنتجن أن عجز او تردد النشطاء الرجال في التعامل مع حملة الحجاب، اشارة الى ضعف اليسار، وبرامج الحركة النسائية في الضفة الغربية وقطاع غزة [٦].

ثانيا – تأثير الحركة الاسلامية

اشتد الجدل حول الحلول الاسلامية ، في مقابل الحلول العلمانية الوطنية، منذ توقيع اتفاقية اوسلو ، مع قيام الاسلاميين بدور صدامي حازم في المعركة ضد الاحتلال الاسرائيلي المستمر . وفي سلسلة من التفجيرات الانتحارية الرهيبة ضد أهداف مدنية ، نجح الاسلاميون في ادخال اهتماماتهم الى قلب الوعي السياسي الاسرائيلي . ورغم وجود رفض واسع للعنف المتطرف في مثل هذه الهجمات ، الا أن كثيرا من الفلسطينيين ، وخاصة في غزة، تنتابهم مشاعر الاعجاب غير المعلنة بالتكتيكات التي تقوم بها مجموعات مثل : الجهاد الاسلامي ، والجناح العسكري لحركة حماس .

اما بالنسبة للنساء ، فقد كان هناك ردا فعل متعارضين نوعا ما على القوة المتنامية للحركة الاسلامية . جاء رد الفعل الاول من النساء النشيطات العلمانيات العاملات في قطاع لجان النساء ، اما رد الفعل الثاني فكان من النساء اللواتي يربطن أنفسهن بالاجندة السياسية الاسلامية . اغلبية النساء هي بالطبع في موقف بين هذين الطرفين . انهن يدركن بعض حسنات العمل المباشر لانهاء الاحتلال ، الا أنهن قلقات ايضا فيما يتعلق بتقييد حرية الاختيار . انهن يخشين مواقف وأنماط سلوك وزي غير مرحب به مفروض عليهن ، رغم ارادتهن . هناك احساس بالتكيف بين السكان ، فالجميع يتشوقون للتحرر ، ولذلك فان لما يرتديه المرء أهمية ثانوية ، ومع ذلك ترى النساء الواعيات سياسيا ، أن شكل اللباس ، والمواقف الاجتماعية

امران ليسا بعيدين عن بعضهما . انهن يخشين انه اذا كانت النساء أنفسهن مستعدات لتحمل ممارسات الاسلاميين القمعية ، فان هناك خطرا من أن يتجذر توجه رجعي غير مرغوب فيه ، يلغي برامج عمل تنافسية ، ومن المهم فحص هذه المخاوف في سياقها الخاص بها .

حركة "حماس" هي أكبر المجموعات الاسلامية في الضفة الغربية وقطاع غزة[٧] . تأسست سنة ١٩٨٨ باعتبارها فرعا من "الاخوان المسلمين" ، وكانت بالاصل ملتزمة باقامة مشاريع اجتماعية في قطاع غزة . لقد شجعت السلطات الاسرائيلية حركة حماس لتكون ندا ومنافسا لمنظمة التحرير الفلسطينية الاقوى . هذا الموقف المتسامح من جانب الاسرائيليين تغير بسرعة، عندما اخذت المقاصد الحقيقية لحركة حماس تظهر للاسرائيليين . وعند ذلك اعتبرت حركة حماس غير قانونية ،وهي تعمل الان باعتبارها حزبا سياسيا ، له جناح عسكري "كتائب عز الدين القسام" ، وتواصل وضع الاحتياجات الاجتماعية للسكان في قائمة الاولويات . ان مشاريع المجموعة الكثيرة ، واهتمامها الواضح بالمحرومين في المجتمع ، اسبغ عليها الاحترام والشعبية .

الذين ينتقدون حركة حماس يعتبرونها حركة اصولية . اذ يتمحور برنامج العمل الاصولي حول العديد من المواضيع الرئيسة مثل : العائلة ، والمرأة (الام) في مركزها ، واهمية قوانين الاحوال الشخصية المستندة الى الشريعة ، ونظام القيم الاخلاقي المهدد حاليا من جانب السلطة الوطنية الفلسطينية العلمانية . ان تفسخ العائلة وفق التفكير الاسلامي "لايعود الى الهجرة والشتات والتحول الى طبقة

عمال، ولكن الى انها ر في القيم الاخلاقية والدينية"[٨] . الهدف الرئيس للاصولية ، يقول النقاد ، "ايديولوجية وحركة ، هو الحكم من خلال استخدام هيكلية العائلة ، باعتبارها الموقع الرئيس للسيطرة الاجتماعية ، وبالتالي السياسية . للنساء باعتبارهن اللواتي ينجبن الاطفال ، وهن عماد البيت ، أهمية مركزية في البرنامج الاصولي "[٩] . يقول النقاد بأن حركة حماس مدينة بقوتها الى سياسات الاحتلال القمعية ، انها تسعى الى استخدام هذه القوة بطرق سياسية خالصة . ان أكثر مؤشر للنجاح وضوحا بالنسبة لمجموعات مثل حركة حماس هو مظهر النساء وسلوكهن .

لم تتردد اسرائيل نفسها في استخدام نقاط الضعف الفلسطينية ومنها الاهمية المبالغ فيها لشرف المرأة ، واحترام العائلات القديمة البارزة ، والتردد في الابتعاد عن الاطار الرسمي للقانون الاسلامي ، والمعايير الثقافية الاسلامية والنفور المتأصل لانخراط النساء السياسي بشكل علني . لقد استخدم الاسرائيليون هذه الادوات ضد الشعب الفلسطيني محققين نتيجة مؤثرة . وخلال عقود الاحتلال "كان يرافق الاضطهاد الاسرائيلي موقف ايجابي تجاه القيادة الابوية التقليدية ، وتجاه القيم الاجتماعية الابوية ، حتى أنه سمح للقادة التقليديين بفرض الممارسات التقليدية على مجتمعاتهم دون تدخل ، على الاقل في مجالات القانون الديني والعائلي "[١٠] . قيل ايضا أن السلطات الاسرائيلية " رأت أن ايديولوجية العائلة الممتدة ، تقف ضد ايجاد حركات سياسية مستندة الى ايديولوجية ، وبالتالي فانها تقف ضد الوطنية "[١١] . وفيما بعد ، انتحل الاصوليون [١٢] الايديولوجية . "لقد استخدمت اسرائيل

والاصوليون ايديولوجية العائلة الممتدة طريقا للسيطرة على النساء ، وتقويض الشخصية الفردوية والانثوية "[١٣] .

حيث أن الهيكليات الاجتماعية ، وايديولوجياتها معرضة للتغير ، " وان اقامة اطر سياسية مستندة الى تحالف قوي او ايديولوجي كان يحطم عمليا بشكل متزايد فكرة العائلة ، باعتبار أنها القوة الاجتماعية والسياسية المركزية والمحددة في المجتمع الفلسطيني "[١٤] . فان محاولات السلطات الاسرائيلية ، والاصولية ادخال قوة ايديولوجية محركة مصطنعة ، كان لابد أن يسبب الفوضى والانقسام . قامت السلطة الوطنية الفلسطينية منذ أن تولت سلطة رمزية في غزة ، بالحلول محل الاسرائيليين ، لتكون منتهكة للحقوق الاسلامية ، ومدمرة للعائلة والقواعد الاخلاقية التقليدية .

هناك جانب اخر للصورة . اذ بغض النظر عن كون حركة حماس قوة حذرة ، تكرس جهدها للاستيلاء على السلطة السياسية ، فانها تدوس على حقوق الانسان الاساسية الخاصة بجماهير النساء . ان اعدادا متزايدة من سكان غزة تنظر الى حركة حماس على انها التجمع الفعال الوحيد في الطيف السياسي الفلسطيني . وفي اعقاب اوسلو توجد حركة فعالة من اليقظة الاسلامية تكتسح قطاع غزة ، والمؤمنون بها هم من طبقات مختلفة ، وأعمار مختلفة من الجنسين ، ولها حضور خاص في الجامعة الاسلامية في غزة .

تتحدث الطالبات هنا بانفعال ، ووجوه كثيرات منهن محجبة تماما ، عن المعارضة المتنامية لعملية السلام ، وعن خيانة (م.ت.ف) ، والدعم المنتشر

للمجموعات الاسلامية . فبدل أن تجلب (م . ت . ف) الحرية لغزة ، في رأيهن فان حكمها احل الارهاب الفلسطيني محل الارهاب الاسرائيلي ، وحول المنطقة الى سجن كبير يعاقب فيه المسلمون بسبب معتقداتهم ، يجري تشجيع النساء فيه على الانحلال الاخلاقي . ليس من شك لدى هؤلاء الفتيات بأن التحجب هو أحد المكونات التي لاتنفصل عن الرسالة الاسلامية . وأن الزي الصحيح هو جزء من تنشئة الفتاة ، وان تجاهل اوامر القرآن تعني مخاطر مواجهة حياة جنسية غير منضبطة . كما ترى الطالبات أن صفقة السلام الحالية لاتمثل سلاما حقيقيا ، لانها لاتتفق أولامع المبادىء الاسلامية ، وثانيا انها فشلت في توفير العناصر الاساسية للحرية ، الا وهي الامن والبيت والوطن . "في كل يوم جمعة ، تتدفق جماهير النساء صغارا وكبارا الى المسجد ليستمعن الى موعظة الاسبوع ، ولتبادل الاراء . هذا وضع اجتماعي ملزم يعبر عن التضامن في وجه الاضطهاد المستمر ، امكانية وضع اجندة مستقبلية بديلة "[١٥] .

على المرء ألا ينسى على كل حال ، الخلافات ما بين الاجيال . تميل "الاسلمة" باعتبارها حركة سياسية الى الارتباط بالشباب ، وكما توضح الطالبات في الجامعة الاسلامية بشكل حي ، فان النساء صغيرات السن ، قد تمسكن باليقظة الاسلامية بحماسة انفعالية . ان موقفهن غير المساوم ادهش احيانا امهاتهن وجداتهن ، اللواتي كبرن على افكار القومية العربية ، والديموقراطية الفلسطينية العلمانية . الا أن الشباب اشعلوا الانتفاضة وأبقوها مستمرة . لقد كان الشباب هم الذين رفضوا قبول تكيف أولياء امورهم السلبي ، وكانوا هم الذين

اطلقوا قوة غضبهم ضد المحتلين . وبالتالي ، وبعد عقد صفقة سلام ، فان الشباب هم الذين يشعرون اكثر من غيرهم بأنهم تعرضوا للخيانة ، وهم يحولون غضبهم الان الى قنوات الاسلام الاكثر انتاجية باعتبار أنه حركة احتجاجية . ان الفتيات ، وهن أبعد من أن يكن مستودعات للبرنامج الايديولوجي الاسلامي دون رغبتهن ، شريكات كاملات فيما يعتبرنه مشروع تقوية لابد منه .

لاحاجة للقول في النهاية ، أن التيار الأسلامي في قطاع غزة ، وفي الضفة الغربية على نحو اقل ، يتزايد شعبية في اعقاب اتفاقية اوسلو . انه يكتسب سلطات تنبع من تقدير واقعي للوضع من ناحية ، ومن طموح ضيق من ناحية اخرى . وبينما تستمر استطلاعات الرأي في وضع (م . ت . ف) ذات الأغلبية العلمانية في موقع متقدم على الاسلاميين ، بالنسبة لاستقطاب أصوات الناخبين ، فان هناك قليل من الشك في أن التيار الاسلامي قوة لايمكن تجاهلها . تتراوح ردود ما بين المعارضة للحركة والخوف من تهديدات المستقبل لحرياتهن ، ومن القبول ، والقبول المتردد ، والتبني الانفعالي للقواعد الاخلاقية والاجتماعية المتجذرة في تقاليد المجتمع الحقة .

الفصل الخامس
الثقافة والاصرار

أولا - المعتقلات الفلسطينيات

من الامور التي كانت تثير قلقا كبيرا لدى العائلات الفلسطينيات منذ بداية الاحتلال، امكانية وقوع احدى نسائها في قبضة السلطات العسكرية الاسرائيلية. لقد اصبح هذا الخوف أكثر حدة مع تصاعد النشاط النسائي، وازدادت المخاطر أكثر من ذلك اثناء الانتفاضة. وحيث أن المجتمع الفلسطيني هو مجتمع أبوي صارم، ومكان النساء فيه محدد جيدا بالنسبة لدورهن وشرف العائلة، لذلك يستمر في هذا المجتمع وجود مستوى عال من السيطرة على سلوكهن. ومع ذلك، فانه في مواجهة الهجمة الاسرائيلية على الهوية الوطنية الفلسطينية، تم تطوير ثقافة مقاومة، كان لابد لها أن تستوعب نشاط النساء. وقد أدى هذا التوجه الى نتيجتين مهمتين هما:

ركزت الاولى على محاولات اسرائيل تخريب الحركة الوطنية، باستهداف النساء والفتيات الفلسطينيات. اذ تدرك السلطات الاسرائيلية جيدا، الاشمئزاز

الذي يحس به المجتمع الفلسطيني لمجرد التفكير بتعريض نسائه للتهديدات الجنسية ، او الاعتداء الجنسي الفعلي عليهن . استخدمت السلطات هذه المشاعر من أجل اضعاف النشاط النسائي ، وتفتيت المجتمع . النساء اللواتي كن يقمن بأعمال ضد الاحتلال قبل الانتفاضة ، وخلالها بشكل خاص ، كن يعتقلن ويتعرضن لتحقيق المخابرات الاسرائيلية الذي كان عادة طويلا وقاسيا ومؤلما .

بعض التفاصيل التي سردتها هؤلاء النسوة حول تلك التجربة مزعجة جدا . اذ تكشف عن جهاز حكومي اسرائيلي مستعد للذهاب الى أبعد الحدود لمنع أي تعبير عن المشاعر الوطنية الفلسطينية . ويبدو فعلا أن " نظام العدالة العسكري موجود لخدمة مهمات سياسية بدل أن يكون مكرسا لتنفيذ القانون بشكل حقيقي "[1] .

لقد بدا أن هدف مثل هذه التكتيكات ، هو اعتقال أكبر عدد ممكن من الفلسطينيين الواعين سياسيا ، على اسس هي في الغالب غير شرعية . كما أدت هذه الممارسة الى حذر الفلسطينيين من الانخراط في النشاط السياسي العلني . اما بالنسبة للمعتقلات فقد كانت تأثيرات وضعهن عادة أكثر خطورة . اذ اعتبرت العائلات تقليديا ، الاتصال بين نسائها والاسرائيليين على أنه يهدد شرف العائلة كلها . وكان اعتقال المرأة يعتبر عارا ، وبالتالي فانه يضعف فرص زواجها . ومع استمرار الاحتلال ، خاصة في فترة الانتفاضة ، كان لابد من أن تتغير المواقف ، ويعود ذلك الى حد كبير الى المشاركة الجماهيرية . فقد أحس الجميع بغض النظر عن السن والجنس بأن عليهم أن يشاركوا في نضال التحرر . اضافة الى ذلك أصبحت النساء

أكثر اصرارا . فقد كن عموما أفضل تعليما ، وكثيرات كن على وعي بحقوقهن . ومع انتشار الانتفاضة كان لابد من مشاركة النساء في الصراع . تم ذلك غالبا بأشكال علنية . فقد قامت النساء بأدوار في طليعة المواجهة مع القوات العسكرية الاسرائيلية ، وذلك بسبب الضرورة التي لامفر منها أحيانا ، او بناء على اختيارهن . فلقد شاركن في مظاهرات جماهيرية ، وقمن بحماية اطفال وشباب من الجنود ، وانتظمن في منظمات مثل لجان النساء . وكان لابد لمثل هذه النشاطات أن تترك تأثيرا عميقا على حياة الفلسطينيات بشكل عام ، وكان هذا التأثير ايجابيا ، وواعدا بالتخلص مستقبلا من ضغوطات الاحتلال التي لاتطاق .

أما التأثير الثاني ، فربما كان اقل ايجابية . اذ بدأت بعض العائلات نتيجة المشاركة الواسعة للفتيات في اتخاذ اجراءات للحد من المخاطر التي أحست أن نساءها يتعرضن لها . وقد شمل ذلك انخفاضا في سن زواج الفتيات ، ومحاولات شرائح مختلفة من المجتمع "حماية" نسائها ، بتخبئتهن ، والحد من نشاطهن . الا أن ثقافة المقاومة كانت قوية . وشعرت أغلبية النساء الفلسطينيات سواء أكن صغيرات ، ام كبيرات السن بالواجب الوطني الداعي الى المساعدة في تحرير بلادهن . ومع تولي السلطة الوطنية الفلسطينية مقاليد الحكم في غزة ، وأجزاء من الضفة الغربية ابتدأ وضع جديد بالنسبة للنساء . فقد أصبح عليهن أن يواجهن ليس فقط اساءات المحتلين الاسرائيليين ، بل مواجهة بعض الاساليب غير الصحيحة ايضا التي تلجأ اليها حكومتهن احيانا . ولقد قامت حنان عشراوي وهي الناطقة باسم الوفد الفلسطيني الى محادثات السلام سابقا ، بتأسيس اللجنة المستقلة لحقوق

المواطنين، على اعتبار أنها منظمة مراقبة غير حكومية، وذلك لمواجهة احتمال انتهاك حقوق الانسان من جانب السلطة الوطنية.

ثانيا – النساء: الثقافة والهوية

لثقافة المقاومة عناصر اخرى، بعضها خاص بالنساء. فتحت شعار "الثقافة" العريض [٢] نستطيع أن نجد تعابير لاشكال نسائية مثل الحركة النسوية Feminism، وانتاج اشكال فنية للتعبير، وايضا، وربما كان ذلك أكثر أهمية، الحفاظ على (الهوية الفلسطينية). وتشمل هذه الاخيرة المهمة الثقافية الاساس، المتمثلة في الحفاظ على الهوية الوطنية وتطويرها في مواجهة ما يعترضها. كما تشمل نقل العادات والاغاني والاساطير والتاريخ الشفهي للشعب الفلسطيني الى الأبناء.

عندما احتلت اسرائيل الضفة الغربية وقطاع غزة سنة ١٩٦٧، "اشتبكت مع السكان عندما حاولت تغيير المناهج المدرسية، وراقبت الكتب، او حذفت أجزاءا منها" [٣]. قام الاسرائيليون بجهود مركزة لطمس أي احساس بماض او حاضر فلسطين كما تم منع تداول كلمة "فلسطين" والعلم الوطني. وكلما اصبحت الاجراءات الاسرائيلية اكثر قمعا، ازداد تصميم الفلسطينيين، ليس فقط على حماية البقايا الممزقة من ثقافتهم، بل وعلى تطويرها والاحتفال بها بكل الطرق الممكنة أيضا. وكانت النساء في طليعة من قام بهذه المحاولة الحيوية.

الثقافة الفلسطينية كما تؤكد حنان عشراوي كانت "تعبيرا عن وسيلة للشرعية الوطنية والسياسية، في مجرى الانتفاضة باعتبارها عملية لتجريد الاحتلال الاسرائيلي من الشرعية، وتأكيد شرعية الحقوق والحقائق الفلسطينية. ان رفض الانتفاضة محاولات اسرائيل خلق واقع مزيف شاذ من الاحتلال، عن طريق فرض معايير واطر خارجية على الخبرة الفلسطينية الاصيلة والتعريف الذاتي، انما هو يقع في صلب الثقافة الفلسطينية ودورها"[٤].

تحتل النساء مكانا خاصا في الجهود الثقافية الفلسطينية. ورغم أنهن محرومات في بعض النواحي الاساسية المعينة، الا أنهن على النقيض من ذلك، يتحملن مسؤولية ثقيلة غير متكافئة في الحفاظ على الهوية الفلسطينية تحت الحصار. لقد ناضلن طويلا من اجل مساواة اكبر في التعليم، لانهن يعلمن أن التقدم بالنسبة للنساء سيكون مستحيلا تقريبا دون تغيير في المواقف. وعلى المستوى الاكثر بدائية كما يقول رواد حقوق المرأة، فان امرأة بلا تعليم لا تكون مجهزة لاعداد اطفالها لمرحلة الرشد.

التعليم هو جانب. اما الجانب الاخر فهو التعبير الذاتي بأشكاله وتعقيداته الكثيرة. فمن شابات يتعلمن التطريز التقليدي في مخيم اللاجئين في غزة، الى ام في رام الله تصحب اطفالها للتدرب على الدبكة، ومن خطابات حنان عشراوي، الى سيراميك فيرا تماري، كلها تسعى للمحافظة على مضمون فلسطيني اصيل، لايبدو بأنه يتعرض لخطر كبير من الضياع.

كما في مناطق اخرى، قد يرى المرء ابعادا رسمية وغير رسمية في المشروع الثقافي، وكذلك تعبيرات قديمة، وحديثة فيه. الى جانب المحافظة والمثابرة، على تصاميم التطريز الفلسطيني الاقليمي مثلا، او الزجل، فقد ظهر فن سياسي معاصر واع لذاته. تقول فيرا تماري معلقة على ذلك "يجب أن يكون لدينا فن... معظم فننا سياسي مع ذلك، وهناك مخاطر. الفن السياسي يعبر، عن أوضاع الناس، وقد يطلق مشاعرهم انه مفيد اذا ما أظهر للناس في الخارج ما نعانيه هنا، الا أن مثل هذا التوجه ذي الجانب الواحد، لايعلم الناس تذوق الفن لذاته، ولا يطور حساسيتهم. لقد سقط بعض فنانينا في فخ استخدام الافكار والرموز السياسية نفسها، مرة تلو الاخرى،، لقد خسرنا كثيرا فيما يتعلق بالتعبير الذاتي"[٥]. الافكار والرموز السياسية التي تشير تماري اليها تشمل الحمام، والقيود، والقبضات المقيدة، التي تقول انها رموز اشتراكية دولية، اكثر من كونها فلسطينية بحتة. هناك خطر من أن تفقد الخصوصية الفلسطينية طبيعتها المميزة، كما أن هناك خطرا اضافيا من استثناء النساء جميعهن، حيث أن الفن في الرأي الغربي الرسمي، يميل الى أن يكون محمية ذكورية.

اما الاتجاهات ذات الطابع اللارسمي، فانها تستخدم طاقات النساء في اللجان النسائية مثلا، الا أنه من المحتمل أن يؤدي عدم بروز هن النسبي الى جعلهن اقل فعالية. فالطبخ مثلا ليس شكلا من اشكال الفن، رغم أنه يشمل المهمة الحيوية المتمثلة بالمحافظة على الاطباق الوطنية الفلسطينية، كما أن قيام النساء برواية

القصص لبعضهن يعتبر ثرثرة ، مع أنه في الواقع يساعد على ابقاء التاريخ الشفهي الفلسطيني حيا .

مظهر غير رسمي اخر ، هو الزي الذي يعتبر أحد الاسلحة الحضارية . فقد رأت المتخصصة الانثروبولوجية شيلا فير Shelagh Eeir " ان الاثواب المطرزة التي تلبسها نساء القرى ،لم تصبح فقط تعبيرا متنامياً عن الوعي الذاتي على هويتهن وطموحاتهن الفلسطينية ، بل تقوم ايضا بأشكال مختلفة ، بالمهمة نفسها نيابة عن الفلسطينيين عموما ، اينما كانوا يقيمون ، ومهما كانت خلفياتهم الاجتماعية ، واساليب لبسهم "[٦] .

يمكن فهم هذه الظاهرة " في سياق مجتمع محاصر ومقسم يرى ارضه تحتل وتصادر ، وقراه ومؤسساته تدمر ، وشعبه يشتت . في هذه الظروف تصبح الثقافة والتقليد فجأة اكثر قيمة . . . وفي الوقت نفسه ، فان هناك حاجة الى رموز مرئية يمكنها أن تكثف وتؤكد المشاعر القوية ، كالالتصاق بالارض ، والحق في اقامة دولة ، والتواصل مع الماضي ، والوجود الحاضر ، والميزة الثقافية والاجتماعية وما الى ذلك "[٧] .

الثقافة في مفهومها الأوسع تتعدى الاغاني والثياب والطعام التقليدي ، انها تشمل ايضا الصور الكثيرة للنساء الفلسطينيات ، بما في ذلك الام التي تبكي ابنها الشهيد ، وطالبة المدرسة المحجبة التي تسير في شوارع غزة ، محتجة على أعمال الحكومة غير العادلة ، نعم ، لقد ظهرت بين الفلسطينيين ثقافة مقاومة عنيدة .

ملاحظات ختامية
صراع أو انسجام

النساء الفلسطينيات كما رأينا ، اسيرات سلسلة من الصور المتناقضة والتوقعات المثالية المنبثقة من داخل وخارج مجتمعهن . وقد منعهن هذه التوقعات "الاسطورية" من لعب دور كامل في الثورة ، وفق ما ربما كن يرغبن، وشوهت تطورهن وتطور المجتمع كله .

وقع الصراع الجوهري نتيجة التأثيرات المتناقضة للحركة للوطنية على النساء ، كما حدثت تغيرات مهمة في حياة النساء ، مثل توفر التعليم ، "حيث عبرت هذه التغيرات عن نجاح الوطنيين المجددين . وقد رأى اخرون على كل حال ، ان التقدم يمكن أن يتم فقط من خلال مقاومة التغيرات التي تستهدف النساء ، من أجل المحافظة على ما يعتبرونها قيم الماضي "[1] . تنبع هذه الافكار من ردود فعل مختلطة تجاه المواجهة المفجعة بين الحضارات . ان "العداء الطويل بين الاسلام والعالم المسيحي الذي هو في جزء كبير منه ، تاريخ من السيطرة الاستعمارية ، وروابط اتكالية مستمرة مع الغرب ، اوجد مساحة من المقاومة الثقافية تحيط بالمرأة والعائلة "[2] .

لم يكن متوقعا من النساء الفلسطينيات اللواتي كن يعتبرن مطيعات ورجعيات ومضطهدات تحت الحكم البريطاني، ومن ثم الاسرائيلي فيما بعد، أن يقمن بدور نشط لا في ادارة مجتمعهن، ولا في نشاطات المقاومة ضد السيطرة الاستعمارية. لقد شارك كثير من الرجال الفلسطينيين في هذا التناقض تجاه دور المرأة المناسب. ونتيجة لذلك، واجهت النساء وضعا غير واضح، حيث أنهن احسسن برغبة فطرية بالمساهمة في تحرير بلادهن، وفي الوقت نفسه، احسسن بأنهن مقيدات ليبقين في الظل، وينهضن باعباء البيت والاسرة. ورغم وجود تحرك بين شرائح نخبوية معينة من النساء في فلسطين منذ اوائل العشرينات لاقامة منظمة سياسية، الا أنه كانت هناك ايضا ضغوطات مماثلة على النساء، ليكن حافظات اساسيات للقيم التقليدية، وليحافظن على الهوية الفلسطينية. ان تردد الرجال الفلسطينيين في السماح للنساء بالمشاركة بشكل قوي في النضال الوطني في الثلاثينيات والاربعينيات، كما يعتقد البعض، يتحمل بعض المسؤولية في فقدان الارض سنة ١٩٤٨.

تقول شيلا هنا كاتز Sheila Hannah Katz في تحليل مدهش للحركتين الوطنيتين المبكرتين اليهودية والفلسطينية، بأنه بينما "شاركت النساء وشارك الرجال بنشاط فيما اعتقدوا بأنه حركة تحرر، فان الرجال باعتبارهم قادة ورجال دعوة هم الذين حددوا المشاكل والحلول بطرق ربطت الحركة الوطنية بتحقيق الرجولة"[٢]. وتضيف "بأن الارض باعتبارها رمزا مركزيا للبقاء، جرى تأنيثها، وجرى تشجيع النساء أنفسهن على الانسجام مع شكل المرأة المثالي

المتوقع، وبالتالي كان التحديث قادرا على توظيف "الجندرة" لاهداف المشروع الوطني، ثم اضطرت النساء بعد ذلك اما الى قبول هذه المعاني او النضال ضدها"[٤].

مع نمو الفرص التعليمية للنساء، وبداية حركة التحرر الوطني، وجدت النساء أنفسهن مرة ثانية مشدودات الى اتجاهات معاكسة. ففي غياب الوطن، وفي ظل الواقع غير المريح من اللجوء والعيش على ارض غريبة، دون أن يكون هؤلاء اللاجئين مرحبا بهم، فانه كان ينظر الى النساء اكثر من اي وقت مضى، على أنهن أعمدة للتقليد والعائلة. وفي الوقت ذاته واصلت الكثيرات تعليمهن، واكتشفن أدوارا جديدة، وتفحصن بعض قواعد مجتمعهن. كما تاقت اعداد كبيرة من الشابات أن يصبحن ناشطات سياسيات، او أن يلتحقن بالنضال المسلح، ولكنهن غالبا ما قاسين من مشاعر التناقض المؤلم.

ثم جاءت الانتفاضة بما حملته من وعد بتوفير فرص جديدة للنساء، فنزلن الى الشارع وانخرطن في التنظيم السياسي، وكن مسؤولات عن مبادرات مهمة لتلطيف المتاعب المادية التي نجمت عن اشكال القمع الاسرائيلي المختلفة، وبالتدريج اصبح ينظر الى بعض الاوجه التي كانت محرمة سابقا، كالاستشهاد والاعتقال السياسي بشكل أكثر ايجابية، وأخذ اولياء الأمور بالتغلب على خوفهم العارم من فقدان العرض الذي قد تجلبه على العائلة نشاطات بناتها المسيسات والمناضلات.

في الوقت نفسه، أخذ ينظر بشكل أكثر تعاطفا الى صور نسائية أكثر شيوعا، وخاصة صورة ام الشهيد، وزوجة المقاتل البطل، التي لا تتذمر، والنساء

اللواتي يقدمن المساعدة الطارئة والرعاية الصحية للمحتاجين . ومع أن كثيرا من الوالدين لايشجبون علنا سلوك بناتهم السياسي ، العدواني احيانا ، الا أنهم لجأوا الى اساليب اكثر تسترا مثل الزواج المبكر ، او وقف الدراسة ، وذلك ليبعدوا الفتيات عن النشاط السياسي .

في الوقت نفسه ، تأثر جزء من الشعب الفلسطيني بحركة اليقظة الاسلامية ، التي كانت تجتاح العالم العربي . لقد اصبحت الحركة الاسلامية اتجاها سياسيا واضحا في المناطق المحتلة ، يقسم النساء - كالرجال - الى معسكر اسلامي وآخر علماني . يقال الان للمرأة الفلسطينية بوصفها الحاملة التقليدية للواء الفضيلة ، والعمود الفقري للعائلة بأن تحتجب وتعود الى حمى البيت . وتعاد الان الادوار المحددة دينيا للرجال والنساء مصبوغة بأهمية وطنية . على النقيض من ذلك ، ينظر الى الحركة النسوية Feminism على أنها اختراع غربي ساقط ، غير ملائم للفلسطينيين . وأحست نساء كثيرات بالتالي بالضياع . ما بين تحقيق حقوق النساء ، او العودة الى ما يسمى اصطلاحا "بالاصالة" . لقد وضع هذا الصراع النساء في مواجهة بعضهن ، وهدد ما يمكن وصفه بشكل عام بأنه حركة نسائية في فلسطين .

تناضل النساء مع توقيع اتفاقية اوسلو سنة ١٩٩٣ ، وتطبيق الحكم الذاتي في أجزاء من المناطق المحتلة ، للمساهمة في اقامة الدولة الفلسطينية المستقبلية . وهنا يجد المرء مرة اخرى انقساما بين اولئك اللواتي يعتقدن بأن اقامة دولة ديموقراطية علمانية ، تحترم المواثيق الدولية الخاصة بحقوق النساء ، هي الاسلوب المفضل ،

واولئك اللواتي ينادين بقوة بأن تنسجم الدولة مع القوانين والقيم الاسلامية . هذه الخلافات الايديولوجية تصبح اكثر حدة في الوقت الذي يستعد فيه الفلسطينيون لاجراء اول انتخابات برلمانية في كانون الثاني سنة ١٩٩٦ . وتصف احدى النشيطات النظام الانتخابي قائلة بأنه " ليس فقط غير ديموقراطي ، بل انه ايضا منحاز ضد النساء "[٥] .

تشعر القائدات النسائيات الفلسطينيات لذلك بازدياد عزلتهن . فمن جهة " يجدن أنفسهن خارج الدوائر السياسية التي يسيطر عليها الرجال ، حيث يتم تقرير السياسة الرسمية الخاصة بمستقبل الحكم الذاتي في غزة والضفة الغربية "[٦] . ومن جهة اخرى ، فانهن يخشين " المواجهة التي لامفر منها في الاشهر القادمة ، بين حركتهن النسائية الليبرالية ، والمسار الاصولي الاسلامي الاكثر تقليدية "[٧] .

هذه المعضلات العديدة تترك اثرها الموهن على النساء الفلسطينيات ، وأكثرهن ناضلن طويلا بصلابة من أجل الثورة . الان وقد اخذ النضال ضد اسرائيل يحقق حلا جزئيا ، وأخذت تلوح في الافق بوادر اقامة دولة ، فان النساء يبحثن عن طرق الانسجام مع المرحلة الانتقالية . الا أنهن يجدن انفسهن في مواجهة رجالهن ، وفي مواجهة المعايير السائدة في مجتمعهن ، وحتى في مواجهة بعضهن بعضا . أما بالنسبة للموضوع ذي الاهمية الحاسمة ، المتعلق بمن سيكون له النفوذ في السلطة الوطنية الفلسطينية ، فانه يبدو أن هناك ميلا لدى كثير من الرجال للتراجع نحو النماذج التقليدية ، سواء أكانت عشائرية او دينية . " هناك حاجة ماسة لاعلان ميثاق المرأة ليعكس التحديات الناجمة عن الحقائق المتغيرة في المجتمع

الفلسطيني ، وعلى النساء الفلسطينيات ان يعبرن عن اراء واستراتيجيات متفقة مع بعضها ، وان يطورن برنامج عمل لاستراتيجياتهن . ان من شأن هذا أن يمكنهن من التوقف عن أن يكن مجرد متفرجات في المجتمع بل، ان يصبحن مشاركات نشيطات "[٨] كما تقول احدى النشيطات .

لا تتفق اخريات مع ذلك ، حيث أنه لايوجد اجماع غالب بين النساء الفلسطينيات حول افضل الطرق للتقدم الى الامام . وبالتالي فان المرء يواجه وضعا فوضويا ، الا أننا مع ذلك نجد أن امورا مؤكدة تترى من كل جانب . فمن النشيطات النسويات ، الى الوطنيات المحافظات ، الى الاسلاميات ، واليساريات كلهن يدافعن بحرارة عن رؤيتهن الخاصة "بالحل الافضل بالنسبة لقضية المرأة" .

ماذا بشأن المستقبل اذن ؟ قد يرى المتشائمون التشرذم الداخلي للموقف النسائي الفلسطيني ، مؤشرا على الهزيمة ، في صراع الرجال والنساء على السلطة ، الامر الذي قد يتبعه تبني نماذج نسائية عربية اسلامية اكثر انتشارا ، كما يظهر في الدول القريبة ، وبخلاف ذلك فان نظرة متفائلة يمكن أن تتوقع قيام اجماع برجماتي . ومع ذلك ومهما كانت النتيجة النهائية ، فانه ما من شك بأن الفلسطينيات قطعن شوطا كبيرا ، وضحين بالكثير الكثير ، الامر الذي لايسمح باعادتهن الى حظائر النماذج التقليدية .

الملاحق

الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية
القدس – فلسطين
مسودة وثيقة مبادىء حقوقية نسوية

تمهيد :

استنادا الى اعلان وثيقة الاستقلال الصادرة عن الدورة التاسعة عشر للمجلس الوطني الفلسطيني عام ١٢٨٨، والذي ينص على "أن دولة فلسطين للفلسطينيين أينما كانوا، فيها يطورون هويتهم الوطنية والثقافية، ويتمتعون بالمساواة الكاملة في الحقوق، وتعان فيها معتقداتهم الدينية والسياسية وكرامتهم الانسانية في ظل نظام ديمقراطي برلماني يقوم على أساس حرية الرأي وحرية تكوين الأحزاب ورعاية الاغلبية لحقوق الاقلية، واحترام الاقليات قرارات الأغلبية. وعلى العدل الاجتماعي والمساواة وعدم التمييز في الحقوق العامة على أساس العرق او الدين أو اللون أو بين المرأة والرجل في ظل دستور يؤمن سيادة القانون والقضاء المستقل . . . .

واستنادا الى ميثاق الامم المتحدة، والاعلان العالمي لحقوق الانسان، وكافة الاتفاقيات والمواثيق الدولية الخاصة بالحقوق السياسية والمدنية، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وبشكل خاص الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، واستكمالا لانجاز مهمة النضال الوطني من أجل تحقيق الحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني، والمدعمة بقرارات الشرعية الدولية، ومن أجل بناء مجتمع ديمقراطي فلسطيني يؤمن المساواة والعدالة الاجتماعية لكافة أفراده . نعلن نحن نساء فلسطين وثيقة المبادىء الحقوقية النسوية من اجل اقرارها وتضمينها في دستور وتشريعات الدولة الفلسطينية المستقبلية .

مبادىء عامة :

نحن نساء فلسطين من كافة الفئات الاجتماعية ومن مختلف الديانات، عاملات، وفلاحات وربات بيوت، وطالبات، ومهنيات وسياسيات، نعلن تصميمنا على مواصلة نضالنا من أجل القاء كافة اشكال التمييز وعدم المساواة ضد المرأة، والتي أوجدتها اشكال الاستعمار المختلفة على أرضنا انتهاء بالاحتلال الاسرائيلي، وكرستها منظومة العادات والتقاليد المجحفة بحق المرأة، والتي تجسدت في الكثير من القوانين والتشريعات القائمة، ومن اجل بناء مجتمع ديمقراطي يؤمن للمرأة فرصا متساوية في الحقوق والواجبات ضمن المبادىء التالية:

* ان تلتزم الدولة الفلسطينية المستقبلية والسلطة الوطنية بغض النظر عن مستوى صلاحياتها بوثيقة الاستقلال وبكافة المواثيق والاعراف الدولية الخاصة بحقوق الانسان، وبشكل خاص اتفاقية القضاء على جميع اشكال التمييز ضد المرأة لعام ١٩٧٩ .

* ارساء مبدأ المساواة والتساوي بين المرأة والرجل في كافة مجالات الحياة والنص على ذلك في دستور وتشريعات السلطة الوطنية بشكل صريح وواضح، وضمان التحقيق العملي لهذا المبدأ من خلال اتخاذ تدابير تشريعية وادارية لحظر اشكال التمييز ضد المرأة والبقاء وضع عدم المساواة ضدها، وذلك من خلال اقرار الحماية القانونية للمرأة على قدم المساواة مع الرجل وعلى كافة المستويات .

رؤيتنا بأن مدى تطور وتنمية المجتمعات البشرية يقاس باحقاق حقوق المرأة واتاحة الفرص المتساوية لها في جميع المجالات . فالتراث الفلسطيني فيه صور مختلفة حول مكانة المرأة الفلسطينية ودورها في المجتمع، لذلك نرى ان ارساء مساواة واحترام حقوقها يتطلب منا جميعا تعزيز الجانب الايجابي لها في تراثنا وحضارتنا العربية الفلسطينية .

* تعزيز النضال الوطني والاجتماعي للمرأة الفلسطينية: لقد تميز نضال المرأة الفلسطينية طوال عقود نضال شعبنا الوطني بالعطاء غير المحدود وفي كافة الميادين، فسقطت الشهيدات واعتقلت الآلاف من النساء ولعبت المرأة الفلسطينية دورا أساسيا في الحفاظ على وحدة العائلة الفلسطينية كركيزة اجتماعية داعمة للافراد في ظل غياب سلطة وطنية فلسطينية، واضطرت المرأة الفلسطينية الى ارجاء

مهمات تتعلق بمكانتها الاجتماعية وصبت جل اهتماماتها نحن قضايا النضال الوطني والسياسي، وقد آن الأوان لادراج قضية الحقوق القانونية للمرأة الفلسطينية في كافة المجالات كمرتكز لبناء المجتمع الديمقراطي الفلسطيني.

* تحقيق المساواة: نرى نحن نساء فلسطين في اعطاء المرأة والرجل حقوقا متساوية مع الرجل وفي كافة المجالات مرتكزا أساسيا لتحرير المرأة والرجل، الأمر الذي يتطلب نصا واضحا يضمن مساواة المرأة بالرجل بشكل صريح في كافة التشريعات الفلسطينية واتخاذ تدابير تشريعية وادارية لضمان تطبيقها، الأمر الذي تطلب جهودا مشتركة لازالة الانماط الاجتماعية التي تمنع المرأة عن الانجاز في المجتمع وضمان احترام حقوق الانسان ومبدأ سيادة القانون. ومن هذا المنطلق نطالب بالمساواة في الحقوق التالية:

الحقوق السياسية: ضمان حق المرأة في التصويت والترشيح والاستفتاءات العامة وتقلد المناصب السياسية والقضائية العامة على اختلاف مستوياتها، كذلك تكافؤ الفرص مع الرجل في الاحزاب السياسية والمنظمات غير الحكومية المعنية في الحياة السياسية والحياة العامة في فلسطين، وتمثيل بلدها في المنظمات العالمية والاقليمية وفي السلك الدبلوماسي.

الحقوق المدنية: منح المرأة حقها في اكتساب جنسيتها او الاحتفاظ بها او تغييرها، وان تضمن التشريعات بأن لا يترتب على الزواج من غير الفلسطيني او تغيير جنسية الزوج اثناء الزواج تغييرا تلقائيا لجنسية الزوجة، او ان تفرض عليها جنسية الزوج او ان تصبح بلا جنسية، وان تمنح المرأة الحق في منح الجنسية لزوجها وأطفالها، وان

يضمن لها الحرية الكاملة في التنقل والسفر واختيار مكان اقامتها، وضمان حقها في السكن، وأن ينظر الى الأمومة على انها وظيفة اجتماعية، وان يعتبر العمل المنزل عملا ذا قيمة اجتماعية واقتصادية، وان يقف القانون بجانب المرأة لحمايتها من العنف الاسري ومن الممارسات التي تنتقص من أي حق مكفول لها بما فيه حقها في التعبير عن رأيها، وحقها في المشاركة في أي نشاط او تجمع او اجتماع، وذلك من خلال ضمان حقها التقاضي كمواطنة كاملة الحقوق.

الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية: ضمان الدستور والتشريعات الفلسطينية مساواة المرأة في العمل بما يضمن الاجر المتساوي مع الرجل لنفس العمل، واتاحة فرصا متساوية في الترقي والتدريب والتعويضات والاستحقاقات والتامينات الصحية ومراعاة حقوق الامومة. والمساواة في ابرام العقود وادارة الممتلكات والحصول على العقود المصرفية والرهون العقارية في جميع مراحل الاجراءات المتهمة في المحاكم والهيئات القضائية، كما تؤكد ضرورة المساواة في الضمان الاجماعي وتلقي الخدمات الصحية والتعليمية والتدريبة، وضمان مساواتها الكاملة فيما يتعلق بقضايا الاحوال الشخصية.

فلتوحد الجهود النسائية وجهود كافة القوى الديمقراطية في المجتمع الفلسطيني لازالة كافة العقبات التي تحول دون مساواة المرأة بالرجل، وبدا بد نحو مجتمع ديمقراطي يحقق الاستقلال الوطني التام والعدالة الاجتماعية والمساواة.